المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة القصيم
كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية
قسم اللغة العربية وآدابها

صبحي الصالح وجهوده اللغوية

دراسة تحليلية نقدية

Subhi Al-Saleh and his Linguistic Efforts:

An Analytical and Critical Study

بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماجستير الآداب في الدراسات اللُّغوية

إعداد الطالبة:

هدى محمد عبد الرحمن العودة

٣٣١٢٠٠٠٠٤

إشراف:

د. سليمان يوسف خاطر

أستاذ النحو والصرف المشارك بالقسم

للعام الجامعي: ١٤٣٩ / ١٤٤٠هـ

بسم الله الرحمن الرحيم
١٩
١٤

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة القصيم
كلية اللغة العربية والدِّراسات الاجتماعية
قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة القصيم
Qassim University

صبحي الصالح وجهوده اللغوية دراسة تحليلية نقدية

Subhi Al-Saleh and his linguistic Efforts: An Analytical and Critical Study

إعداد الطالبة: هدى بنت محمد بن عبد الرحمن العودة
الرقم الجامعي: (٣٣١٢٠٠٠٠٤)

تمت الموافقة على قبول هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات
درجة ماجستير الآداب في الدراسات اللغوية
لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أعضاء اللجنة	الاسم	المرتبة العلمية	التخصص	التوقيع
المشرف والمقرر	د. سليمان يوسف خاطر	أستاذ مشارك	نحو وصرف	
المناقش الخارجي	أ.د. محمد بن حماد القرشي	أستاذ	نحو وصرف	
المناقش الداخلي	أ. د. عبد العزيز صافي الجيل	أستاذ	نحو وصرف	

في يوم الخميس: ١٤٤٠/٦/٠٢هـ، الموافق ٢٠١٩/٠٢/٠٧م

ملخص الرسالة

• **عنوان الرسالة:** صبحي الصالح وجهوده اللغوية –دراسة تحليلية نقدية–

رسالة قُدِّمت لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماجستير الآداب في الدراسات اللُّغوية. • **إعداد:** هدى محمد عبد الرحمن العودة.

• **أهداف الرسالة:** الوقوف على جهود علم من أعلام العربية في العصر الحديث، ودراساتها، وبيان قيمتها في تاريخ البحث اللغوي ومعرفة أهمية كتابه (دراسات في فقه اللغة) بين كتب فقه اللغة العربية في العصر الحديث والتعريف بجهود وآراء صبحي الصالح اللغوية.

• **منهج الرسالة:** المنهج الوصفي التحليلي النقدي، الذي يقوم على جمع المادة العلمية من مؤلفات الصالح وبحوثه، ثم وصفها وتحليلها.

• **محتويات الرسالة:** مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة، وفهارس.

المقدمة: وفيها بيان مشكلة البحث، وأهميَّته، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وأهداف البحث، وأسئلته، ومنهج البحث، وخطته.

التمهيد: تناولت فيه بشكل سريع أهمية الدراسات اللغوية الحديثة وما حظيت به من اهتمام الباحثين، واختلاف الآراء وظهور مصطلحات مختلفة للدراسات اللغوية.

الفصل الأول: وتضمن مبحثين تحدث المبحث الأول عن حياة صبحي الصالح ونشأته وحياته العلمية ومؤهلاته، أما المبحث الثاني: فقد عرضت فيه القيمة العلمية لكتاب "دراسات في فقه اللغة" وكونه كتابًا شاملًا لموضوعات فقه اللغة العربية.

الفصل الثاني: وتضمن أربعة مباحث، تناولت فيه نشاطه الأكاديمي والمجتمعي، ودوره في المجامع العربية.

الفصل الثالث: وتضمن سبعة مباحث كلها تصب في آراء صبحي الصالح اللغوية من خلال كتابه "دراسات في فقه اللغة".

الخاتمة: وفيها أهمُّ النتائج والتوصيَات، ومنها:

١– حدد البحث المجالات التي أسهم فيها الصالح.

٢– إلقاء الضوء على حياته ونشأته والبيئة التي ترعرع فيها وأثرها في صقل موهبته وتنميتها.

٣– ما يتصف به الصالح من ذكاء شديد من خلال الجهود والآراء التي طرحها.

المقدمة

- ❖ شرح عنوان البحث
- ❖ مشكلة البحث وتساؤلاته
- ❖ أهمية البحث
- ❖ أسباب اختيار الموضوع
- ❖ أهداف البحث
- ❖ الدراسات السابقة
- ❖ منهجية البحث
- ❖ مخطط البحث

مقدمة

الحمدلله والصلاة والسلام على خير خلق الله، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه.

وبعــد:

▪ شرح عنوان البحث:

الشيخ صبحي الصالح –رحمه الله– من علماء الشريعة والعربية المعاصرين، ومن الذين جمعوا بين التراث والمعاصرة، فقد درس علوم الشريعة في جامعة الأزهر في الستينيات من القرن المنصرم، ثم أكمل تعليمه العالي في جامعة السوربون في فرنسا، وله جهود بارزة ومتميزة في خدمة اللغة العربية، تجلت في مؤلفاته ومحاضراته ونشاطاته الأخرى في الجامعات والمجامع اللغوية على مدى أكثر من أربعين عامًا.

وتهدف هذه الدراسة إلى تقصِّي جهود الشيخ الصالح اللغوية، للتعريف بها وإبرازها للباحثين، ومعرفة منهجه المتميز في البحث اللغوي، فهذه الدراسة تُعنى بالبحث عن الآراء والاجتهادات اللغوية للشيخ صبحي الصالح، ومعرفة منهجه في تأصيل الألفاظ ورؤيته للاشتقاق والتعريب وبقية قضايا اللغة العربية في العصر الحديث، بالإضافة إلى دراسة كتبه وبحوثه اللغوية، وبخاصة كتابه (دراسات في فقه اللغة)، الذي ضمَّنه خلاصة آرائه في قضايا العربية والمشكلات التي تواجهها في العصر الحديث.

ويُعَد الصالح من العلماء الذين كرَّسوا حياتهم للبحث العلمي في مجال الشريعة واللغة العربية، وأفردوا المؤلفات المهمة لدراسة اللغة، وقد عرض في كتاباته لآراء سابقيه من أهل اللغة، فوافقها حينًا وخالفها أحيانًا، فقد كانت له شخصيته وآراؤه الجريئة، ولذلك فإنني حاولت دراسة هذه الشخصية المتميزة وتقييم تلك الآراء والجهود، من خلال التحليل والموازنة بين ما قام به هو وما قام به غيره، ومن ثم الحكم بموضوعية بما له أو عليه؛ لنتعرَّف مقدارَ الجهد الذي بذله في هذا الميدان وقيمته، كما أن هذه الدراسة مهمة أيضًا في بيان مقدار التطور الذي بلغته الدراسات اللغوية عند اللغويين العرب المعاصرين الذين يُعد الدكتور صبحي الصالح واحدًا منهم.

▪ مشكلة البحث و أسئلته:

تتمثل مشكلة البحث في أن الشيخ صبحي الصالح عالم له جهود محمودة في خدمة اللغة العربية والدفاع عنها، ومع ذلك فإن آراءه ونظرياته واجتهاداته اللغوية التي بثها في أثناء كتبه لم تدرس بما يكفي، لتبيين قيمتها في مسيرة الدرس اللغوي العربي، مع أنها تستحق الدراسة بحق، وهذه الدراسة في جوهرها ستعتمد جانب التأصيل للأفكار التي أدلى بها صبحي الصالح في دراساته اللغوية، ومحاولة البحث عن المدونات التراثية التي استضاء بها الصالح في توجيه بعض الظواهر اللغوية، ونظرًا لهذه الجهود الذي بذلها، وأسوةً بغيره من أقرانه المحدثين، أردت أن يكون موضوع دراستي عن جهوده اللغوية، مثلما دُرست جهود غير واحد من اللغويين العرب المحدثين، أمثال: إبراهيم أنيس، وكمال بشر، ورمضان عبد التواب، وتمام حسان، وغيرهم.

لذلك فإنني طمحت أن يجيب هذا البحث عن الأسئلة الآتية:

- مَن الشيخ صبحي الصالح؟ وما أبرز آثاره اللغوية؟

-كيف استطاع الصالح أن يسد الفجوة بين الدراسة اللغوية القديمة والدراسة المعاصرة؟

- هل يعد الصالح لغويًّا أصيلًا له منهجه الخاص وآراؤه واختياراته؟ أويُعد لغويًّا مقلدًا متأثراً بمن سبقه؟

- ما أهم آرائه اللغوية وما قيمتها؟ وما أثرها في دعوات التجديد في الدراسات اللغوية العربية المعاصرة؟

- كيف وظَّف صبحي الصالح المعطيات اللغوية الحديثة في تأصيل آراء اللغويين المتقدمين؟

- ما أهم الآراء والمصطلحات اللغوية التي تفرَّد بها في كتاباته؟ وما مدى شيوعها عند اللغويين المعاصرين؟

▪ أهمية البحث:

يعد صبحي الصالح من أهم العلماء المعاصرين الذين قدموا وصفًا دقيقًا للقضايا اللغوية، كما يعد كتابه (دراسات في فقه اللغة) من أهم الكتب التي جمعت أهم القضايا اللغوية.

قدم الصالح للمكتبة العربية عددًا من المؤلفات والبحوث القيمة؛ بعضها في اللغة، وبعضها في علوم القرآن والحديث، وبعضها في مسائل فقهية وشرعية مختلفة.

لقد كان الشيخ الصالح عالمًا موسوعيًّا، ومن هنا تجب دراسته بعدِه أحد علماء الأمة البارزين في العصر الحديث، ولذلك ستكون جهوده وآراؤه اللغوية موضوعًا لهذه الرسالة، إذ لا يمكن لمنصف أن ينكر مكانة هذا العَلَم في الدراسات اللغوية المعاصرة، لما قدَّمه من آراء مهمة خاصة في الحقل اللغوي، فهو بحقٍّ خيرُ مَن يمثل الدرس اللغوي العربي في العصر الحديث.

وتزداد أهمية هذا البحث كذلك إذا علمنا أنه لا توجد دراسة سابقة قد اهتمت بدراسة هذا العالم وكتاباته وآرائه اللغوية دراسة دقيقة لاستخراج أهم القضايا ودراستها دراسة تحليلية نقدية، والوقوف أمام كل قضية لغوية أثارها في كتاباته، بقصد مناقشتها وتمحيصها ونقدها، كما أنه مما يدل على أهمية الموضوع: استقلالُ شخصية الدكتور صبحي الصالح، وتفرده بكثير من الآراء اللغوية، وحسمُه لكثير من الآراء المختلف فيها من وجهة نظره، كذلك جهوده العظيمة في التعريب وفي إحياء التراث العربي وتحقيقه، ولهذا عني هذا البحث بإبراز تلك الجهود من بحوث ومقالات ومحاضرات، وأغلبها ضُمِّنت في كتابه الشهير (دراسات في فقه اللغة).

-أسباب اختيار الموضوع:

١. انتماء هذا البحث إلى الدراسات اللغوية المعاصرة.

٢. تبعثر جهود هذا العالم اللغوية بين مقالات وبحوث ومؤلفات، ما يزال مجال النظر فيها واسعًا دون جمعها ودراستها ووضعها في موضعها المناسب من الدرس اللغوي العربي.

٣. قلة الدراسات العلمية في تاريخ علوم العربية في العصر الحديث وأعلامها وجهودهم.

٤. حاجة الدراسات اللغوية العربية الحديثة إلى الدراسة والتقويم، وبخاصة أن معظم الباحثين المعاصرين قد انصب اهتمامهم على التراث اللغوي القديم وأعلامه.

-أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف العلمية الآتية:

١. الوقوف على جهود علم من أعلام العربية في العصر الحديث، ودراساتها، وبيان قيمتها في تاريخ البحث اللغوي.

٢. معرفة أهمية كتابه (دراسات في فقه اللغة) بين كتب فقه اللغة العربية في العصر الحديث.

٣. التعريف بجهود وآراء صبحي الصالح اللغوية، ومعرفة مصادره اللغوية التي اعتمد عليها في كتابه.

٤. معرفة مواقفه من علماء اللغة القدامى والمعاصرين.

٥. معرفة أثره في الدراسات اللغوية المعاصرة، وقيمة الجهود اللغوية التي قام بها.

▪الدراسات السابقة:

بعد البحث والاستقصاء والتنقير والسؤال؛ لم أجد أحدًا من الباحثين تناول دراسة صبحي الصالح وكتابه (دراسات في فقه اللغة) خاصة من الناحية التي أنوي دراستها، لكنني وجدت بعض الأبحاث المشابهة لما أنوي تقديمه من ناحية الموضوع؛ وهذه الأبحاث هي:

أثر الدكتور صبحي الصالح في الدرس الجامعي بالمغرب الأقصى، للدكتور أحمد الضاوي.

البحث في مجمله يدور حول مشاركة الدكتور صبحي الصالح في الدروس الحسنية في المغرب، التي كانت تلقى بحضرة الملك الحسن الثاني برحاب قصره، وذلك خلال شهر رمضان المبارك. كذلك تحدث الباحث عن رأي المغاربة في الشيخ صبحي الصالح، كل ذلك كان في صفحات قليلة جدًّا لا تتجاوز ثلاث صفحات.

الشيخ صبحي الصالح فقيهًا لغويًّا، للدكتور ظافر يوسف.

بحث مقدم للمؤتمر الدولي "معالم التجديد في فكر الشهيد الشيخ صبحي الصالح"، جامعة الجنان – مركز الأبحاث والتنمية –طرابلس – لبنان. ٤ تشرين الثاني ٢٠٠٦ م.– الموافق ١٢/١٣شوال ١٣٢٧هـ.

درة أبحاث فقه اللغة في النصف الثاني للقرن العشرين، للدكتور عبد المنعم بشناتي.

بحث مقدم للمؤتمر الدولي "معالم التجديد في فكر الشهيد الشيخ صبحي الصالح"، جامعة الجنان – مركز الأبحاث والتنمية –طرابلس –لبنان، ٤ تشرين الثاني ٢٠٠٦ م – الموافق ١٢/١٣ شوال ١٣٢٧هـ.

تحدث فيه الباحث عن آراء علماء اللغة في أبحاث الدكتور صبحي الصالح، ثم ذكر بعد ذلك تعريفًا موجزًا عن كتاب (دراسات في فقه اللغة)، وتطرق على عجالة لأهم مميزات الكتاب دون مناقشة أهم القضايا اللغوية والآراء الواردة في الكتاب. والبحث في مجمله لا يتجاوز ١٩ صفحة.

الشيخ صبحي الصالح وجهوده اللغوية من خلال كتابه القيم: دراسات في فقه اللغة، للدكتور أحمد قاسم كسار.

قُدم هذا البحث في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٦م، وتحدث فيه الباحث عن بعض القضايا والآراء التي ذكرها صبحي الصالح في كتابه (دراسات في فقه اللغة) دون تحليل أو مناقشة.

وجميع الأبحاث السابقة أبحاث قصيرة مقدمة إلى مركز الأبحاث والتنمية بجامعة (جنان) في لبنان بغرض المشاركة في المؤتمر الدولي لمعالم التجديد في فكر الشهيد صبحي الصالح، وهذه الأبحاث تحدثت في مجملها عن مكانته وتدريسه وجهوده بشكل عام، ودراستها دراسة وصفية، دون التحليل والنقد والوقوف عند كل القضايا والآراء التي أثارها الصالح.

▪ منهجية البحث

سلكت في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي النقدي، الذي يقوم على جمع المادة العلمية من مؤلفات الصالح وبحوثه، ثم وصفها وتحليلها، واستخلاص الآراء اللغوية لصبحي الصالح، ورصد الجهود التي بذلها، حيث ذكرت أهم الآراء والقضايا والنظريات اللغوية الواردة في كتاباته، وبخاصة ما جاء منها في كتابه (دراسات في فقه اللغة)، ثم ذكرت آراء العلماء السابقين له والمعاصرين، المشابهة أو المخالفة لآراء الكتاب، والوقوف عند نقاط الاختلاف والاتفاق بينها، ومعرفة أهم الأعلام الذين نقل عنهم صبحي الصالح وأفاد من مؤلفاتهم.

▪ مخطط البحث:

المقدمة:

التمهيد، وفيه كلام موجز عن الدراسات اللغوية في العصر الحديث وأهم أعلامها وآثارهم.

الفصل الأول: صبحي الصالح حياته وآثاره العلمية:

المبحث الأول: حياة صبحي الصالح ونشأته، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: حياته ونشأته.

المطلب الثاني: مؤهلاته وآثاره العلمية.

المبحث الثاني: كتابه (دراسات في فقه اللغة)، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: موضوعه وقيمته العلمية

المطلب الثاني: منهجه وخصائصه.

الفصل الثاني: جهود صبحي الصالح اللغوية:

المبحث الأول: نشاطه الأكاديمي والمجتمعي.

المبحث الثاني: أثره في المجامع اللغوية.

المبحث الثالث: جهوده في التحقيق والتعريب والمعاجم.

المبحث الرابع: موقفه من الدراسات اللغوية المعاصرة وأثره فيها.

الفصل الثالث: تقويم آراء صبحي الصالح اللغوية:

المبحث الأول: ظاهرة الإعراب.

المبحث الثاني: القول بثنائية اللغة.

المبحث الثالث: الاشتقاق والنحت.

المبحث الرابع: الأصوات العربية.

المبحث الخامس: الترادف والأضداد والمشترك اللفظي.

المبحث السادس: تعريب الدخيل وصيغ العربية وأوزانها.

المبحث السابع: المصطلحات اللغوية التي تفرد بها.

الخاتمة والنتائج والتوصيات: ويذكر فيها أهم نتائج الدراسة، والتوصيات التي تراها الباحثة مهمة في ضوء تلك النتائج.

الفهارس الفنية: للآيات والأشعار، والمصادر والمراجع، والموضوعات.

التمهيد

الدراسات اللغوية في العصر الحديث

و أهم أعلامها وآثارهم

- نشأة اللغة الإنسانية.
- المحاولات الأولى للدرس اللغوي.
- اختلاف الآراء وظهور مصطلحات مختلفة للدراسات اللغوية.
- المؤلفون المحدثون الذين اهتموا بالدراسات اللغوية، وأهم مؤلفاتهم.

التمهيد

الفضل في نشأة اللغة الإنسانية يرجع إلى الله – سبحانه وتعالى — الذي ألهم الإنسان ومنحه جهاز النطق وأقدره على الكلام ثم المجتمع نفسه، وإلى الحياة الاجتماعية؛ فاللغة ظاهرة اجتماعية تنشأ كما ينشأ غيرها من الظواهر الاجتماعية، فتخلقها طبيعة الاجتماع، وتنبعث عن الحياة، وما تقتضيه هذه الحياة من شؤون.

ومع هذا لم يكن البحث اللغوي عند العرب من الدراسات المبكرة؛ لأنهم وجهوا اهتمامهم أولًا إلى العلوم الشرعية والإسلامية، وحين فرغوا منها –أو كادوا– اتجهوا إلى العلوم الأخرى، وفي معرِض هذا يذكر السيوطي أنه منذ منتصف القرن الثاني الهجري بدأ علماء المسلمين يسجلون الحديث النبوي، ويؤلفون في الفقه الإسلامي والتفسير القرآني، وبعد أن تم تدوين هذه العلوم اتجه العلماء وجهة أخرى نحو تسجيل العلوم غير الشرعية ومن بينها اللغة والنحو(١).

وحتى ما وجد في القرن الأول من تأملات نحوية أو محاولات لدراسة بعض المشاكل اللغوية كان الحافز إليه إسلاميًّا، ولم يقصد بذاته، وإنما لاعتباره خادمًا للنص القرآني، ومن ذلك شرح ابن عباس الكلمات الغريبة في القرآن إن صحت نسبة "غريب القرآن" إليه. وكذلك محاولة أبي الأسود الدؤلي لضبط المصحف بالشكل حين استحضر كاتبًا وأمره أن يتناول المصحف، وأن يأخذ صبغًا يخالف لون المداد فيضع نقطة فوق الحرف إذا رآه يفتح شفتيه، وتحت الحرف إذا رآه يخفض شفتيه، وبين يدي الحرف إذا رآه يضم شفتيه، أما إذا أتبع الحرف الأخير غنة فينقط نقطتين فوق بعضهما، أما الحرف الساكن فقد تركه.

ويبدو أن كثيرًا من المحاولات الأولى للدرس اللغوي تمت في أماكن مختلفة من العالم كانت مرتبطة بالدين وبالعقيدة؛ وبعد ذلك اتجه أهل اللغة إلى التبويب والتصنيف والتقسيم وردِّ النظير إلى النظير، كل بطريقته الخاصة التي رآها، فمنهم مَن صنف المادة اللغوية بحسب الموضوعات، مثل النبات والشجر والإبل والخيل والأنواء، وأخرجها في شكل رسائل منفصلة، ومنهم من اتجه إلى الشعر الجاهلي أو الإسلامي يدونه ويرويه ويشرح مفرداته الصعبة.

---

(١) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، تاريخ الخلفاء، تحقيق: إبراهيم صالح، دار صادر، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م. ص ١٧٣.

وعلى أي حال فمن المنطقي أن يكون البحث اللغوي عند العرب قد بدأ في شكل جمع للمادة اللغوية، أو ما يعرف بمتن اللغة، وأن يسبق ذلك الدرس النحوي. وقد تم هذا الجمع أولًا بطريق المشافهة والحفظ، ودون منهج معين في ترتيب المادة المجموعة أو تبويبها.

أما البحث النحوي فلا شك أنه بدأ متأخرًا عن جمع اللغة؛ لأنه لا يمكن القيام به دون مادة توضع تحت تصرف النحوي، وبعبارة أخرى: لأن تقعيد القواعد ما هو إلا فحص لمادة لغوية تم جمعها بالفعل، ومحاولة لتصنيفها واستنباط الأسس والنظريات التي تحكمها. وأفضل ما يعبِّر عن ذلك قولُ عبد اللطيف البغدادي في "شرح الخطب النُّباتية" فيما نقله السيوطي عنه: "اعلم أن اللغوي شأنه أن ينقل ما نطقت به العرب ولا يتعداه. وأما النحوي فشأنه أن يتصرف فيما ينقله اللغوي ويقيس عليه، ومثالهما المحدث والفقيه، فشأن المحدث نقل الحديث برمته، ثم إن الفقيه يتلقاه ويتصرف فيه، ويبسط فيه علله، ويقيس عليه الأشباه والأمثال"[(١)]

وتُعَدُّ الدراسات اللغوية اليوم ذات أهمية كبيرة؛ لما حظيت به من اهتمام الباحثين، وهي ذات قيمة علمية رائدة بما حوته من مفاهيم إجرائية تجلت نتائجها في الميدان التطبيقي.

ولعل أقرب المؤلفات إلى مفهوم فقه اللغة كتاب المزهر للسيوطي (ت ٩١١هـ)، وفي العصر الحديث بعد أن تقدمت البحوث اللغوية –ولا سيما في الدراسات اللسانية العربية– ظهر العالم اللغوي السويسري (فرديناند دي سوسير) الذي دعا إلى الفصل بين الدراسات اللغوية وَفْقَ منهج علمي موضوعي يتمثل في دراسة اللغة بذاتها ولذاتها.

وهنا بدأ الفصل بين علمين مستقلين هما (فقه اللغة) –أو الفيلولوجيا حسب المصطلح الغربي– و(علم اللغة).

وتجلى ذلك في الدراسات اللغوية المعاصرة في اختلاف الآراء وظهور مصطلحات مختلفة للدراسات اللغوية، إذ يرى بعضهم أنه لا فرق بين فقه اللغة وعلم اللغة؛ كما هو عند صبحي الصالح وكذلك محمد المبارك.

---

(١) السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت: ٩١١هـ)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م. ١/ ٥٩.

بينما نجد تسميات أخرى مثل (الفلسفة اللغوية) عند جرجي زيدان، و(الألسنية) عند مرمرجي الدومينيكي و(اللسانيات) عند الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح و(علم اللغة) عند محمود السعران وكثيرين.

ويرجع الفضل في ذلك إلى جهود كثير من الباحثين، ومنهم: الأستاذ الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح، الذي استطاع أن يبرز المكامن العلمية لما تركه الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه سيبويه بقراءته الجديدة لهذا الموروث العلمي الكبير، ووصوله إلى وجود نظرية ما أسماه النظرية الخليلية(١).

ويمكن ذكر بعض المؤلفين المحدثين الذين اهتموا بهذا العلم، مع ذكر أسماء مؤلفاتهم بشكل مختصر على النحو الآتي:

- إبراهيم أنيس: (الأصوات اللغوية) و(دلالة الألفاظ).

- إبراهيم بن مراد: (دراسات في المعجم العربي) و(المعرب الصوتي عند العلماء المغاربة) و(المصطلح الأعجمي في كتب الطب والصيدلة العربية).

- إبراهيم السامرائي: (التطور اللغوي التاريخي) و(التوزيع اللغوي الجغرافي) و(دراسات في اللغة) أو (في فقه اللغة) و(اللغة والحضارة).

- أحمد حسين شرف الدين: (اللغة العربية في عصور ما قبل الإسلام)، (لهجات اليمن قديمًا وحديثًا).

- أحمد سليمان ياقوت: (الدرس الدلالي في خصائص ابن جني) و(في علم اللغة التقابلي) و(الهاء في اللغة العربية).

- أنستاس الكرملي: (نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها).

---

(١) مطهري، د. صفية، أهمية النظرية الخليلية في الدرس اللساني العربي الحديث، التراث العربي، مجلة فصلية محكمة، تصدر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق، ٢٠١٠م. العدد (١١٦)، ذو الحجة، ١٤٣٠هـ، كانون الأول ٢٠٠٩م، السنة التاسعة والعشرون، ص٨٣.

– حسام سعيد النعيمي: (أصوات العربية بين التحول والثبات) و(الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني).

– خليل العطية: (في البحث الصوتي عند العرب).

– داود سلوم: (دراسة اللهجات العربية القديمة).

– رشيد عبد الرحمن العبيدي: (أبحاث ونصوص في فقه اللغة العربية) و(مشكلات في التأليف اللغوي في القرن الثاني الهجري).

– صبحي الصالح: (دراسات في فقه اللغة).

ومن الكتب المهمة في هذا الصدد ما يلي:

– (المعجم المفصل في فقه اللغة) لمشتاق عباس معن، يمثل هذا المعجم محاولة لسد ثغرة كبيرة في المكتبة العربية اللسانية، وبخاصة حقل المعجميات، وبنحو خاص منه (فقه اللغة).

– (الخصائص) لابن جني، ويُعدُّ هذا الكتاب بحق موسوعة لغوية؛ فقد تناول فيه ابن جني مسائل لغوية متعددة أفاض في شرحها وإيضاحها.

– (الفروق اللغوية) للعسكري، الذي يُعد من أهم كتب الفروق اللغوية؛ حيث تضمن طرحًا للكثير من الآراء التي تدل على غزارة وإتقان مؤلفها ودقة تفكيره.

– (فقه اللغة وأسرار العربية) لأبي منصور الثعالبي، وهو واحد من كتب قليلة جدًّا عالجت هذا الشأن اللغوي الدقيق، حيث نفذ فيه مؤلفه إلى لباب اللغة ولطائفها من غير عنت أو تعقيد، أو تنظير منفِّر يستحوذ على القواعد والقيود دون الجواهر.

– (تاريخ اللغات السامية) لـ: إ. ولفنسون، وقد عُني المؤلف بالبحث في نشأة اللغة العربية، ووصل فيه إلى نتائج هي ثمرة جهوده الشخصية، إذ كانت بحوث المستشرقين في نشأة اللغة العربية ناقصة وموجزة وغامضة، في حين كانت بحوثهم في أغلب اللغات السامية وافية؛ ولا سيما في العبرية، فلهم أبحاث جليلة، لذلك اهتم المؤلف بالبحث في اللغة العربية واضعًا لها ثلاثة أبواب مفصلة ألمَّ فيها بكل أطوار حياتها منذ الجاهلية إلى زمانه.

– (مدخل إلى فقه اللغة العربية)، لأحمد محمد قدور، ويمثل الكتاب مدخلًا إلى فقه اللغة العربية، ومحاولة علمية ضمن مشروع تأصيلي للعلوم اللغوية القديمة والحديثة.

– (العربية تاريخ وتطور)، لإبراهيم السامرائي، وقد بيَّن فيه خصائص العربية بما يشير إلى سعتها وشجاعتها، فجمع طائفة من وقفاته فيه، ليقدِّم شيئا مهمًّا للدارسين لفائدة هذه اللغة العامرة.

الفصل الأول

صبحي الصالح؛ حياتُه وآثارُه العلمية

❖ المبحث الأول: حياة صبحي الصالح ونشأته، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: حياته ونشأته.

المطلب الثاني: مؤهلاته وآثاره العلمية.

❖ المبحث الثاني: كتابه (دراسات في فقه اللغة)، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: موضوعه وقيمته العلمية

المطلب الثاني: منهجه وخصائصه.

المبحث الأول: حياةُ صبحي الصالح وآثارُه

المطلب الأول: حياته ونشأته

هو صبحي بنُ إبراهيمَ الصالح[١]، ولد في مدينة طرابلس بلبنان عام ١٩٢٦م لعائلة من أصولٍ تركية، وتلقى تعليمَه الابتدائيَّ والمتوسط والثانويَّ المدني والشرعيَّ في (دار التربية والتعليم) بمدينة طرابلس؛ وكانت هذه الدارُ من المدارس الثانوية المهمة التي خرَّجت كثيرًا من قادةِ الرأي والفكر في ذلك الوقت[٢].

وعندما بلغ الثانية عشرة من عمره بدت عليه علاماتُ الإبداع والتفوق العلمي والأدبي؛ فقد تفوق على أقرانه، واعتلى المنابرَ في سن مبكرة، وكان خطيبًا فصيحَ الكلام، وقد أقبل على القراءة والمطالعة ومجالسةِ أهل العلم في المساجد، وكان أولَ مَن اكتشف موهبتَه وذكاءَه الشيخُ "عبد الكريم عويضة"، وهو الذي شجَّعه على التوجُّه إلى الأزهر الشريف؛ ليتلقى العلومَ هناك بعد حصوله على الشهادة العالية "الإجازة" في العلوم العربية والشرعية[٣].

حياته العلمية:

سافر الشابُّ صبحي إلى القاهرة عام ١٩٤٣م، والتحق بكلية (أصول الدين) في الأزهر الشريف، ونالَ "الإجازةَ في أصول الدين" عام ١٩٤٧م، ثم حصل على "الشهادة العالِمِيَّة" عام ١٩٤٩م، وفي أثناء ذلك كان يتابعُ دراستَه في (كلية الآداب) بجامعة القاهرة، وحاز شهادة الليسانس بدرجة امتيازٍ عام ١٩٥٠م، ثم عاد إلى مسقطِ رأسِه طرابلس، ثم سافر إلى فرنسا، وخلال مدةٍ قصيرة استطاع إتقانَ اللغة الفرنسية، ونال شهادةَ الدكتوراه في أطروحتيه "الدار الآخرة في القرآن الكريم" و"الإسلام وتحديات العصر"، وكان قد قدَّمهما باللغة الفرنسية

---

(١) العلاونة، أحمد، ذيل الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)، ط١، جدة، دار المنارة للنشر والتوزيع، ١٩٩٨، ص١٠٣.

(٢) وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، علماء وأعلام كتبوا في مجلة الوعي الإسلامي الكويتية، ط١، مجلة الوعي الإسلامي، الإصدار الرابع عشر، الكويت، ٢٠١١، ص٤٧.

(٣) المصطفى، سعد الدين، الشيخ الشهيد العلامة الدكتور صبحي الصالح.

التي كان قد وصل فيها إلى مستوى الأدباء والمفكرين الفرنسيين[١].

ثم عمِل في التدريس الجامعي مدةً تزيدُ على اثنتين وثلاثين سنة، وهناك من يرى أنه عمِل في هذا المجال ما يقاربُ ثمانيًا وعشرين سنة، ومن الجامعات التي تولى التدريسَ فيها: جامعة بغداد منذ عام ١٩٥٤م إلى عام ١٩٥٦م، وجامعة دمشق منذ عام ١٩٥٦م إلى عام ١٩٦٣م، والجامعة الأردنية، وقد شغَل فيها منصبَ رئيس قسم (أصول الدين) منذ عام ١٩٧١م إلى عام ١٩٧٣م، كما عُيِّن أستاذًا في الجامعة اللبنانية عام ١٩٦٣م، وانتُخِب رئيسًا لقسم اللغة العربية وآدابها فيها عام ١٩٧٥م، ثم اختير مديرًا لكلية (الآداب والعلوم الإنسانية) عام ١٩٧٧م، ثم أصبح أستاذَ كرسيِّ (الإسلاميات وفقه اللغة العربية) فيها، كما عمِل أستاذًا للإسلاميات وفقه اللغة في جامعة بيروت العربية منذ تأسيسها حتى وفاته[٢].

وكذلك عمل أستاذًا محاضرًا في عدة جامعات عربية؛ منها: جامعة الإمام محمد بن سعود في الرياض، والكلية الزيتونية للشريعة وأصول الدين في الجامعة التونسية، وجامعة محمد الخامس في الرباط، كما أشرف على عدد من رسائلِ الدكتوراه في الدراسات الإسلامية والحضارية واللغوية في جامعة ليون الثالثة بفرنسا، وجامعةِ باريس الثانية [٣].

وقد كان له في أثناء دراسته بفرنسا إسهاماتٌ ونشاطات كثيرة؛ منها: تعليم الطلاب الأفارقةِ اللغةَ العربية، وذلك من خلال إلقاء المحاضرات في الأندية الثقافية بفرنسا، كما قام على تأسيس أولِ مركز إسلامي ثقافي بفرنسا، بمشاركة "محمد حميد الله الحيدر آبادي"، وقد عمل الصالح كلَّ ذلك عندما كان طالبًا في فرنسا[٤].

المناصب التي تولاها في لبنان:

بعد عودته إلى لبنان عُيِّن نائبًا لرئيس المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى في لبنان، ثم أمينًا عامًّا لرابطة علماء المسلمين، وعضوًا بمجمع اللغة العربية في القاهرة، وأكاديميةِ المملكة المغربية،

(١) النهار، جريدة، مقالة بعنوان "صبحي الصالح الشيخ العلامة والمتقدم في الحوار"، ٢٠٠٩، ص١٤.
(٢) وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، علماء وأعلام كتبوا في مجلة الوعي الإسلامي الكويتية، مرجع سابق، ص ٤٧.
(٣) النهار، جريدة، مقالة بعنوان "صبحي الصالح الشيخ العلامة والمتقدم في الحوار"، ٢٠٠٩، ص١٤.
(٤) النهار، المصدر السابق، ص ١٤.

وأيضًا عضوًا في المجمع العلمي في العراق، ولجنةِ الإشراف على الموسوعة العربية الكبرى[١]. كما انتُخِب نائبًا لرئيس المجلس الاستشاري لدار الفتوى، ورئيسًا للجمعية الخيرية لرعاية الأطفال المسلمين في لبنان.

وكل ذلك بسببِ أنَّ المؤسساتِ والأنديةَ كانت تنظرُ إليه على أنه العاملُ المؤثر في توجُّهاتها وطموحاتها المستقبلية، فكان يأتيه الناسُ من كل مكان للحصول على مشاركة في محاضرة، أو مؤتمر، أو تأييد لنشاط[٢].

وفي أوائل السبعينيَّات كان صبحي الصالح قد نالَ شهرةً واسعة، وأصبح من كبار فقهاءِ عصره ومجتهديه، كما مُنح جائزةَ "التفكير الاجتهادي في الإسلام"، وكان ذلك قبل اغتياله بمدة وجيزة.

فقد كان يتمتعُ بشخصية قوية وسرعةِ بديهةٍ، وكان عالمًا، فقيهًا، لغويًّا، أديبًا، مجتهدًا، مجاهدًا، شهيدًا بإذن الله[٣].

وفاته:

اغتيل صبحي الصالح وسَطَ بيروت وأمامَ مدرسة الجمعية الخيرية التي أسَّسها لتعليم أبناء المسلمين، فقد أطلقَ شخصان مجهولان عليه النارَ، فلقي مصرعَه لحينه؛ وكان ذلك في السابعِ من تشرينَ الأولِ عام ١٩٨٦م، وقد كان لخبر اغتياله ردةُ فعل كبيرةٌ بين الناس، وشاركت الجماهيرُ اللبنانية في تشييع جثمانه، وحضور جنازته التي امتدت من مدينة طرابلس إلى العاصمة بيروت[٤].

---

(١) وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، علماء وأعلام كتبوا في مجلة الوعي الإسلامي الكويتية، مرجع سابق، ص ٤٧- ص ٤٨.

(٢) النهار، جريدة، مقالة بعنوان "صبحي الصالح الشيخ العلامة والمتقدم في الحوار"، مصدر سابق، ص ١٤.

(٣) النهار، جريدة، مقالة بعنوان "صبحي الصالح الشيخ العلامة والمتقدم في الحوار"، ٢٠٠٩، ص ١٤.

(٤) النهار، جريدة، مقالة بعنوان "صبحي الصالح الشيخ العلامة والمتقدم في الحوار، ٢٠٠٩، ص١٤.

المطلب الثاني :مؤلفاته وآثارُه العلمية

ترك صبحي الصالح عددًا من المؤلفات؛ في الفكر واللغة، وفي كيفية مواجهة الإسلام لقضايا الحضارة المعاصِرة، وألَّف أيضًا في القضايا السياسية والاجتماعية في الإسلام، كما كان له عددٌ من البحوث الإسلامية والأدبية والعلمية باللغتين العربية والفرنسية، وقد نُشِرت في المجلات والموسوعات العربية والعالمية.

ومن مؤلفاته:

١- كتاب علوم الحديث ومصطلحه.

٢- كتاب مباحث في علوم القرآن.

٣- كتاب النظم الإسلامية نشأتها وتطورها.

٤- كتاب المرأة في الإسلام[١].

٥- منهل الواردين في شرح رياض الصالحين.

٦- أثر الدراسات التاريخية في علوم القرآن.

٧- معالم الشريعة الإسلامية.

٨- تحقيق كتاب (أحكام أهل الذمة) لابن القيم.

٩- تحقيق (شرح الشروط العمرية) لابن القيم.

أما **كتبه الأدبية واللغوية** فهي:

١- تجربة التعريب في المشرق العربي.

٢- مقاييس النقد عند المحدِّثين.

٣- دراسات في فقه اللغة؛ وهو من أشهر كتبه وأهمها، وهو موضوع الدراسة[٢].

---

(١) البعلبكي، منير، معجم أعلام المورد، ط١، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٩٢، ص ٢٦٨.

(٢) العلاونة، أحمد، ذيل الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)، ط١، جدة، دار المنارة للنشر والتوزيع، ١٩٩٨م، ص ١٠٣.

المبحث الثاني

كتابُه (دراساتٌ في فقه اللغة)

المطلب الأول

موضوعه وقيمته العلمية

صدرت الطبعةُ الأولى من كتاب "دراسات في فقه اللغة" عام (١٣٧٩هـ- ١٩٦٠م)؛ وهو من أهم الكتب التي تناولت موضوعَ فقه اللغة العربية، لأنه يُعد من الكتب الشاملة لجوانب فقه اللغة (الصوتية، والصرفية، والنحوية، والدلالية)، كما أنه وازنَ في دراسة فقه اللغة بين الكتب التراثية القديمة والدراسات الحديثة.

ومصطلحُ "فقه اللغة"؛ يقصد به: "العلم الذي يحاولُ الكشفَ عن أسرارِ اللغة، ومعرفة سر تطورها"[(١)]، وهو يضم الدراساتِ التي تُعنى بنشأة اللغة، ودلالةِ الألفاظ، وتطورِ بنيتها التاريخية.

أولاً: سبب تأليف الكتاب:

كان الحاملُ لصبحي الصالح على تأليف هذا الكتاب هو: إنشاءَ كتاب جامع في فقه اللغة؛ بحيث يكونُ موضوعُ فقه اللغة فيه علمًا مستقلًّا قائمًا بذاته، وذلك لقلة الكتب المؤلفة في ذلك الموضوع، وهي على قلتها ليس فيها كتاب عامٌّ وشاملٌ للقديم والحديث، فرأى صبحي الصالح أهميةَ وضع كتابٍ جامع لقضايا فقه اللغة، وذلك لما وجده من عيوب في الكتب المعاصرة؛ مثل إغفال بعضها لأقوال المتقدمين وآرائهم في بعض الدراسات، ومثل إدخال بعض الدارسين الضَّيمَ على اللغة العربية بتطبيق المناهج الغربية عليها، وأيضًا لاحظ أنه لا يكاد يوجد من المؤلفين مَن يبحث فقه اللغة بفروعه المتشعبة، ويضم إلى ذلك مجاراة ما يجدُّ كل يوم من ألوان البحث في فقه اللغة العام وفقه اللغة المقارن.

لذلك انبرى لتأليف كتاب شامل في فقه اللغة؛ يجمع الآراءَ الصائبةَ السليمة، القديمة

---

(١) عبد التواب، رمضان، فصول في فقه اللغة، ط٦، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٩٩م، ص ٩.

والحديثة، في فقه اللغة، وجعل هذا الكتابَ مرجعًا للباحث اللغوي في الموضوعات الأساسية لفقه اللغة.

أما الهيكلُ العامُّ لكتاب "دراسات في فقه اللغة" فقد قسَّمه مؤلفُه إلى ثلاثة أبواب وخاتمة، وكلُّ باب يشتمل على عدة فصول، فالبابُ الأول تحدث فيه عن نشأة فقه اللغة وتطورِه، وقسَّمه إلى ثلاثة فصول: الفصل الأول عنوانه (بين فقه اللغة وعلمِ اللغة)، وفي هذا الفصل يذكر أنه لم يجد فرقًا واضحًا بين فقه اللغة وعلم اللغة، لذلك فهو يرى أنهما شيءٌ واحد، فمحاولةُ إيجاد الفروق بينهما أمرٌ لا ضرورة له، كما تحدَّث أيضًا في الفصل نفسِه عن منهج فقه اللغة واستقلالِه عن مناهج العلوم الأخرى، وذكر أن فقه اللغة يتعلقُ بثلاثة علوم:

أولًا: التاريخُ؛ وذلك لمعرفة أصلِ اللغة، والرابطِ بينها وبين اللغات الإنسانية.

ثانيًا: علمُ الأصوات الذي يبحث في لهجات اللغة وأصواتها، وأنواع التطورِ الصوتي فيها.

ثالثًا: علمُ الدلالة الذي يبحث في تطور الألفاظ ودلالاتها.

وتحدَّث في هذا الفصل أيضًا عن تطور التأليف في فقه اللغة عند العرب، وذلك في الكتب التي اقتصرت على فقه اللغة علمًا قائمًا بذاته، ومن أولها مباحثُ الأصمعي التي كانت مجرد ملاحظات عامة، توسع بها الباحثون فيما بعد، وأصبحت جزءًا مهمًّا من فقه اللغة.

ويلي ذلك ما كتبه ابنُ جني في كتاب "الخصائص" الذي تناول فيه مباحثَ مهمةً تتعلق بأصل اللغة؛ منها: الاشتقاقُ الأكبر، واتفاقُ اللفظين واختلاف المعنيين، واختلافُ اللهجات، وتناول أيضًا مقاييسَ اللغة واطرادَها وشذوذَها، وهذه البحوث من أساسيات فقه اللغة التي يقومُ عليها هذا العلمُ.

ثم تحدَّث عن ابن فارس مؤلفِ كتاب "الصاحبيِّ في فقه اللغة العربية وسَنَنِ العرب في كلامها"؛ الذي تناول فيه نشأةَ اللغة، وخصائصَها، واشتقاقَها، وقياسَها، ومترادفَها، واختلافَ لهجاتها، وغير ذلك من القضايا المهمة في هذا العلم.

ثم نجد المؤلفَ ينتقدُ كتاب "فقه اللغة وسر العربية" لأبي منصور الثعالبي (ت ٤٢٩هـ)؛ لأنه يرى أنه اقتصر على بعض المباحث القليلة المتعلقة بهذا العلم، كإيرادِه بعضَ الأسماء التي تشترك فيها العربيةُ والفارسية، وكذكره الأسماءَ التي تفرد بها الفرسُ دون العرب، فاضطُر العربُ

إلى تعريبها أو تركها على حالها، فكلُّ ما ذكره الثعالبي من فقه اللغة لا يتجاوزُ خمسَ عشرة صفحة.

ثم تعرض باختصار إلى كتاب "المخصص" لابن سيده، وذكر أنه "حسن التنسيق دقيق".

وبعده أشار إلى دراسة الجواليقي للمعرب، واختصاصه بهذا الباب دون غيره من بحوث فقه اللغة.

ويرى المؤلفُ أن كتاب "المزهر في علوم اللغة وأنواعها" لجلال الدين السيوطي (٨٤٩هـ-٩١١هـ)؛ من أجدر الكتب بإطلاق لقب "فقه اللغة" عليه؛ وذلك لاشتماله على جميع مباحث فقه اللغة، مثل: نشأة اللغات، والترادف، والتضاد، والشوارد والنوادر، والغريب والحُوشيِّ من الألفاظ، والنَّحْت، كما تحدث في فصل خاصٍّ عمَّا اختلف فيه أهلُ الحجاز وتميمٌ من ألفاظ ومعانٍ.

أما الفصلُ الثاني من هذا الباب فكان بعنوان (فقه اللغة في كتبنا العربية القديمة)، وفيه ذكر ما سار عليه العلماء السابقون من وصفٍ للحقائق لا فرضٍ للقواعد، فقد كان منهجُ فقه اللغة عند العلماء قديمًا منهجًا وصفيًّا استقرائيًّا، لكنَّ هذا المنهجَ انحرف عنه المتأخرون بعد ذلك، واستبدلوا القواعدَ بالحقائق، كما حصروا أخذ اللغة وتلقيها في بعض القبائل؛ وهي: قيس، وتميم، وأسد، وهذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، وأدى ذلك إلى وقوعهم في أخطاء منهجية؛ أولها: إخضاعُ معايير اللغة لما سمعوه من ألفاظٍ وتراكيبَ من لغة قريش، والخطأ المنهجي الثاني: هو قطع اللغة العربية عن اللغات الساميَّة الأخرى، وما يربط بينها من صلات، ويعودُ ذلك إلى أنهم كانوا ينظرون إلى اللغة العربية على أنها أوسعُ اللغات وأشرفُها وأفضلها، وأن البيان والشعر والاستعارةَ يقتصرُ على العرب فقط، إلى غير ذلك من المباحث العقلية التي لا تمُتُّ للمنهج اللغوي بصلة، وذلك يتطلبُ (تجديدَ البحث في فقه اللغة)، وهو عنوان الفصل الثالث من هذا الباب الذي يَرى فيه أن المنهجَ الوصفي الاستقرائيَّ هو المنهجُ الصحيح لدراسة فقه اللغة.

ويتحدثُ في هذا الفصل عن كيفية حدوثِ التطور اللغوي، وذلك بالاستقراء والملاحظة ومقارنةِ مظاهرِ اللغة ببعضها، وأيضًا بجمع المعلومات عن اللغات الإنسانية المختلفة، وذلك

لنخرجَ بالسُّنَنِ العامة والقوانينِ الثابتة في علم اللغة العامِّ، وفي ضوء ذلك نحددُ خصائصَ اللغة العربية المدروسةِ بطريقة وصفية استقرائية، ونكشفُ خصائصَ العربية، مع الابتعاد عن التعصبِ لها، فكلُّ قبيلة في العالم لها لغةٌ خاصة بها، ولا توجد لغةٌ إلا وهي تتصلُ بلغة أخرى أو تتأثرُ بها، فلا بد من إيجاد الصلة بين اللغة العربية واللغاتِ الساميَّة الأخرى.

أما البابُ الثاني من هذا الكتاب فقد جاء بعنوان: (العربية بين أخواتها الساميَّة)، وقد قسَّمه المؤلف إلى أربعةِ فصول: الفصل الأول تحدَّث فيه عن أشهرِ فصائلِ اللغات، وقد اختلف العلماءُ في تقسيم اللغات؛ فهناك مَن ذهب إلى تقسيمِ اللغاتِ تقسيمًا ثلاثيًّا، والمشهور تقسيمُ اللغات إلى مجموعتين على أساسِ القرابة اللغوية والصفاتِ المشتركة بينهما؛ الأولى: مجموعةُ اللغات الهندية الأوربية، والثانية: مجموعة اللغات الحاميَّة الساميَّة.

أما الفصيلة الأولى؛ وهي الهندية الأوربية، فهي أكثرُ اللغات الإنسانية انتشارًا، ويصعبُ تحديد موطنِها الأصلي، وتشتملُ على ثماني طوائفَ من اللغات، وأما الفصيلة الثانية فهي الفصيلة الحاميَّة الساميَّة؛ وهي تَشغَلُ مناطقَ محددةً لكنها متماسكة الأجزاء، وأهمُّ ما يميزُها أنها مستقلةٌ ولا يوجدُ فيها عنصرٌ دخيل، وتنقسم إلى مجموعتين: مجموعةِ اللغات الحاميَّة، ومجموعةِ اللغات الساميَّة.

أما بقيةُ اللغات الإنسانية الأخرى؛ فقد قسَّمتها الجمعيةُ اللغوية الفرنسية إلى تسعَ عشرةَ فصيلةً.

والذي يهمنا من هذه الفصائل: مجموعةُ اللغات الساميَّة التي تفرَّعت عنها اللغةُ العربية.

وقد تناول المؤلف في الفصل الثاني من باب العربية بين أخواتها الساميَّة (لمحة تاريخية عن اللغات الساميَّة)، وبيَّن رجوعَها إلى أصل واحد، وذكر أن هناك مَن يرى أن الموطنَ الأولَ للشعب الساميِّ هو القسمُ الجنوبي الغربي من شبه الجزيرة العربية، وأنَّ مما يدل على وحدة أصل اللغات الساميَّة أنَّ أصولَ كلماتها تتكونُ من ثلاثة أصوات ساكنةٍ مثل: (ض ر ب)، وأنَّ مما يميزُ اللغاتِ الساميَّةَ أن حروف المادة الواحدة لها عدةُ معانٍ.

وذكر أنَّ اللغاتِ الساميَّةَ في أصل نشأتها تنقسمُ إلى شرقية وغربية، فالشرقيةُ هي اللغات البابلية الآشورية، أما الغربيةُ فتنقسم إلى شمالية وجنوبية، وفي الشمالية: الكنعانية والآرامية،

والكنعانية هي لغةُ القسم الجنوبي الغربي من بلاد العرب، وهي لغة القبائلِ العربية التي استَوطَنت سوريا وفلسطين وأجزاءً من البحر الأبيض المتوسط، وذلك قبل نحو ألفي عام قبل الميلاد.

وقد تناول الفصلُ الثالث من هذا الباب موضوعَ: (العربية الباقية وأشهر لهجاتها).

والمقصودُ بالعربية الباقية: اللغةُ العربية الفصحى التي وصلت إلينا من خلال الشعر الجاهلي، والقرآنِ الكريم، والسنة النبوية، وتنقسمُ العربية الباقيةُ إلى مجموعتين رئيستين؛ إحداهما: حجازيةٌ غربيةٌ (قرشية)، والأخرى: نجدية شرقية (تميمية)، ولهجةُ قريش أغناهما وأعلاهما، وقد أدى إلى ذلك عواملُ كثيرةٌ؛ سياسية، ودينية، واجتماعية، واقتصادية، فهي اللهجة التي نزل بها القرآن الكريم، وبه توحدت اللغةُ وأصبحت ذات تأثير قوي، وجاء تحدي القرآنِ الكريم لبلغاء العرب وفصحائهم على أن يأتوا بمثله.

وقد تحدث المؤلفُ في الفصل الرابع من باب: العربية وأخواتها الساميَّة؛ عن (لهجة تميم وخصائصها)، وبيَّن أثرَها الذي لا يمكن إغفالُه في الفصحى، وذكر أنَّ هناك فوارقَ بين لغتي الحجاز وتميم.

فمن هذه الفروق: أن الهمزة عند تميم تُنبر ويجب النطقُ بها، في حينِ يسهلُ أهلُ الحجاز الهمزة ولا ينبرونها.

ومن الفروق أيضًا: إدغامُ تميمٍ الحرفين المتجاورين المتقاربين؛ فالفعل (غضَّ) في لغة تميم إذا أردتَ الأمر منه تقولُ: "غُضَّ صوتك"، وأما في لغة أهل الحجاز؛ فإنك تفُكُّ الإدغامَ فتقول: "اغضُضْ صوتك".

ومن الفروق أيضًا: التزامُ تميم الضمَّ لخشونته، في حينِ يلتزمُ الحجازيون الكسرَ لرقته، وتميم تميلُ إلى الأشَد؛ لبيئتها البدوية، وتختارُ الحجازُ الأرقَّ لبيئتها الحضرية.

أما البابُ الثالث؛ وهو بعنوان (خصائص العربية الفصحى)، فقد جاء في عشرة فصول؛ الفصل الأول منها: (مقاييس اللغة الفصحى) وفيه يتحدث المؤلفُ عن لغة الحجاز، وأنها هي المقياس للفصاحة؛ لخلوها من المستقبح والمستهجن من الألفاظ، وتحدث أيضًا عن القرآن الكريم، واشتمالِه على ألفاظٍ من لهجات العرب المختلفة، وعدمِ اقتصاره على لغة قريش التي

نزل بها، كما كان للقرآن الكريم الأثرُ الكبير في ترقيةِ لغة قريش وتهذيبِها، وأنَّ من مزايا اللغة العربية قدرتَها على التعريب، بدخول بعض الألفاظ الفارسية والرومية إليها، ومن مزاياها عزلتُها عن الشعوب الأعجمية: المحافظة على الإعراب الكامل؛ الذي ترتب عليه قدرتُها على التعبير، وتعددُ أبنيتها وصيغِها، وكثرةُ مصادرها وجموعها، وغِنَى مفرادتِها بالترادف والتضاد والاشتراك، واستعدادُها للنَّحْت والتوليدِ والتعريب.

وفي الفصل الثاني من هذا الباب تناولَ المؤلفُ ظاهرةَ الإعراب التي هي سِرُّ جمال اللغة العربية، وأقوى عناصرِها، وأبرزُ خصائصِها.

أما الفصلُ الثالث فقد تحدث فيه عن (مناسبة حروف العربية لمعانيها)، والمقصود بذلك: أن كل حرفٍ هو صوتٌ يعبِّرُ عن غرضٍ، فالكلمةُ العربية مكونةٌ من مجموعة حروفٍ صوتية، وكلُّ حرف يقوم بإحداث صوتٍ معين، ويستقلُّ ببيانِ معنًى خاصٍّ، وكلُّ حرف له قيمةٌ تعبيرية؛ سواء أكان بسيطًا أم مركبًا، منفردًا أم مجتمعًا.

وتحدَّث في الفصل الرابع عن (الاشتقاق) وأنواعه؛ وهي: الاشتقاق الأصغر، والكبير، والأكبر. فالاشتقاقُ الأصغر هو أكثرُ أنواع الاشتقاق ورودًا في اللغة العربية، ومعناه: توليدُ الألفاظ من مادتها والعودةُ بها إلى أصل واحد، بحيث يَجمعُ بين هذه الألفاظ معنًى واحدٌ لا أكثرُ، مثل تصاريف مادة (ع ر ف)؛ فإنَّ جميعَ هذه التصاريف تفيدُ معنَى الانكشافِ والظهور.

وقد بين الدكتور صبحي في هذا الفصل آراءَ المؤلفين في الاشتقاق؛ فمنهم مَن ذهب إلى أن الكلام كلَّه مشتقٌّ، ومنهم مَن يرى أنَّ بعض الكلام مشتق وبعضَه غيرُ مشتق، ومنهم من يفضِّل أن يسميَ الاشتقاقَ الأصغر بالاشتقاق العام، وهذا رأيُ الدكتور علي عبد الواحد وافي. ويرى الدكتور صبحي أنَّ الاشتقاقَ الأصغر يجمعُ ألفاظ العربية في أصل واحد؛ وهذا يسهِّل على الباحث التمييزَ بين الأصيل والدخيل، كما يرى أن أصلَ المشتقاتِ كلِّها من الأسماء لا من الأفعال والمصادر، وأورد في ذلك أمثلةً كثيرة توضح فكرته وتبرزها.

أما الاشتقاقُ الكبير؛ وهو: ارتباطٌ مطلق غيرُ مقيد بترتيب بين مجموعات ثلاثية صوتية، ترجعُ تقاليبُها الستة وما يتصرفُ منها إلى مدلولٍ واحد مهما تغيرَ تركيبُها الصوتي. فالاشتقاقُ

الكبير يقوم على القلب، فلا إشكال في أن تأتي فاءُ الكلمة في مكان العين أو اللام، أو أن تأتي اللامُ مكان العين أو الفاء، أو أن تأتي العينُ مكانَ اللام أو الفاء، فكلُّ حرف من هذه الحروف –سواءٌ تقدم أو تأخر عن الحرف الذي قبله أو بعده– يوحي بمدلوله الذاتي الخاص.

أما الاشتقاقُ الأكبر فهو: ارتباطُ بعض المجموعات الثلاثية الصوتية ببعض المعاني ارتباطًا عامًّا لا يتقيدُ بالأصوات نفسِها بل بترتيبها الأصلي والنوعِ الذي تندرج تحته، فالاشتقاقُ الأكبر يقومُ على الإبدال؛ مثل السين والصاد في كلمة (سَقْر) و(صَقْر).

وجاء الفصل الخامس؛ وفيه يتحدث المؤلفُ عن (النحت) الذي أطلق عليه الاشتقاقُ الكُبَّار؛ وهو نوعٌ من أنواع الاشتقاق لم يهتم به العربُ كثيرًا، ولا توجد أمثلةٌ كثيرة له، ويُعَد ابنُ فارس من اللغويين العرب المشهورين بالكلام في النحت؛ وهو الذي ابتدع مذهب القياس أيضًا، ومعنى النحت: "أن تأخذَ كلمتين وتنحِتَ منهما كلمةً أخرى"،[1] مثل (عَبْشَمي) من "عبد شمس".

وتحدث في الفصل السادس من الباب الأخير عن (الأصوات العربية وثبات أصولها)، وفيه حاول الدكتور صبحي التمييزَ بين مخارج الحروف وصفاتها، إذ يجبُ معرفةُ مخرج الحرف قبل معرفة صفته، كما تحدَّث عن ألقاب الحروف حسَبَ مخارِجها ومواقعِها من جَهازِ النطق؛ إذ بلغ عددُها عشرةَ ألقابٍ فقط، وقد اتبع في ذلك أفضلَ طريقةٍ في معرفة مخرج الحرف؛ وهي: تسكينُ الحرف أو تشديدُه وإدخالُ همزة الوصل عليه، وفي حال انقطاع الصوت يكونُ هذا هو مخرجَ الحرف.

كما ذكر صفات الحروف معتمدًا على آراء العلماء والقُرَّاء؛ ويبلغُ عددُها عندهم سبعَ عشرةَ صفة.

وفي الفصل السابع تحدث عن (اتساع العربية في التعبير)؛ فهي من أوسعِ اللغات ثروةً، وأغناها في أصول الكلمات، فاللغة العربية لغةُ القرآن الكريم؛ فهي تتصف بكثرة المفرداتِ والدلالاتِ وتنوعِها، كما أنها تتسمُ بسَعة التعبير، حتى إن الألفاظَ التي نهجرُها نعودُ فنستعملُها

(١) الصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة، ص ٢٤٤.

مرة أخرى، وقد عرض الدكتور صبحي في هذا الفصل لأهم طرق التوسع اللفظي؛ من الترادف، والمشترك اللفظي، والتضادِّ، وكلها من وسائلِ التنوع في الألفاظ والأساليب في اللغة العربية.

وفي الفصل الثامن تحدث عن (تعريب الدخيل)، ويبدأ في الحديث عن قضية التأثر والتأثير بين اللغات، فهو أمر طبيعي وظاهرةٌ إنسانية تحدثُ في جميع اللغات، كما عرَض لقضية وقوعِ المعرَّب من الكلام في القرآن الكريم واختلافِ العلماء فيه؛ فمنهم مَن يرى أنَّ الألفاظ التي وردت في القرآن مِن ذلك عربيةٌ، ومنهم من يقول بأنَّ هذه الحروفَ العربيةَ أصولُها أعجميةٌ وحوَّلها العرب إلى ألفاظ عربية، والدكتور صبحي يرى الخلافَ في ذلك سائغًا؛ فهذه الألفاظُ سواءٌ أكانت عربيةً أم أعجمية؛ فلا ضررَ في ذلك.

أما الفصلُ التاسع فقد جاء الحديثُ فيه عن (صيغ العربية وأوزانها)، وتناول فيه الدكتور صبحي ظاهرةَ الصياغة القالَبية (السَّبْك القالبي) التي تعود على اللغة العربية بالثراء والنماء، كما تحدث عن محاولة العلماء حصرَ صيغِ الأسماء والأفعال وضبطَها، وأشار أيضًا إلى ما تمتازُ به اللغةُ العربية من كثرة الأبنية، والصيغ المتناسِقة المتنوعة بالاشتقاق والتوليد.

أما الفصلُ العاشر والأخير؛ وهو (العربية في العصر الحديث)؛ ففيه تحدث الدكتور صبحي عن عدد من الحقائق اللغوية؛ من أهم هذه الحقائق ما يسمى بـ(ظاهرة الإقراض)؛ أي أن اللغة العربية تقرض اللغات الأخرى وتقترض منها، وذكر اختلافَ اللغويين في هذه الظاهرة، وفي أيهما أكثر: الإقراض أو الاقتراض، وذكر أنه يرفض المبالغة في ذلك، وإن كان يؤكد أن اللغة العربية تأخذ منها اللغاتُ الإنسانية المختلفة أكثرَ مما تعطيها؛ لأسبابٍ وعواملَ تتعلقُ بجوها الخاص، ونسيجِها الذاتي ومنشئها الأصيل.

كما تحدث عن المشكلات التي تواجهُ اللغةَ العربية في العصر الحديث؛ ومن هذه المشكلات: مشكلة تعريب المصطلحات في الدول العربية، وأيضًا مشكلةُ الافتقار إلى مراجعَ علميةٍ عربية تصلحُ مناهجَ للتدريس في جميع العلوم، وأيضًا مشكلة لجوء بعض الناس إلى اللهجات العامية بدلًا من اللغة العربية الفصحى.

وقد توصَّل الدكتور صبحي إلى إيجاد الحلول لكل مشكلة -كما سنوضحُ بإسهاب في

الفصل الأخير من هذه الدراسة إن شاء الله- وجمع الأدلة التي تنفي عن اللغة العربية العقمَ والتخلف، وطالبَ بالنهوض بها، ومجاراتها للحضارة الإنسانية، فاللغةُ العربية لغة مرنةٌ مطواع، تتميزُ بخصائصَ ومزايا في التوليد والاشتقاق، فضلًا عن سَعتِها في التعبير، وقدرتِها على تلبية مطالب الحياة.

ويُلاحظ أن الصالح في كتابه "دراسات في فقه اللغة" كان دقيقًا في نقله للأمثلة، كما اتسم بالحيادية والعقلانية، مع دفاعه المستمر عن اللغة العربية التي استفادت منها اللغاتُ الإنسانية وأفادتها.

ثانيًا: القيمة العلمية لكتاب "دراسات في فقه اللغة":

تكمنُ القيمةُ العلمية لكتاب "دراسات في فقه اللغة" في كونه كتابًا شاملًا لموضوعات فقه اللغة العربية؛ من حيث نشأةُ اللغة، وأصلها، وتطورُها، والعَلاقةُ بينها وبين اللغات الساميَّة، وتاريخ اللغات الساميَّة، وأيضًا في وقوفه على جهود علماء العرب قديمًا وحديثًا في فقه اللغة، وتوضيح مكانة اللغة العربية وخصائصِها وطبيعتها بين اللغات، ومن أبرزِ ما جاء فيه: أن اللغة هي الظاهرةُ التي تبينُ رقيَّ المجتمع.

ويتميزُ كتابُ الدكتور صبحي أيضًا بأنه لاحظ التطور اللغوي؛ من خلال الإحصاء، والاستقراء، ومقارنة بعض ظواهر اللغة ببعض، وجمعِ المعلومات عن اللغات الإنسانية؛ وذلك في سبيل التوصُّل إلى السُّنَنِ العامة والقوانين الثابتة في علم اللغة.

كما تناولَ أقدمَ الدراسات في فقه اللغة، ووقف على الأخطاء التي ارتكبها مؤلفوها؛ من إخضاع كلام العرب للغة قريش، وإخضاع المقاييس أيضًا لِمَا سمعوه من ألفاظٍ وتراكيبَ، وأيضًا ما قاموا به من قطع الصلة بين اللغة العربية وأخواتِها من اللغات الساميَّة، فلم يقارنوها باللغات التي تربِط بينها وبين العربية أواصرُ وعَلاقاتٌ، فبَنَوا استخراجَهم لخصائص العربية على وجهة نظرهم، لا على العَلاقاتِ بينها وبين أخواتها.

وفي حديثه عن شجرة اللغات الساميَّة يرى أن اللغةَ الآراميةَ -التي هي لغةُ العرب الشمالية- استطاعت أن تفرضَ نفسَها على جميع أخوتها من اللغات، وبلغت ذِروةَ مجدها في العراق وفي سوريا وفلسطين وما يجاورهما من دول.

وقد كان لهذه القضايا التي ذكرناها وغيرِها أثرٌ كبير في رفع قيمة الكتاب وجعلِه من الكتب الرائدة في علم فقه اللغة.

المطلب الثاني

منهجه وخصائصه

منهج صبحي الصالح في كتابه دراسات في فقه اللغة :

يتميز كتاب "دراسات في فقه اللغة" باعتماده المنهجَ الاستقرائيَّ الوصفي في دراسة أصل اللغة، وعَلاقتِها باللغات الأخرى، وخصائصِها، وأبنيةِ مفرداتها وتراكيبِها، وطرق تطورِها.

وقد حدَّد المؤلفُ في أول كتابه المنهجَ الذي سيسلكه ويعتمدُه فقال:

"إن المنهجَ الصالحَ في دراسة فقه اللغة هو المنهجُ الاستقرائيُّ الوصفي؛ الذي يعترفُ بأن اللغةَ ظاهرةٌ إنسانية اجتماعية، كالعادات والتقاليدِ والأزياء ومَرافقِ العيش، بل هي بين الظواهرِ الاجتماعية كلِّها دليلُ نشاطِها، ووعاءُ تجارِبِها، وبها تُستقصى الملامحُ المميزةُ لكل مجتمع"[(١)]، فعن طريق اللغة يستطيعُ الإنسانُ التعبيرَ عن حاجاته، وإبرازَها على وجهها الحقيقي.

ويرى الدكتور صبحي أن متابعةَ التطور اللغوي تكون من خلال إحصائه، واستقرائه، وجمع المعلومات عن اللغات الإنسانية؛ لاستخراجِ السننِ العامة والقوانينِ الثابتة في علم اللغة، وبذلك نستطيعُ تحديدَ خصائصِ اللغة العربية بطريقة وصفية استقرائية.

ولقد ركز في كتابه على قضية المنهج المتبَعِ في الدراسات اللغوية؛ لأن اللغة تتطلبُ دراسةَ الظاهرة كما توجدُ في الواقع، ووصفَها وصفًا دقيقًا، وبيانَ خصائصها.

والمتتبعُ لكتابِ "دراسات في فقه اللغة" يظهرُ له بجلاءٍ التزامُ الدكتور صبحي بالمنهج الاستقرائي الوصفيِّ، حتى إننا لا نكادُ نجدُ قاعدةً من القواعد العامة التي بَحَثَها في كتابه؛ إلا وقد استدلَّ عليها بمجموعة من الأدلة الاستقرائية.

فمن ذلك: حديثُه عن تاريخ اللغات الساميَّة؛ إذ يذكرُ أنَّ تسميتَها بهذا الاسم تعودُ إلى الاقتباس من "سفر التكوين"؛ فيقول: "التسميةُ لم تُخترعِ اختراعًا، فهي مقتبسةٌ من الكتاب المقدس الذي ورد فيه أن أبناءَ نوحٍ هم: سامٌ وحامٌ ويافثُ، وأن القبائلَ والشعوبَ تكونت من

---

(١) الصالح: د. صبحي، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، ط١٠، ١٩٦٠. ص٣٢.

سلالتهم"[١].

ومن ذلك أيضًا ما أورده من شواهدَ عن العرب قديمًا تدل على استخدامهم للهجاتهم الخاصة في الكتابة، وعلى تعددِ اللهجات قبل الإسلام وبقائها؛ فقد جاء في كتاب "المزهر" نقلًا عن ابن هشام: "كانت العربُ يُنشدُ بعضُهم شعرَ بعض، وكلٌّ يتكلمُ على مقتضى سجيته التي فُطر عليها، ومن ههنا كثُرت الرواياتُ في بعض الأبيات"[٢].

وفي حديثه عن لغة تميم، وإبرازِ خصائصِها، وبيانِ الفروقِ بينها وبين لغة أهل الحجاز؛ كان يقارنُ بينهما مستعينًا بالشواهد والأمثلة التي تؤكدُ فكرتَه لدى القارئ أو الباحث؛ مثالُ ذلك: نَبْرُ الهمزة عند تميم وتسهيلُها عند الحجازيين، وهذا يرجعُ للبيئة؛ فبيئةُ تميم بدوية فتعتمد النبرَ، أما قريشٌ فحضرية لينة فتسهِّل، وأيَّد ذلك بما نَقَله عن علماء اللغة؛ كقول أبي زيد: "أهلُ الحجاز وهُذيل وأهلُ مكة والمدينة: لا يَنبِرون". وقول عيسى بن عمر: "ما آخُذُ من قول تميمٍ إلا بالنَّبْر، وهم أصحابُ النبر، وأهلُ الحجاز إذا اضطُرُّوا نَبَروا"[٣].

ويُلاحظ أن المؤلفَ –في حديثه عن لهجة تميمٍ والفروقِ بينها وبين لهجةِ أهل الحجاز– قد أورد عدةَ شواهدَ ونصوصٍ من أقوال العلماء قديمًا؛ وذلك يبينُ التزامَه بالموضوعية التامة، ومحاولةِ إنصاف لغة تميم التي وَجَد أن كثيرًا من مفرداتها وتراكيبِها هي التي يَنطِقُ بها أكثرُ أبناء اللغة العربية.

ويُلاحظُ أن المؤلفَ أيضًا قد جمع في كتابه بين الفكر والملاحظة، للوصول إلى الحقيقة، فقد كان يجمعُ البيانات والشواهدَ للدفاع عن حقيقةٍ، أو تفنيدِ فكر خاطئٍ.

خصائص كتاب دراسات في فقه اللغة:

استعمل الدكتور صبحي في كتابه الأسلوبَ العلميَّ، وهو الأسلوبُ الذي يقوم على المعاني التي تؤدِّيها الألفاظُ بطريق مباشر، وحين تقرأ كتابه يستهويك ولا تجد فيه الإملال الذي تجده في نظيره من الكتب العلمية، وذلك لأنه يعرض المسائل بأسلوب أدبي جذاب ولغة عالية، كما في قوله: "وإنَّا لفي أشدِّ الحاجة إلى عَقْد مؤتمرٍ لغوي عامٍّ؛ لتبسيطِ قواعدِ اللغة، وتيسيرِ

(١) الصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة، مرجع سابق، ص ٤٨.

(٢) المرجع السابق، ص٦٠.

(٣) الصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة، ص ٧٧.

كتابتِها وطباعتها"[١]، ونجدُه يستخدمُ الألفاظَ السهلةَ، ويتجنبُ التكلُّفَ والإغرابَ، ويبتعدُ عن الأسجاع اللفظية؛ لأنه يعالجُ قضايا لغويةً تأصيليةً، ويحاولُ جمعَ كل ما يختصُّ بفقه اللغة من علوم؛ ليسهلَ على الباحثين اللغويين الرجوعُ لهذا الكتاب، كما اتسم بدقة التعبير وترتيبِ الأفكار؛ فقد تناول أولًا نشأةَ اللغة وتطورَها، ثم تحدث عن اللغة العربية وعَلاقتِها باللغات الساميَّة، ثم تناول قضايا فقه اللغة؛ من الاشتقاق، والنَّحْتِ، والتعريبِ، والأصواتِ العربية، وتحدث أيضًا عن سمات العربية، واتساعِها، وقدرتِها على التعبير، كما تحدث عن اللغة العربية في العصر الحديث، وقدرتِها على الإقراض.

فالمؤلفُ في هذا الكتاب يخاطبُ العقلَ، ويوضحُ الحقائقَ ويشرحها دون تزيين أو تزييف. كما كان يعرِّف المصطلحاتِ الغامضةَ تعريفًا دقيقًا بجُمَلٍ واضحةٍ. وقد اهتمَّ كذلك بالنصوصِ القديمة ونسَبَ كلَّ نصٍّ إلى قائله، كما نسَب الآراءَ إلى أصحابها، ورَدَّ الشواهدَ التي استقى منها الأفكارَ إلى مصادرِها ومراجعِها.

وفضلًا عن الأمانةِ والدقة العلمية التي يتصفُ بها المؤلف في كتابه، يُلاحظُ أيضًا الموضوعيةُ والحياديةُ في الآراء؛ وذلك ظاهر في عرضه لقضايا لغوية كثيرة استفادها من الآراء السديدةِ التي وردت في الكتب اللغوية القديمة والمعاصرة؛ لأن الكتب القديمة فيها: نقل أمين، واستقصاءٌ دقيق، وعلم غزير، والكتب المعاصرة كان لها أثرٌ فعالٌ في دفعِ الدراسات اللغوية نحوَ التقدم والازدهار، فهذا يوضح ويبرزُ الموضوعيةَ التي التزم بها المؤلف.

ومن خصائصه أيضًا: استشهادُه بالآيات القرآنية والأحاديثِ النبوية من أجل إقامة الحجة؛ فعند دراسة المسائل اللغوية نجدُه عندما يتناولُ رأيًا من آراء علماء اللغة –ولا سيما الآراء التي تحتاج إلى تصويب– يستعينُ بالشواهد والآيات من القرآن الكريم؛ وهو الكتابُ العظيم الذي به توحَّدت اللهجاتُ العربية، وحُفِظت العربيةُ من الاندثار، فللقرآن الكريم الفضلُ في بقاء اللغة العربية وحفظِ مكانتها بين اللغات.

وأما الأحاديث النبوية فكما في حديثه عن ظاهرة الإعراب، إذ ذكرَ أنَّ الرواةَ كانوا يحرصون على نقلها أكثرَ من حرصِهم على نقل الأشعار الجاهلية، كما أنهم تشددوا في ذلك،

---

(١) الصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة، مرجع سابق، ص ٣٥٤.

وكانوا يذكرون الروايَ ولهجتَه، وذلك لما تطلبه الأمانةُ العلمية في نقل الحديث؛ ليكون السندُ صحيحًا والحكم واضحًا لا غموض فيه.

ومن أهم الأمور التي تُلاحَظ في كتاب "دراسات في فقه اللغة": جمعُ الأفكار والآراء من الكتب القديمة، والحديثة، ولا يقتصرُ على الكتب المصنفة باللغة العربية، بل يرجع إلى كتب المستشرقين والمستعجمين، مع إظهار مواطنِ الصواب والزللِ فيها ونقدِها نقدًا موضوعيًّا صريحًا بعيدًا عن العواطف الذاتية.

وكذلك يُلاحَظُ الشمولُ والاتساعُ في بحث القضايا، والتدرج في حل الإشكالات التي تواجهُ الباحثين واللغويين، ودراسة فقه اللغة العربية دراسة مستفيضة؛ ففي كل قضية من القضايا التي تناولها الدكتور صبحي: تراه يتحدثُ عن ابتدائها، وآراءِ القدماء والمُحْدَثين فيها، ويرجحُ باعتدالٍ وحياد في هذه القضايا، مع الاستشهاد بالأدلة التي تؤيدُ القضيةَ أو ترفضُها، وفي كل ذلك يحاولُ إظهارَ القدراتِ اللغوية والتعبيرية للغة العربية، ومكانتها بين اللغات الساميَّة.

وأبرزَ المؤلفُ كذلك أثرَ القرآن الكريم في الحفاظ على اللغة العربية، وأشار إلى ما في العربية من قضايا لغوية اختُلِف في المدة الزمنية التي وُجدت فيها، أو في أصالتها في العربية، أو في اقتباسها من اللغات الأخرى؛ فكان القرآنُ الكريم الحكمَ الفصلَ في بعض القضايا المختلَفِ فيها؛ مثل ظاهرة: الإعراب، والترادف، وغيرها من القضايا.

وأظهرَ كذلك أثرَ اللغة العربية في اللغات الأخرى، وبيَّن تأثرَها وتأثيرَها في اللغات، وسماتها التي جعلتها متجددةً في الأساليب، وحفِظتها من التحريف والتغيير.

فالدكتور صبحي وظَّف في كتابه الأدلةَ العقلية والنقلية؛ وحاولَ إخراجَ كتابٍ جامعٍ لكل قضايا فقه اللغة العربية، ولكن بحُلةٍ جديدة تجمعُ بين القديم الأصيلِ والمبتكَرِ الحديثِ، وهذا ما جعَل مِن كتابه مرجعًا لا غنَى عنه للباحث، ومصدرًا ثقة للغويين، ورمزًا للأمانة العلمية والدقة في النقل.

الفصل الثاني
جهودُ صبحي الصالح اللغويةُ

- **المبحث الأول: نشاطه الأكاديمي وا لمجتمعي.**
- **المبحث الثاني: أثره في ا لمجامع اللغوية.**
- **المبحث الثالث: جهوده في التحقيق والتعريب والمعاجم.**
- **المبحث الرابع: موقفه من الدراسات اللغوية المعاصرة وأثره فيها.**

المبحثُ الأول

نشاطُ الصالح الأكاديميُّ والمجتمعي

المجتمع واللغة في نظر الصالح

اللغةُ العربية في حالة تطوُّر مستمرٍّ، وهي ظاهرةٌ اجتماعية تحيا بين أحضان المجتمع، وتستمدُّ كِيانها وتطورَها بتطور المجتمع، وترتقي برُقِيِّه، وأيضًا تنحطُّ بانحطاطه. والتطورُ اللغوي يطرأُ على اللغة بجميع مستوياتها: الصوتية، والصرفية، والدلالية، والمعجمية، والنحوية، فالتراكيبُ، والأصواتُ، وصيغُ الكلمات، ومعانيها، والعناصر النحوية، جميعها تتعرضُ للتغيير والتطور.

وقد كان علماءُ اللغة العربية حريصين على لغتهم لغةِ القرآن الكريم، وقد وجدوا مادةً لغوية ضخمة موثَّقة؛ فرأوا أن هذه المادةَ تُغنيهم عن لغة العصر الذي عاشوا فيه، وهو العصر الذي ساد فيه اللحنُ والعُجمة، فامتنعوا عن الأخذ عن المولَّدين، واكتفوا بما كان لدى العلماء السابقين، لكن اللغة أخذت في التراجع،ووجد العلماءُ المعاصرون أن الحلَّ يكمنُ في إنشاء مؤسسات لغويةٍ الهدفُ منها: إغناء القدرة على التعبير عن حاجات المجتمع، وتنقيةُ اللغة من الأخطاء التي وقعت فيها، ومن هذه المجامع: **المجمعُ العلمي السوري**، و**مجمعُ اللغة العربية في مصر**.

ونجد في هذين المجمعين عددًا من الكتاب والمؤلفين في اللغة العربية؛ وهؤلاء المؤلفون حاولوا محاولات كثيرة للنهوض باللغة العربية؛ ومن هذه المحاولات:

ما قام به علماءُ اللغة المعاصرون من جهود مضنية لكي تواكبَ اللغةُ العربية بقيةَ اللغات وتتطورَ، وهذا التطورُ يتطلبُ الأخذَ من علماء اللغة الأوائل وأيضًا الأخذَ من العلماء المحدَثين، والتوسعَ في السماع، والأخذَ من الأحاديث النبوية، والتوسعَ في القياس، والأخذَ بأقيسة جديدة لم يتطرق إليها القدماءُ.

ومن جهود العلماء المحدَثين: كتاب "**من أسرار اللغة**" للدكتور إبراهيم أنيس؛ الذي صدر عام ١٩٥٠، وأيضًا كتابه "**دلالة الألفاظ**" الذي نال به الجائزةَ التشجيعية للأدب عام

١٩٥٨، وأيضًا كتاب "**اللغة بين المعيارية والوصفية**" للدكتور تمام حسان الذي ألفه عام ١٩٥٨، وفي دمشق ألف محمد المبارك كتاب "**فقه اللغة وخصائص العربية**" عام ١٩٦٠، وفي العراق ألف الدكتور إبراهيم السامرائي كتاب "**دراسات في اللغة**".

وقد أبدى الدكتور صبحي إعجابَه بكثير من الكتب العربية القديمة والحديثة، لكنه رأى فيها جانبًا من الضعف؛ إما في الأسلوب وإما في المنهج.

ومن المؤلفات التي رأى الدكتور صبحي فيها جهودًا ثمينة ولها أثر كبير في تنمية اللغة العربية: كتاب "**الاشتقاق والتعريب**" للشيخ عبد القادر المغربي، وكتاب "**نشوء العربية ونموها واكتهالها**" للأب أنستاس ماري الكرملي، و"**أبحاث حول الثنائية في العربية والساميات**" للأب مرمرجي الدومينيكي، لكن الدكتور صبحي رأى أن هذه الجهودَ تناولت موضوعاتٍ خاصةً، ولم يأتِ كتابٌ منها جامعًا لجميع فقه اللغة[1].

والدكتور صبحي في مقدمته يعترفُ بجهود الأعلام السابقين في التأليف في فقه اللغة، ولا ينكرُ اقتباسَه من مؤلفاتهم، ولا الاستفادةَ منها في كتابه؛ الذي أنضج ثمار وأفكار هؤلاء الأعلام.

ففي كتابه "**دراسات في فقه اللغة**" اقتبس الصالح فكرةَ ثبات الأصول في العربية من الأستاذ المبارك، ورأى أن المنهج الاستقرائي الوصفي هو المنهج المطلوب في بحوث اللغة، وهو ما ذهب إليه الدكتور تمام حسان، وأُعجب في فصل الاشتقاق بفكرة الفوارق بين الدلالة المكتسبة المتطورة والدلالة الوضعية الأصلية للدكتور إبراهيم أنيس، وغيرها من المسائل والقضايا اللغوية، وهذا يدل على أن الدكتور صبحي لم يتجاهل البحوث والمؤلفات الحديثة، بل أخذ منها وأقر بذلك في مقدمة كتابه.

وقرر الدكتور صبحي في كتابه أن اللغة العربية تحتفظ بأنسابها الصوتية، وكان ذلك في باب (**ثبات الأصوات في العربية**)، وازداد الأمر وضوحًا عندما قارن بين اللغة العربية واللغات

---

(١) الصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة، ط٣، بيروت، دار العلم للملايين، ٢٠٠٩، ص ١١-١٢.

الأجنبية الحية واختلاط حروفها وتبدلها الصوتي[١]. وقام الدكتور صبحي بإيراد أمثلة على هذا التبدل في اللغة اللاتينية واللغة الفرنسية، وكيفية اعتداء حرف على حرف آخر، واستبداله به، وذلك يدل على وضوح الفوارق بين هذه اللغات واللغة العربية[٢].

وهذا الباب الذي تحدث فيه الدكتور صبحي عن **الأصوات في العربية** يثبت حقيقة وهي أن أصوات اللغة العربية لا يختلط بعضها ببعض، ولا يجد القارئ لها صعوبةً مع معرفته القليلة بالعربية، على خلاف اللغات الأخرى التي لا يستطيع معرفةَ أصواتها والتبدلَ اللغوي فيها إلا العالمُ والمتبحرُ في اللغة.

وفي مجال **المعرَّب والدخيل** يرى الدكتور صبحي أن اللغويين العرب في مؤلفاتهم لم يجيدوا التمييزَ بين الألفاظ العربية والأعجمية؛ فبعضُهم أنكر وجودَ ألفاظ أعجمية في القرآن الكريم، وبعضهم يصفُ بعضَ الألفاظ بأنها أعجمية دون أن يقيم دليلًا على ذلك.

فعلماء اللغة أوقفوا وسيلة "الاشتقاق"، ومالوا إلى القول بعربية الألفاظ لنزول القرآن الكريم بها؛ ومثال ذلك: كلمة (فردوس) إذ قالوا: إنها مشتقة من (الفردسة) وتعني السعة، وكذلك الكلمات (إستبرق) و(سندس) وجميع الألفاظ الأعجمية الواردة في القرآن الكريم أذهب القرآنُ عجمتها باشتماله عليها[٣].

ولكن الدكتور صبحي في كتابه "**دراسات في فقه اللغة**" في مبحث الاشتقاق يشيرُ إلى أن تجمع الألفاظ العربية في أصل واحد ينتظم فرعها يجعلُ الباحثَ يستطيعُ التمييز بين الأصيل والدخيل، فلا يوجدُ في العربية مادة (سبرق) ولا (سردق) ولا (سندس)، ومن ثم فهذه كلمات فارسية معربة، كما يشير إلى أن لغة الأعاجم لا يوجد فيها اسمٌ مفرد ثالثُه ألف وبعدها حرفان.

وفي رأي الدكتور صبحي أن اللغة العربية ازدادت اتساعًا بعدما أُدخل على حروفها الهجائية أصواتٌ تقارب حروفَها في الصفة أو المخرج، لأنه عند تعريب هذه الأصوات الدخيلة

---

(١) الصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة، ط٣، بيروت، دار العلم للملايين، ٢٠٠٩، ص ٢٨٦.

(٢) الصالح، المرجع السابق، ص ٢٨٧

(٣) الصالح، المرجع السابق، ص ٣١٨.

وتحديد مواقعها من جهاز النطق؛ لم يجد العامةُ ولا الخاصةُ صعوبةً فيها، وبذلك قُطع الشوطُ الأول من التعريب؛ وهو: تعريبُ المادة الصوتية وتطويعُها لأصوات العربية[١].

وقد ذكر الدكتور صبحي شروطًا لتعريب الألفاظ الأعجمية، منها ألا يكون لها نظيرٌ عربي مناسب، فإن لم نجد فإننا نختارُ للَّفظ الأعجمي وزنًا مقاربًا لأوزان اللغة العربية، فمثلا كلمة (Physique) يمكن أن تترجم بـ(علم الطبيعة)، ولكن هذه الترجمة لا تُعد تعبيرا دقيقا للمعنى المطلوب، لذلك فالأفضل تعريب اللفظ نفسه ووضع ألف في نهايته حتى لا يضيع أصل التسمية؛ فتصير (الفيزياء)[٢].

نشاط الدكتور صبحي الصالح الأكاديمي:

الدكتور صبحي الصالح في كتابه "**دراسات في فقه اللغة**" استمدَّ منهجه من علوم اللغة العربية؛ وذلك بأسلوب علمي دقيق، لقد استغرق الدكتور صبحي في كتابه ستَّ سنوات، وهذه المدةُ أعطت الدكتور صبحي فرصةً كبيرة للبحث والزيادة والتعديل والدراسة بمنتهى الدقة والروية.

حاول الدكتور صبحي في كتابه "**دراسات في فقه اللغة**" وضعَ حلول لبعض المشاكل التي تواجهُ اللغةَ العربية؛ وبعض اقتراحاته كان من خلال إبراز أثر المجامع العربية في دمشق والقاهرة وبغداد؛ فمثلًا: في مسألة اختلاف المصطلحات المعربة يرى الدكتور صبحي أن هذه المشكلة يمكن حلُّها بإيجاد (مجمع عربي لغوي وعلمي موحَّد)، وأيضًا عقد المؤتمرات العلمية؛ وذلك للوصول إلى الوحدة الثقافية العربية[٣].

ويرى الدكتور صبحي أن الافتقار إلى مراجع علمية عربية لن يحل إلا بتشجيع التعريب؛ وأن مما يعين على ذلك: إسهام الدول العربية -عن طريق جامعتها- بتمويل مشروع على جانب عظيم من الأهمية؛ ألا وهو إصدار معجمين عربيين، أحدهما لغوي والآخر علمي، تُعِدُّهما الهيئاتُ العلمية واللغوية في الوطن العربي[٤].

---

(١) الصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة، ط٣، بيروت، دار العلم للملايين، ١٣٨٨هـ= ١٩٦٨م ، ص ٣١٩.

(٢) الصالح، المرجع السابق، ص ٣٢٣.

(٣) الصالح، المرجع السابق، ص ٣٥٣.

(٤) الصالح، المرجع السابق، ص ٣٥٣.

كما يرى الدكتور صبحي أننا في حاجة إلى عقد مؤتمر لغوي عام لتيسير قواعد اللغة العربية وتيسير كتابتها وطباعتها، وكذلك يرى أن الاقتراحات التي وضعها بعضُ الباحثين لطرائقِ شَكْل الكلمات كتابةً وطباعةً؛ لن يحُلَّ المشكلةَ؛ لأن هذه المشكلة إنما تُعالَج عن طريق مؤتمر عام كبير، وليس بصورة فردية[١].

واقترح الدكتور صبحي حلًّا لتيسير تعليم اللغة العربية للطلاب من غير العرب؛ وذلك عن طريق دعوة الحكومات العربية وجامعة الدول العربية؛ إلى فتحِ مراكزَ ثقافية ومعاهدَ لتعليم اللغة العربية لغير العرب في مختلِف بلدان العالم، وخاصة في الدول الإسلامية غير العربية[٢].

ولا يُغفل الدكتور صبحي ضرورةَ إيجادِ متخصصين في تعليم اللغة العربية للطلاب الأجانب، وأيضًا تيسير جميع الوسائل والأساليب لتسهيل تعلُّم العربية على هؤلاء الطلاب، ومن ذلك تأليفُ كتب سهلة وميسرة، ووضعُ الأشرطة والأفلامِ المصورة، وغير ذلك مما يتعلق بالعربية ويساعد في تعلمها[٣].

أما موقفُه من دُعاة استعمال اللهجة العامية بدلًا من اللغة الفصحى، فهو يرى أن اللهجات العامية تتعددُ في القطر الواحد، وتتشعَّبُ في الأقطار جميعها؛ وهذا يؤدي إلى التشتُّت، فلا نستطيعُ اختيارَ لهجةٍ موحَّدة بين الشعوب، فليست العاميةُ إذن حلًّا، وإنما الحل: محاربة الأمية، ونشرُ الفصحى السهلة، وتيسيرُ قواعدها، وتعميمُ التعليم الإجباري، وجعلُ اللغة العربية الفصحى هي اللغةَ المستعملة في الإذاعة والتلفزيون[٤].

لقد جاء كتابُ الدكتور صبحي "**دراسات في فقه اللغة**" جامعًا لكثير من مسائل فقه اللغة؛ فقد تعرض لموطن العربية الأولِ، ولعَلاقة اللغة العربية باللغات المجاورةِ، ولأصوات العربية وخصائصِها، ولهجاتها، وعناصرِ هذه اللهجات، ومفرداتها، وتراكيبها، وأبنيتها، ودلالاتِ العربية وتطورها.

---

(١) الصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة، ط٣، بيروت، دار العلم للملايين، ٢٠٠٩، ص ٣٥٣- ٣٥٤.

(٢) الصالح، المرجع السابق، ص ٣٥٨.

(٣) الصالح، المرجع السابق، ص ٣٥٨

(٤) الصالح، المرجع السابق، ص ٣٥٩-٣٦٠.

ويُعد كتابُ الدكتور صبحي متميزًا من نواحٍ كثيرة؛ منها: جمعُ أصول علم فقه اللغة في كتاب واحد، ومنها: استعراضُ تاريخ اللغات السامية، ولا سيما اللغة العربية على وجه الخصوص، وكيفية تطور الكتابة.

ونجده يدرسُ ويفحصُ ويبحث -بموضوعيةٍ- أبوابَ هذا العلم؛ فيعرض أقوالَ العلماء ويناقشُها ويبينُ الخطأ فيها ويذكر الصواب، وينتهي إلى الرأي الراجح، كما يلاحَظُ ابتعادُه عن جهتي الغلو والتفريط؛ فقد ردَّ على المبالغين المُغالِين في اللغة العربية، وبيَّن ما للغة العربية من مميزات، وما تستحقُّه؛ بمنهج علمي دقيق، كما أوضح بأسلوب علمي ما تختصُّ به اللغةُ العربية عن غيرها من اللغات، وما تشترك فيه مع اللغات الأخرى.

والقارئُ لكتاب الدكتور صبحي يلحظُ مدى ثراء اللغة العربية، ومقدرتها على النماء، ومواكبة تطور العلم الحديث، بما أتيح لها من أدوات ووسائل؛ من اشتقاق وتعريب وترجمة وغيرها من الوسائل.

والقارئ لهذا الكتاب يلاحظُ أيضًا حرصَ الدكتور صبحي الشديد على تنمية اللغة العربية وتطويرها، مع الحفاظ على هويتها.

وفي كتابه "**مباحث في علوم القرآن**" أفرد الصالحُ بابًا للحديث عن علوم اللغة العربية في القرآن الكريم، وخاصة مسائل البلاغة فيها، وهو باب (القرآن يفسرُ بعضُه بعضًا)، وتحدث في هذا الباب عن أنواع الدلالة القرآنية: المستفادة من اللفظ، والمستنبطة من المعنى، وأورد شواهدَ من القرآن الكريم، وبيَّن تأويل هذه الشواهد، فتحدث مثلًا عن دلالة المنطوق والمفهوم، وبيَّن نوعَي المفهوم: مفهوم الموافقة ومفهوم المخالفة؛ فمفهوم الموافقة نوعان: ١- يدل على المعنى الأولى ويُسمَّى "فَحْوى الخطاب"، كدلالة ﴿**فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ**﴾ [سورة الإسراء:٢٣] على تحريم ضرب الوالدين؛ لأنه أولى بالتحريم من (أف)، ٢- يدل على المعنى المساوي ويُسمَّى "لَحْنَ الخطاب"؛ كدلالة ﴿**يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ**﴾ [سورة النساء:١٠] على تحريم إحراق أموال اليتامى؛ لأن لا فرق بين الأكل والإحراق[(١)].

(١) الصالح، صبحي، مباحث في علوم القرآن، ط١٠، دار العلم للملايين، بيروت، ص ٣٠١

كما تعرَّض الدكتور صبحي لباقي أنواع المفهوم؛ كمفهوم النعت، ومفهوم الحال، ومفهوم الظرف، ومفهوم العدد، إلى غير ذلك من مسائل العربية التي تعرض لها.

المبحث الثاني
أثرُه في المجامع اللغوية

تعريف المجامع ومهامها:

المَجْمَعُ لغةً: مصدر ميمي من الجمع؛ يُقال: جمعتُ الشيء جمعًا ومجمعًا، وهو أيضا اسم مكان قياسي من الجمع، والمجمعُ أيضًا: هم المجتمعون؛ وهو اسمٌ لجماعة من الناس، فالمجمعُ: اسمٌ يُطلق على الناس، وعلى المكانِ الذي يجتمعون فيه(١).

والمجامعُ اصطلاحًا: "مؤسساتٌ لغويةٌ علميةٌ تقومُ على خدمةِ اللغة، وبها جماعةٌ من العلماء، تجتمعُ للنظر في ترقية اللغة والعلوم والآداب والفنون، ويكونُ اهتمامُهم مُنصبًّا على الجانب اللغوي والعلمي، وما يجبُ أن تكونَ عليه؛ بناءً على التراث العربي والعالمي، وتزويدها بالمصطلحات الحديثة مسايرةً لقضايا العصر"(٢).

وعليه؛ فإن أهم المهامِّ التي تقعُ مسؤلياتُها على مجامع اللغة العربية هي:

- الإسهامُ في إحياء التراث الأدبي واللغوي.
- التشجيعُ على الأعمال الأدبية.
- العملُ على وضع معجمات في مختلِف العلوم والفنون.
- تطويرُ اللغة العربية من خلال وضعِ معجماتٍ على الأنماط اللغوية الحديثة(٣).

جهود صبحي الصالح في المجامع اللغوية:

"كان صبحي الصالح شديدَ التعلقِ بلغة القرآن الكريم، وقد خَصَّ بذلك كتبًا وصفحاتٍ في كتبه التي ألَّفها، وقد كان ينظرُ إليها بأنها لغةٌ عالمية، ومهمتُها الكونيةُ هي توحيدُ لغة

---

(١) ينظر: لسان العرب، مادة (جمع).

(٢) بلعيد، صالح، مقالات لغوية، الجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤، ص ٧٩.

(٣) ياقوت، محمود سليمان، المجامع اللغوية ودورها في حماية العربية وتيسيرها، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، بحث غير منشور، ص ٢.

الشعوب والأمم، ومنحها قوة لتعريب رُقعةٍ واسعة من الأرض"[١].

وكان لمؤلفاتِ الدكتور صبحي الصالح أثرٌ كبير في الدول العربية، وخاصة في المغرب العربي.

ومن هذه الكتب:

- **مباحثُ في علوم القرآن**
- **علومُ الحديث ومصطلحُه**
- **دراساتٌ في فقه اللغة**
- **النظمُ الإسلامية: نشأتُها وتطورها**

وهذه المؤلفاتُ كانت الكتبَ المعتمدةَ لطلبة تخصصِ الأدب العربي في المغرب، وكان ذلك قبل إنشاء قسم الدراسات الإسلامية، وقد غدا كتابُه "**دراسات في فقه اللغة**" الكتابَ المعتمَد لتدريس فقه اللغة لطُلَّاب السنة الأولى، ولا تزالُ مؤلفاتُه هي الأساسَ في الجامعات المغربية[٢].

عُيِّن صبحي الصالح عضوًا بـ(**مجمع اللغة العربية في القاهرة**)، وكانت له آراءٌ ومشاركات في جهود هذا المجمع، فكان يؤيدُ ما يراه مناسبًا مما يقترحه غيرُه، ولا يكتفي بذلك بل أيضًا يقترحُ على المجمع بعض المقترحاتِ التي تجعل اللغةَ العربية أكثرَ تطورًا وازدهارًا.

ومن قضايا العربية التي شارك فيها، وكان له جهود علمية ما يلي:

أولًا: النَّحْت:

وهو وسيلة من الوسائل التي تُسهم في نموِّ الألفاظ وإثراءِ اللغة بالمصطلحات، ومعناه في الاصطلاح: "انتزاعُ كلمة من كلمتين أو أكثر"، ويجبُ أن يكون هناك ملاءمةٌ في اللفظ والمعنى

(١) سباط، حسام، معالم التجديد في فكر الشهيد صبحي الصالح، جامعة الجنان، ٢٠٠٦، ص ٩.

(٢) الضاوي، أحمد، أثر الدكتور صبحي الصالح في الدرس الجامعي في المغرب الأقصى، جامعة شعيب، المغرب.

بين المنحوت والمنحوتِ منه؛ مثل (عَبْشَمِيٍّ) مأخوذا من: عبد شمس[١].

وفي هذه القضية نجدُ الدكتورَ صبحي الصالح يرى أنَّ من الحكمة: القرارَ الذي صدر عن أعضاء مجمع اللغة العربية: باستعمال وسيلةِ (**النحت**) عند الضرورة؛ فالصالح كان من مؤيِّدي فكرة النحت والإبقاء عليها.

كما اتفق الصالحُ مع قرار مجمع اللغة العربية في القاهرة الذي لا يجدُ عائقًا في استعمال (لا) النافية مع الكلمة المنحوتة؛ مثال ذلك قولُنا في التعبير عن الشيء الذي لا يدوم: "**اللادائمي**"؛ ويرى أن قرار المجمع كان حكيمًا حين قيَّد هذا النوعَ من النحت بموافقته للذوق؛ فقد أذن المجمع باستعمال (لا) مركبة مع الاسم المفرد، دون أن يتخذ قرارًا باستعمالها دائمًا أو عدم استعمالها دائمًا[٢].

ثانيًا: التعريب:

وهو وسيلة أيضًا من وسائل تنمية اللغة العربية، وسيأتي مزيد تفصيل لجهود الصالح في التعريب في المبحث التالي، ولكن المقصود هنا فقط الإشارة إلى مشاركاته المتعلقة بذلك في المجامع اللغوية.

يتفق الدكتورُ الصالح مع مجمع اللغة العربية في القاهرة في قراره الذي أصدره عن قضية التعريب؛ وهي: اللجوء عند الضرورة إلى التعريب، فالدكتور الصالح يقفُ مع رأي مجمع اللغة العربية الذي اتخذ موقفًا وسطًا يميل إلى الاحتراس في استعمال الألفاظ الأعجمية؛ فيأخذ بها فقط عند الضرورة[٣].

وفي هذه القضية طلب الدكتورُ الصالح من أعضاء مجامع اللغة العربية في (القاهرة، ودمشق، وبغداد) السماحَ باستعمال كلمة "**تقليدي**" مقابل الكلمة الفرنسية: (Traditionaliste)، وكلمة "**محافظ**" مقابل الكلمة: (Conservateur)، والسببُ

(١) الخوري، شحادة، دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب، ط١، دار طلاس، دمشق، ١٩٨٩، ص ١٥٨.
(٢) المرجع نفسه، ص ٣٢٦.
(٣) الصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة، مرجع سابق، ص ٣٢١.

في ذلك هو تداول هذه الكلمات وكثرة استعمالها في الكتابة[١].

وهاتان الكلمتان نجدُ استعمالهما شائعًا في لغتنا وكتابتنا؛ فلا يوجدُ أيُّ مشكلة في استعمالها وتدوالها في اللغة العربية.

وقد اقترح الدكتورُ الصالح حلولًا لمشكلة اختلاف المصطلحات العلمية؛ وذلك من خلال إيجاد مجمعٍ عربي لغوي وعلمي موحَّد، وأيضًا عقد المؤتمرات العلمية بالتعاون مع المكتب الدائم لتنسيق التعريب، بهدف الوصول إلى الوحدة الثقافية العربية، وتوحيد المناهج والكتب المدرسية، ويكون ذلك بعقد مؤتمر في جميع الدول العربية يشبه المؤتمرَ الذي عُقد في الجزائر عام ١٩٦٤م[٢].

ثالثًا: الاشتقاق:

أثنى الصالحُ على جهود مجامع اللغة العربية التي رفضت تجميدَ اللغة العربية من خلال تحديد أوزانها ودلالاتها، ورحَّبت بكثرة استعمال الصيغ والمقاييس التي نحتاجُ إليها في حياتنا، مع الوقوف موقفَ التوسط في ذلك؛ فقد رأى في اقتراحات **العلايلي** في توسيع مدلولات الأوزان شيئًا من التعسف، وأنه إلى العجمة أقرب، وبالوزن الدخيل ألصق[٣].

ورأى أن استقراء بعضهم ناقصٌ، مثل ما كتبه **جرجي زيدان** في "**الفلسفة اللغوية**" حول الأوزان المهملة التي اندثرت وأميتت، ووصفه بأنه يخوض فيما لا يعلم[٤].

ولكنه أثنى على جهود بعض المعاصرين التي قد يرفضُها بعضُ المحافظين؛ ومن هذه الجهود ما فعله الأب **أنستاس الكرملي** في إحياء الأوزان القديمة وإحياء مدلولاتها[٥]؛ فيرى أنه يُحمد للكرملي بصورة عامة ذهابُه إلى توسيع مدلولات الأوزان أو بَسْط مداها؛ من غير أن يمسَّ سلامة اللغة أو فصاحة مقاييسها[٦].

---

(١) الصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة، مرجع سابق، ص ٢٧١.

(٢) المرجع نفسه، ص ٣٥٣.

(٣) المرجع نفسه، ص ٣٤٠.

(٤) المرجع نفسه، ص ٣٤٢.

(٥) المرجع نفسه، ص ٣٤٣.

(٦) المرجع نفسه، ص ٣٤٥.

المبحث الثالث

جهود صبحي الصالح في التحقيق، والتعريب، والمعاجم

أولًا: التحقيق:

التحقيق لغةً: مصدرٌ قياسي للفعل حقَّقَ؛ وهو فعلٌ رباعي مزيد بالتضعيف؛ يقال: حقَّ الأمرُ يحِقُّ، وحقَّقتُه أنا، وكذلك أحققتُه، ويقال: أحققتُ الأمر إحقاقًا: أي كنت منه على يقين[١]، ونقولُ: كلامٌ محقَّق؛ أي: محكم رصين.

كما تحمل المادةُ معنى الوجوب والإثبات؛ فيقال: حقَّت القيامةُ؛ أي: وجبت وثبتت[٢].

والتحقيق اصطلاحًا: هو قراءةُ النصِّ على الوَجْه الذي أراده مؤلفُه، أو على وجهٍ يقربُ من أصله الذي كتبه به مؤلفُه، فالتحقيقُ هو إثباتُ الشيء بدليلٍ[٣]. فمفهوم التحقيق هو: محاولةٌ لإخراج النصِّ كما وضَعه المؤلفُ، أو إخراجُه بصورة قريبة من الصورة الأصلية.

ومن جهود الدكتور الصالح في ذلك: تحقيقُه لكتاب (**نَهْج البلاغة**)؛ وهو الكتاب الذي جمع فيه الشريفُ الرضي الخُطَبَ والمواعظَ والحكم والأقوال مما يُنسب إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وقد تنوَّعت موضوعاتُ الكتاب بين نصائحَ ومواعظَ وخطبٍ؛ تتحدث عن الأوضاع السياسية والاجتماعية والعهود للولاة وتنبيهِهم وغيرِ ذلك، وقد طُبع هذا الكتابُ وحُقق مرارًا؛ ومن أشهرِ مَن حقَّقه: محمد عبده، وعبد العزيز سيد الأهل، والدكتور صبحي الصالح.

وقد اقتصر عملُ الصالح على نشر المخطوطة كما هي، وإضافةِ ما يجدُه من الحواشي والشروح لهذه المخطوطة، فلم يرَ المحققُ داعيًا لتحملِ عبءِ البحث عن النسخ المختلفة

---

(١) ابن فارس: أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، لبنان، ب.ط، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م. ص ١٨.

(٢) رابن منظور: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت: ٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ. ص٤٩.

(٣) عبد التواب، رمضان، مناهج تحقيق التراث بين القدماء والمحدثين، ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٨٥، ص ٥.

المخطوطة للكتاب والمقابلة بين هذه النسخ كما هو المعتاد في تحقيق أي مخطوط[١].

وإنما كان الهدفُ من تحقيق كتاب (نهج البلاغة) هو ضبط النصوص المختارة من أقوال الإمام علي رضي الله عنه؛ ليتسنَّى للباحث أو القارى التحققُ من النطق الصحيح لهذه الأقوال والاستغناءُ عن الشروح الطويلة؛ يقول الدكتور الصالح: "الغايةُ التي نتصدَّى لها والتي يؤنسُ جميعُ الأدباء حاجةً إليها: فهي ضبطُ مجموعة النصوص التي اختارها الشريفُ الرضي من كلام الإمام ضبطًا كاملًا مستقلًّا على حدة، ليتلوها القارئُ -باحثًا فيها أم متبرِّكًا بها- وهو آمنٌ مطمئنٌ إلى صحتِها في ذاتها، وليجدَ فيما أُلحق بها من الفهارس العلمية ما يُلبِّي طلبَه، ويشفي غُلتَه، ويغنيه عن الشروح الطِّوالِ"[٢].

كان المنهجُ الذي تبعه الدكتور الصالح في تحقيق كتاب (**نهج البلاغة**) هو ضبط النص ضبطًا صحيحًا لإثبات النصوص المختارة المنسوبةِ إلى الإمام علي رضي الله عنه[٣].

ومما فعله الدكتور الصالح في تحقيق هذا الكتاب: الرجوعُ إلى بعض الأصول المخطوطة للوصول إلى أفضل القراءات وأفصح الوجوه، مع تجريد النص من الحواشي والتعقيبات والتفسيرات والرموز والاصطلاحات؛ اكتفاء بالفهارس الكثيرة التي تبرز للمتلقي قيمة الكتاب؛ يقول: "رأيت أن أقسم عملي قسمين ألبي بهما رغبتين؛ أما القسم الأول: فتحقيق نص (النهج) أدقَّ تحقيق وأوفاه، ألبِّي به رغبةَ الذي يريدُ أن يقرأ كلامَ الإمام غيرَ شاغلٍ نفسَه بتعليقات الشُّرَّاح، وعلى هذا جرَّدتُ النص من كل زيادة طرأت عليه، وأرحتُ القارئ حتى من رموز النسخ، التي استصوبتُ ما ذهبَتْ إليه، وأما القسمُ الثاني ففهرسةٌ مفصَّلة كلَّ التفصيل، ألبِّي بها رغباتِ الباحثين فيما اشتمل عليه (نهج البلاغة) من كنوز فكرية وأدبية ثمينة"[٤].

وقد اهتم الدكتور الصالح اهتمامًا شديدا بشرح ألفاظ (نهج البلاغة) الغريبة، مستوثقًا من

(١) الصالح، صبحي، نهج البلاغة، ط٤، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني، القاهرة، بيروت، ٢٠٠٤، ص ١٩.
(٢) الصالح، المرجع السابق، ص ١٩- ٢٠.
(٣) الصالح، المرجع السابق، ص ٢٠.
(٤) الصالح، المرجع السابق، ص ٢٠.

أدق المتون والشروح[١]. وأما الفهارس؛ فقد اقتصر الصالحُ في الفهرس الأول (وهو فهرس الألفاظ المشروحة) على الحد الضروري من الإيضاح، فلم يتيسر له فيه التعقيب على أغلاط الطبعات السابقة؛ كما في طبعة محمد عبده[٢].

وأما الفهرسُ الثاني فقد عقده الصالحُ للموضوعات العامة، وهو من أهم الفهارس التي خدم فيها أغراض النهج، وفيه أبرز الفِكَر العميقة لدى الإمام علي في رسائله وخطبه ومواعظه[٣].

وأما الفهرس الثالث فيتعلق بخطب الإمام، والفهرس الرابع يتعلق برسائله وكتبه، والفهرس الخامس كان للآيات القرآنية، والفهرس السادس للأحاديث النبوية الشريفة، والفهرس السابع للعقائد الدينية، والثامن للأحكام الشرعية، وأما الفهرس التاسع فكان لتحليل العوامل والأسباب التي أتاحت للإمام علي إطلاق مصطلحات وعبارات كلامية، والفهرس العاشر للتعاليم والوصايا الاجتماعية، والفهرس الحادي عشر للأدعية والابتهالات، والفهرس الثاني عشر للأبيات الشعرية، وكل هذا الجهد في الفهرسة للتيسير على الباحث أو القارئ في الوقوف على المعلومات التي يريدها من هذا الكتاب، فيوشك أن يجد القارئ مبتغاه كله في هذه الفهارس التي لم تغادر شيئا إلا بينته أحسن التبيان[٤].

كان الجهد الذي بذله الصالح في تحقيق (نهج البلاغة) يتسم بالدقة والأمانة العلمية وعدم التحيز وكانت السمة البارزة في هذا الكتاب ابتكاره للفهارس العلمية التي يستطيع أي باحث أو قارئ الرجوع إليها عند الحاجة.

ثانيًا: التعريب:

التعريبُ لغةً: مصدرٌ قياسي للفعل عَرَّب، وهو فعل رباعي مزيد بالتضعيف؛ يُقال: عرَّب

---

(١) الصالح، صبحي، نهج البلاغة، ص ٢٢-٢٣.

(٢) الصالح، المرجع السابق، ص ٢٣

(٣) الصالح، المرجع السابق، ص ٢٥.

(٤) الصالح، المرجع السابق، ص ٢٥- ٢٨.

مَنطِقَه: أي هذَّب لفظه، ويقال: أعرب منطقه أي جعله خاليا من اللحن؛ فالإعراب هو النحو، والتعريب هو الإبانة عن المعاني في الألفاظ، وقال الأزهري: التعريب والإعراب معناهما واحد؛ وهو الإبانة؛ يقال: أعرب عنه لسانُه وعرَّب؛ أي أبان وأفصحَ، ويُقال: عرَّبتُ له الكلامَ تعريبًا، وأعربتُ له إعرابًا؛ إذا بيَّنتَه له، وتعريبُ الاسم الأعجمي: أن تتفوَّه به العربُ على منهاجها[١].

التعريب اصطلاحًا: صبغُ الكلمة بصِبغةٍ عربية عند نقلها بلفظها الأجنبي إلى اللغة العربية[٢].

فهو عمليةُ نقلٍ من لغات غير عربية إلى اللغة العربية، فيتم صياغة هذه الألفاظ إلى اللغة العربية، بألفاظٍ متناسبة ومتناسقة في صياغة فنية بحيث تعطي المعنى المنقولَ شكلًا مغايرًا للشكل السابق، ومن الممكن أن يكسب الشكلُ الجديد القوةَ والجِدَّةَ، فتظهر بصورة وكأنها غيرُ منقولة من تلك اللغات[٣].

ويستعمل لفظ (التعريب) في معانٍ أخرى؛ فيطلق على:

- **الترجمة**: أي ترجمة معاني الألفاظ والعبارات إلى اللغة العربية.

- **الاقتباس**: أي نقل الفكرة العامة أو العناصر الرئيسية لقصة أعجمية أو مسرحية، والتصرف فيها بإدخال أفكار جزئية عربية.

وهناك مَن يرى أن التعريب من أهمِّ الوسائلِ التي نستطيعُ اللجوءَ إليها لتوسيع اللغة العربية وتطويعِها للمصطلحات العلمية الجديدة، ويُسهم في إغناء اللغة من خارجها[٤].

ويرى الصالح أن التعريبَ إثراءٌ للغة العربية، وليس ضررًا عليها؛ ويؤكد أن: مقدرةَ لغةٍ ما على تمثُّل الكلام الأجنبي تُعَد مزيةً وخَصِيصة لها إذا هي صاغتْه على أوزانها، وأنزلتْه على

(١) ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، ص ٨٣.

(٢) المعجم الوسيط ٢/ ٥٩١.

(٣) حازي، محمد، في رحاب المصطلح العربي، أهمية الترجمة وشروط إحيائها، الجزائر، دار الهدى، ٢٠٠٧، ص ٣١٠.

(٤) حازي، محمد، المرجع السابق، ص ٣١٠.

أحكامها، وجعلته جزءًا لا يتجزأُ من عناصرِ التعبير فيها[١].

ولكنه مع ذلك يضعُ شروطًا لا بد من مراعاتها عند القيام بالنقل والتعريب؛ وهي:

أ- عدم اللجوء إلى التعريب إلا عند الضرورة، وهذا الشرط يتفقُ مع القرار الذي اتخذه مجمعُ اللغة العربية في القاهرة؛ ويقرر جوازَ استعمال الألفاظ الأعجمية عند الضرورة.

ب- أما قبلَ تحقُّق هذه الضرورة؛ فالترجمةُ الدقيقة تقومُ مقامَ التعريب، إذا تحرَّى الناقلُ العليمُ بأسرار العربية اللفظَ العربي الأنسبَ لأداء مدلول اللفظ الأعجمي.

ج- الكفُّ عن استعمال اللفظ المعرَّب إذا كان له اسمٌ في لغة العرب، إحياءً للفصيح وقتلًا للدخيل.

د- أن نحاولَ -كلما اضطُرِرنا إلى التعريب- أن نُنزِّل اللفظَ المعرَّب على أوزان العربية، حتى يكون عربيًّا أو بمنزلته.

هـ- لا مانع من النَّحْت إذا اضطُرِرنا إليه في تعريب المصطلحات العلمية والفنية، ولكن عند الضرورة القصوى؛ لأن أساليبَ الاشتقاقِ الشائعةَ تُغني عنه غالبًا[٢].

وفي كتاب "**معالم الشريعة الإسلامية**" يدعو الدكتور صبحي الصالح إلى إجادة اللغات الأجنبية، مع ضرورة المحافظة على اللغة العربية، ويقبلُ التعريبَ لكن على أن يكونَ عمليةً جزئية لا كلية، بحيث تكون اللغةُ الأجنبية لغة تثقيفية إلى جانب اللغة العربية، فهو يرفضُ التعددَ في اللغة العربية؛ لأنها لغةٌ واحدة فقط، وأما اللغاتُ الأجنبية فهي أداة من أدوات الثقافة، ولذلك فهو يرفضُ الانعزالَ في اللغة العربية والانغلاق عليها، لكن يفضِّلُ تعلم اللغات الأخرى بهدف زيادة الثقافة والوعي بين أبناء الأمة العربية[٣].

ثالثًا: المعاجم:

حروف المُعْجَمُ لغةً: هي الحروفُ المقطعة، وسُميت معجمًا لأنها أعجمية، ويُقال: كتاب

---

(١) الصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة، مرجع سابق، ص ٣١٤.

(٢) الصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة، مرجع سابق، ص ٣٢١-٣٢٤.

(٣) الصالح، صبحي، معالم الشريعة الإسلامية، ط١، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٧٥، ص ١٠٠-١٠٢.

مُعجَّم فإن تَعجِيمَه تنقيطَه، لكي تستبينَ عجمتُه وتَضِحَ[١].

فالمعجم مأخوذ لغةً من مادة (ع ج م)؛ وهذه المادة تدور حول الإبهام والغموض، وأعجَمَ الشيء: أي أزال عنه الغموض والإبهام؛ لأن الهمزة للإزالة.

والمعجم اصطلاحًا: الكتاب الذي يَجمع كلماتِ لغةٍ ما، ويشرحُها ويوضحُ معانيها، ويرتبها ترتيبًا معينًا، ويُسمى معجمًا لسببين:

الأول: أنه يكون مرتبًا على حروف المعجم وهي الحروف الهجائية

الثاني: أنه يزيل الإبهام والغموض عن الكلام[٢].

وقد كان للدكتور صبحي الصالح جهودٌ متعدِّدة ومتنوعة فيما يختصُّ **بالمعجم والقضايا اللغويةِ المتعلقة به**؛ من حيث النشأةُ، وعلاقة المعنى باللفظ، والاشتقاقُ، والنحتُ، والاشتراكُ، وغيرُها من القضايا اللغوية، ولا سيما ما يتعلقُ باتساع العربية في التعبير، وأفرد لهذا الاتساع فصلًا خاصًّا من الباب الثالث[٣].

أما **النشأةُ والتقسيم**؛ فقد تعرَّض الدكتور الصالح إلى أشهر فصائل اللغات وتقسيماتها عند الباحثين؛ وذكر أن أفضل النظريات في تقسيم اللغات هي التي تعوِّل على صلاتِ القرابة اللغوية؛ فتنشئُ -من كل مجموعةٍ مماثلة أو متشابهة في الكلمات وقواعدِ البنية والتراكيب- فصيلةً من الفصائل، تؤلفُ بينها غالبًا روابطُ جغرافيةٌ وتاريخية واجتماعية[٤].

ثم ذكر طريقة أخرى تستندُ إلى قوانين التطور والارتقاء المتعلقةِ بقواعد الصرف والتنظيم. وأشهرُ نظرية في هذه الطريقة **نظرية شليجل**، وفي ضوئها تنقسمُ اللغاتُ إلى ثلاث فصائل:

١ – **تحليلية**: وهي: المتصرفة التي تتغير أبنيتُها بتغير المعاني، وتحلل أجزاؤها المترابطةُ فيما بينها بروابطَ تدلُّ على علاقاتها.

---

(١) ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي الأنصاري الأفريقي، لسان العرب، مادة (ع ج م).

(٢) عمر، أحمد مختار، صناعة المعجم الحديث، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٩٦، ص ١٩.

(٣) الصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة، مرجع سابق، ص ٢٩٢.

(٤) الصالح، المرجع السابق، ص ٤١.

٢ – **إلصاقية:** وهي وصلية تمتازُ بالسوابق واللواحق التي تربطُ بالأصل فتغيرُ معناه وعَلاقتَه بما عداه من أجزاء التركيب.

٣ – **عازلة:** وهي غير المتصرفة؛ فبنيةُ الكلمات فيها لا تتغير، وأصولُها لا تلصقُ بها حروف زائدة لا قبلها ولا بعدها؛ ومثال ذلك اللغاتُ الساميَّة، وفي مقدمتها اللغةُ العربية [١].

وأما **العَلاقة بين الألفاظ والمعاني**؛ فقد أيَّد الصالحُ ما يراه ابنُ جني وغيرُه من ثبوت المناسبة الطبيعية بين الألفاظ والمعاني، وأكَّد هذه الظاهرةَ اللغوية، وذكر أنها تُعَد فتحًا مبينًا في فقة اللغات عامة[٢].

يقول الصالح: "ونحنُ لا نحتاجُ إلى كبيرِ عناءٍ حتى نلمحَ العَلاقةَ الطبيعية بين الألفاظ الموضوعة لمحاكاة الأصوات التي تصدرُ من الحيوانات، فالعصفورُ يزقزق، والحمامُ يهدلُ، والقُمرِيُّ يسجعُ، والهرة تموءُ، والكلب ينبحُ، والعجل يخورُ، والذئبُ يعوي... إلخ. وأنت إذا قابلتَ مصادرَ هذه الأفعال: الزقزقة، والهديل، والسجع، والمواء، والنباح، والخوار، والعواء، بالأصوات التي تسمعها من الحيوانات؛ أيقنتَ بأنها تقاربُ كثيرًا أصولَ تلك الأصوات"[٣].

وأما قضيةُ **الاشتقاق**؛ فقد تعرَّض لها الصالح باستفاضة؛ وذكر أن علماءَ اللغة القدماءَ قسَّموا الاشتقاقَ إلى أنواع:

النوع الأول: الاشتقاق الأصغر أو الصغير، وهو من أكثر أنواع الاشتقاق ورودًا في اللغة العربية وأكثرها أهمية، وهو عند أ: عبدالله أمين: "انتزاع كلمة من كلمة أخرى بتغيير في الصيغة مع تشابه بينهما في المعنى واتفاق في الحروف الأصلية وفي ترتيبها" [٤].

النوع الثاني: الاشتقاق الكبير؛ ومعناه: ارتباطٌ مطلقٌ غيرُ مقيد بترتيبٍ بين مجموعاتٍ ثلاثية صوتية، ترجعُ تقاليبُها الستةُ وما يتصرفُ من كلٍّ منها إلى مدلولٍ واحد مهما يتغايرُ

---

(١) الصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة ، ص ٤٥-٤٦.

(٢) الصالح، المرجع السابق، ص ١٥١.

(٣) الصالح، المرجع السابق، ص ١٥٢.

(٤) أمين، عبد الله، الاشتقاق، ط٢، القاهرة، مكتبة الخانجي، ٢٠٠٠، ص ١.

ترتيبُها الصوتي[١]. فهو قائمٌ على القَلْب، وقد سماه ابنُ جني: الاشتقاق الأكبر[٢].

النوع الثالث: وهو ما يسمى الاشتقاقَ الأكبر، وهو قائم على الإبدال. ومعناه: ارتباطُ بعض المجموعات الثلاثية الصوتيةِ ببعض المعاني ارتباطًا عامًّا لا يتقيدُ بالأصوات نفسِها، بل بترتيبها الأصليِّ والنوعِ الذي تندرجُ تحته[٣].

وقد كان الدكتور الصالح من اللغويين الذين أنكروا هذا النوعَ من الاشتقاق القائم على الإبدال، وفسَّروا ما ورد منه في كلام العرب على أنه ظاهرةٌ صوتية تقومُ على استبدال بعض الحروف ببعضها؛ وذلك لأسباب عدة؛ منها: التطور الصوتي في الحرف المبدل منه، أو التصحيف الذي نتج عن الإعجام قديمًا أو الخطأ في السمع[٤].

وعلى الرغم من كثرة صُور الإبدال الواردةِ عن العرب، لكن هذه الصورَ من الإبدال – على خفتها وكثرتها وجريانِ اللسان بها– لا ترتبطُ بالاشتقاق الأكبر من قريب ولا من بعيد، ولا يرضاها اللغويون شواهدَ على الإبدال الذي أخذوا به[٥].

ومع إنكاره عليهم فقد التمس لهم بعض العذر فقال: "إن غلو القوم في الاشتقاق الأكبر لا يستكثر عليهم، فإن حدوده غير واضحة المعالم، وإنه لمن الأبحاث البكر التي وجدت من فراغ الوقت ونعومة البال وترف الفكر عند بعض العلماء ما أغنى العربية بآراء إن يك فيها وهم كثير، ففيها أيضًا خيال خصيب"[٦].

وأما قضية **النحت**؛ فقد قام الدكتور الصالحُ بدراسة الألفاظ المنحوتة في اللغة العربية، وأثبتَ أن عدد الكلماتِ المنحوتة في كلام العرب كثيرٌ؛ حتى لقد استخرج من **مقاييس اللغة** لابن فارس أكثرَ من ثلاثمائة كلمة منحوتة، وكان الهدفُ من هذه الدراسة نفيَ المزاعم التي

---

(١) الصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة، مرجع سابق، ص ١٨٦.

(٢) ابن جنى، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: هنداوى، د. عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠١. ٣٦/١.

(٣) الصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة، مرجع سابق، ص ٢١٠.

(٤) الصالح، المرجع السابق، ص ٢٣٦.

(٥) الصالح، المرجع السابق، ص ٢٣٣.

(٦) الصالح، المرجع السابق، ص ٢٤٢.

تدعي قلةَ الألفاظ المنحوتة في اللغة العربية، ولا تتجاوزُ الستين لفظة؛ لأن هذه الألفاظ الثلاثمائة جميعًا مما صرَّح ابنُ فارس بنحته بعبارة قاطعة[١].

وأما **المشترك اللفظي**؛ وهو: اللفظُ الواحد الدالُّ على معنيين مختلفين فأكثرَ، دلالةً على السَّواء عند أهل تلك اللغة[٢]. فقد وقف الدكتور الصالحُ موقفَ المؤيدِ لظاهرة الاشتراك اللفظي، وأيَّد التماسَ الروابط المشتركة بين المعاني المتعددة للفظ الواحد، فقال: "ولقد يكونُ في التماس هذه الروابط المشتركةِ بعضُ التكلف، ولكنه يظلُّ خيرًا ألفَ مرة من التسرع في رمي القدماء بقلة التثبُّت، فما أمثالُنا بأهلٍ ليكيلَ الاتهاماتِ جزافًا لأمثالهم"[٣].

ويرى الصالح أن وجود المشترك اللفظي في اللغة العربية من روافد اشتمال اللغة العربية على قدر كبير من الألفاظ، وهو دليلٌ على تنوُّع استعمالها بتنوع السياق، واتساع اللغة العربية، وقدرتها على التعبير[٤].

---

(١) الصالح، المرجع السابق، ص ٢٥٨-٢٥٩.

(٢) السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد جاد المولى وآخرين، ج١، ص ٣٦٩.

(٣) الصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة، مرجع سابق، ص ٣٠٨.

(٤) المرجع السابق، ص ٣٠٦، ص ٣٠٨- ٣٠٩.

المبحث الرابع

موقفُ صبحي الصالح من الدراسات اللغوية الحديثة وأثرُه فيها

كانت بدايةُ القرن العشرين هي بدايةَ التأليف اللغوي الحديث، وقام المؤلفون بوضع الكتب والمؤلفات بحيث تكونُ مناهجَ دراسية في الجامعات العربية؛ ومنهم: الدكتور (**علي عبد الواحد وافي**) الذي ألف كتابين: "**علم اللغة**" و"**فقه اللغة**"، وبعد ذلك انطلق علماء اللغة يؤلفون الكتب في مختلِف قضايا اللغة وبحوثها.

وكتاب "**دراسات في فقه اللغة**" يمثل التطورَ الثقافي اللغوي العربي الذي أبدى فيه الدكتور الصالح عدمَ رضاه عن الكتب التي أُلفت في السابق؛ لوجود عيبٍ أو أكثرَ في كل واحد من تلك المؤلفات، ولأنه لم يجد من بينها ما يكون شاملًا لعلم فقه اللغة بجميع مباحثه المطلوبة، على الرغم من إعجابه ببعض تلك المؤلفات واقتباسه منها.

ومن الأمثلة على ذلك:

في موضوع **الاشتقاق** أُعجب الدكتور الصالح بما قرره الدكتور **إبراهيم أنيس** في كتابه "**من أسرار اللغة**"؛ وهو التفريق بين الدلالة المكتسبة المتطورة والدلالة الوضعية الأصلية، فالصالح يرى أن الأجدر هو أن يكون الاشتقاق ذا دلالة مكتسبة لا ذاتية متطورة لا أصلية، فعلماء اللغة قاموا بخلط بين الطبع والوضع والأصل والفرع، بحيث تكون دراسة الاشتقاق بطريقة وضعية أي بتوليد الألفاظ بعضها من بعض، وتحديد مادتها بالرجوع باللفظة إلى أصل واحد، يشير إلى معناها المشترك الأصيل وفي الوقت ذاته إلى معناها الجديد، والصالح يقول بأن اللفظ المشتق يكتسب بالوضع معنًا جديدًا يتفرع عن المعنى الاصلي القديم[1].

وفي فصل (**الأصوات العربية وثبات أصولها**) اقتبس الصالح فكرةَ ثبات الأصوات من الأستاذ **محمد المبارك** في كتابه "**فقه اللغة وخصائص العربية**"؛ وفي هذا يقول الصالح: "ومَن يدرس أصواتَ هذه اللغة دراسةً إحصائية دقيقة يؤخذْ بظاهرة مدهشة حقًّا حين يرى –رأيَ العين– ثباتَ هذه الأصوات، فمِن خصائص لغتنا احتفاظُها بأنسابها اللغوية، فلم يعترِها من

(١) الصالح، المرجع السابق، ص ١٧٣– ١٧٤، وقد أشار الصالح إلى اقتباسه هذا في مقدمة الكتاب ص ١٣.

التغير في النطق بحروفها ما اعترى سائرَ اللهجات في العالم"[١].

أما المنهجُ العامُّ الذي اعتمده الدكتور الصالحُ في دراسة فقه اللغة العربية؛ فهو (**المنهج الوصفي الاستقرائي**) متفقًا في ذلك مع الدكتور **تمام حسان**. ويرى الصالح أن هذا هو المنهج الصحيحُ في هذا المجال؛ لأن هذا المنهج يقومُ على دراسة اللغة كما هي في الواقع، بحيث يتم تناولُ اللغة من الجانب الإنساني والاجتماعي؛ وهو الجانبُ الذي يُبرز اللغة على حقيقتها، ويتم التعبيرُ عنها بألفاظ توضحُ حاجات البشر والناس مهما تعددت حاجاتها وتشعبت، وقد حاول الصالحُ تطبيقَ هذا المنهج الوصفي الاستقرائي من خلال متابعة التطور اللغوي للغة الفصحى، والإحصاءِ والموازنةِ مع مظاهر اللغة الأخرى، وجمعِ ما أمكن عن اللغات الإنسانية المختلفة؛ بُغيةَ الخروج بالسنن العامة والقوانين الثابتة في علم اللغة العام، وعن طريق هذا المنهج يمكن معرفةُ عَلاقة اللغة العربية بغيرها من اللغات السامية[٢].

وعندما يوازن الصالح بين العربية الفصحى واللغات الأجنبية الحية، يجد من خلال هذه الموازنة أن العربية الفصحى يتضح فيها ثباتُ الأصوات العربية، وأما اللغات الأخرى فتختلط حروفها، ويظهر فيها التبدلُ الصوتي؛ وهو نوع من أنواع الانحدار الطبيعي الذاتي في تلك اللغات[٣].

ويقررُ الدكتور الصالح –في دفاعه عن ثبات الأصوات في اللغة العربية– أن أصوات اللغة العربية الفصحى لم يحدث عليها أيُّ تغيير يُذكر، فطريقة النطق بالفصحى في الحاضر لا تختلف عن طريقة النطق بها في الماضي، وفي هذا يتفقُ الصالح مع رأي الأستاذ **محمد المبارك**؛ إذ يقول: "على الرغم من هذه الاختلافات الناشئة من تعدد اللهجات والأقاليم نجد كلًّا منا حين يجيدُ الفصحى لا يختلفُ نطقُه بها عن نطق الناس في الجاهلية وصدر الإسلام"[٤].

---

(١) الصالح، المرجع السابق، ص ٢٨٥، وقد أشار الصالح إلى اقتباسه هذا في مقدمة الكتاب ص ١٣.

(٢) الصالح، المرجع السابق، ص ٣٢، ص ٣٥، ص ٣٦.

(٣) الصالح، المرجع السابق، ص ٢٨٦.

(٤) المبارك، محمد، فقه اللغة، مطبعة جامعة دمشق، ١٩٥٨– ١٩٦٠، ص ٣٨. وينظر: دراسات في فقه اللغة، للصالح، ص ٢٨٥.

ومع إكبار الصالح لدراسات العلماء المتقدمين لأصوات العربية وما فيها من العمق والدقة والاستقصاء؛ إلا أنه لا ينكر جهود علماء اللغة المعاصرين وما قاموا به من بحوث ودراسات حديثة تتعلق بعلم الأصوات، والدقة في ملاحظة المسموعات وتسجيلها بالأجهزة والآلات الحديثة، وأن ذلك لم يكن متيسرًا لعلمائنا المتقدمين لدى دراستهم للأصوات(١).

وفي **علاقة العربية باللغات الأخرى**: نادى الدكتور الصالحُ بدراسة النحو العربي في ضوء اللغات السامية، وقد اتفق في ذلك مع عبد المجيد عابدين في كتابه "**المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية**"

وفي قضية **الثنائية اللغوية**: أفاض الدكتور الصالحُ في الكلام على قضية الثنائية في اللفظ العربي؛ وهي قضية نشأة الألفاظ من مقاطع ثنائية الأحرف، ويشير في كتابه إلى أن هناك مَن يرى أن الثنائية لها صور مختلفة وأشكال متنوعة، والثنائيةُ التاريخية هي التي تفسرُ نشأة اللغة الإنسانية؛ وذلك بمحاكاة الأصوات الطبيعية؛ كتعبير الإنسان عن انفعالاته الخاصة، أو تقليده لأصوات المظاهر الطبيعية، أو أصوات الحيوانات(٢).

وقد ميَّز الصالح بين الثنائية **التاريخية** والثنائية **المعجمية**، فالثنائية التاريخية هي ذات المقطع الواحد، والثنائية المعجمية هي التي ضعف حرفها الثاني فأصبحت ثلاثية بواسطة الشدة، والتي كرر مقطعها بكلا حرفَيْه بحيث تصبحُ رباعيةً من خلال المضاعَفة والتَّكرار.

وفي هذه القضية نجد الدكتور الصالح يتفقُ مع الأب **أنستاس ماري الكرملي** في دفاعه عن الثنائية المعجمية، ويقرر معرفةَ علماء اللغة السابقين بهذه الثنائية، ووجودَها في المعاجم؛ مثل ما ذهب إليه الأصبهاني صاحب كتاب غريب القرآن فإنه بنى معجمه على هذه الثنائية(٣).

ويتفق أيضًا مع الأب **مرمرجي الدومنكي** في كتابه "**أبحاث ثنائية ألسنية**" في قضية الثنائيات المعجمية، ونظريته اللغوية في رد الثلاثيات إلى الثنائيات، ومقارنته بين المضاعف في اللغة العربية والمضاعف في اللغة السريانية، فقد لاحظ أن المركبَ في العربية المكونَ من ثلاثة

---

(١) الصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة، مرجع سابق، ص ٢٧٦.

(٢) الصالح، المرجع السابق، ص ١٤٨.

(٣) الصالح، المرجع السابق، ص ١٥٣- ١٥٤.

أحرف أصلية، عند مقابلته بالسريانية نجدُه يتكونُ من ثنائيات، وعليه فقد قرَّر الأب مرمرجي أن جميع المضاعفات في العربية هي -في الأصل- ثنائياتٌ، والأصلُ الثنائي موجود في اللغات السامية، ويتصف بالمعنى الحقيقي والتام(١).

وعاب الصالحُ على الأستاذ **عبد الله العلايلي** ما قام به من تطبيق الثلاثي الذي نشأ عن الثنائي بواسطة المُعَلَّات، بزيادة حرف من الهجاء في وسط الكلمة، وعند تطبيق هذا الكلام على الأمثلة يظهرُ ما فيه من الوقوع في التكلف، لكن الصالح يرى أن الأستاذ العلايلي أراد أن يتوصلَ إلى ما في هذه النظرية من (الأخذ الاحتمالي)، وهي الطريقةُ التي قررها أكثرُ اللغويين في دراسة المزيد على الثلاثي بأحرُفه جميعًا(٢)، وقد انتهى العلايلي إلى أن الثنائية هي مرحلة تاريخية، وأن الكلماتِ العربيةَ نشأت على حرفين أساسيين، ثم تحولت في مراحلَ تاريخيةٍ إلى الأصول الثلاثية وما فوقها.

وبعد أن عرض الصالح لآراء اللغويين في قضية الثنائية، يختم ذلك بأن اللغات تختلفُ في أنماط نشأتها وتطورها، وما يمكنُ تطبيقُه على اللغات الأخرى قد لا نستطيعُ تطبيقَه على لغتنا العربية، ولكل لغةٍ أسلوبٌ في تأليف الكلمات والتراكيب، يختلفُ عن باقي اللغات، فكل لغة من اللغات لها نمطٌ خاص في تآلف أصواتها، ونشأتها وتطورها اللغوي(٣).

وفي قضية **النحت** يؤيد الصالحُ ما يراه الدكتور **مصطفى جواد**، الذي طالب بعدم التوسع في استعمال الألفاظ المنحوتة، والسبب في ذلك أن هذه الظاهرة تُفسد العربية وتُبعدها عن أصلها، فيختلط الاسمُ بغيره وتذهب الفائدةُ المرجوة منه، ولكن كان المأخذُ الذي أخذه الصالح على الدكتور مصطفى هو رميُه منهجَ ابن فارس بالفساد في ظاهرة النحت، وقرر أنه وإن كان فيه بعض التكلف، ولكن هذا لا يعني فساد مذهبه فيما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف، كما أن تكلفه في بعض المواطن لا ينفي اعتداله في سائر المواطن

(١) الصالح، المرجع السابق، ص ١٥٤-١٥٥.
(٢) الصالح، المرجع السابق، ص ١٦٢-١٦٤.
(٣) الصالح، المرجع السابق، ص ١٦٦ – ١٦٧.

الأخرى[١].

وفي قضية **النقل والتعريب** يتفق الدكتور الصالحُ مع ما استخلصه الأمير **مصطفى الشهابي** من صنيع القدامى في تعريب العلوم الدخيلة ونقل مصطلحاتها للعربية؛ فقد ذكر مجموعة من القواعد والشروط لنقل المصطلحات العلمية والفنية إلى اللغة العربية؛ وهي:

١- اشتقاق كلمات جديدة من أصول عربية أو معرَّبة للدلالة على المعنى الجديد.
٢- تحوير المعنى اللغوي القديم للألفاظ العربية، وتضمينها للمعنى العلمي الجديد.
٣- ترجمة الكلمات الأعجمية بمعانيها.
٤- تعريب الكلمات الأعجمية بمعانيها[٢].

فهذه الوسائلُ الأربعة التي لخَّصها الأمير الشهابي، نادى الدكتور الصالحُ بها، ووضع شروطًا لتعريب المصطلحات، وقد سبق ذكرُها مفصلةً.

أما فيما يختص بالدعوة إلى **استعمال العامية** بدلًا من اللغة الفصحى، فقد ذكر الصالح أن السببَ في هذه الدعوة هو: أن هناك مَن يرى أن اللغة العربية صعبةٌ ومعقدة، ولكن الصالح وقف مع الدكتور **طه حسين** في المطالبة بعدم اللجوء إلى العامية في الكتابة؛ لأن ذلك يؤدي إلى تعدُّد اللهجات العامية في العالم العربي، وهذا التعددُ يجعلُ كلَّ قطر بحاجة إلى أن نترجم له لهجة القطر الآخر، ويرى الصالحُ أن الحل الصحيح لإنقاذ الفصحى هو محاربةُ الأمية وتعميمُ التعليم الإجباري، واستعمالُ الفصحى في الأشرطة والبرامج التي تبثُّها الإذاعة والتلفزيون، وما يتم بثُّه من أعمال تجسدُ الواقعَ بحيث تُستعمل الفصحى لإحيائها ويُنبذ استعمال العامية.

---

(١) الصالح، المرجع السابق، ص ٢٦٧، ٢٧٢.

(٢) الشهابي: مصطفى، المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الثانية، ١٩٨٨م. ص٢٤.

الفصل الثالث

تقويم آراء صبحي الصالح اللغوية

- ❖ المبحث الأول: ظاهرة الإعراب.
- ❖ المبحث الثاني: القول بثنائية اللغة.
- ❖ المبحث الثالث: الاشتقاق والنحت.
- ❖ المبحث الرابع: الأصوات العربية.
- ❖ المبحث الخامس: الترادف والأضداد والمشترك اللفظي.
- ❖ المبحث السادس: تعريب الدخيل وصيغ العربية وأوزانها.
- ❖ المبحث السابع: المصطلحات اللغوية التي تفرد بها.

الفصل الثالث

تقويم آراء صبحي الصالح اللغوية

من المعلوم أن لعلماء اللغة جهودًا جبارة في تقصِّي المسائل اللغوية، وتتبُّعها بالقدر الذي يُفْضِي إلى بناء رأي ملموس يُحتج به ويُعْتَمَد عليه، ولعل الخوض في غمار هذه المسائل يحتاج إلى وقت للحكم فيها، وجهد للبَتِّ في شأنها؛ لتبايُن الأدلة التي يعتمد عليها اللغويون، وتبايُن الكلام فيها من حيث الصحة وعدمها، وما أكثر المسائل المتشعِّبة التي شغلت الدارسين اللغويين قديمًا وحديثًا، وما تركوه من أثر ملموس دليل على جهودهم للوصول إلى أدق التفاصيل وأصوب الآراء في هذا المجال.

ويُعَدُّ الدكتور صبحي الصالح واحدًا من أولئك المتطلِّعين إلى إثبات آرائهم وبيان اجتهاداتهم، وسأبيِّن في هذا الفصل بعض المباحث التي تُظْهِر وجهة نظر الدكتور صبحي الصالح، والجهد الكبير الذي بذله، ثم أحاول تقييم وتقويم ذلك الرأي من خلال مداخلات غيره من الباحثين قديمًا وحديثًا؛ لنخرج في نهاية المطاف برأي راجح أستند في غالبه إلى الأدلة العقلية والنقلية.

والمحاور التي سأتناولها لآراء صبحي الصالح تأتي من خلال كتابه "دراسات في فقه اللغة"، وتتضمن سبعة مباحث، وتأتي على النحو الآتي:

المبحث الأول: ظاهرة الإعراب.

المبحث الثاني: القول بثنائية اللغة.

المبحث الثالث: الاشتقاق والنحت.

المبحث الرابع: الأصوات العربية.

المبحث الخامس: الترادف والأضداد والمشترك اللفظي.

المبحث السادس: تعريب الدخيل وصيغ العربية وأوزانها.

المبحث السابع: المصطلحات اللغوية التي تفرَّد بها.

المبحث الأول

ظاهرة الإعراب

تُعَدُّ ظاهرة الإعراب من أهم الظواهر اللغوية التي حافظت عليها اللغة العربية وتفرَّدت بها، ومن أبرز المسائل المتعلِّقة بعلم النحو، حتى تكاد تكون كلمة "الإعراب" بديلًا عن كلمة "النحو" في الدلالة على هذا العِلْم، فقد ورد في اللسان: "والإعراب الذي هو النحو إنما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ"[(١)].

وقد قام بعض القدماء بدراسة موضوعات النحو على أساس الإعراب، وفي ذلك يقول (صبحي الصالح): "لم يَرْتَبْ أحد من اللغويين القدامى في أنَّ الإعراب من خصائص العربية، بل من أشد هذه الخصائص وضوحًا، وأن مراعاته في الكلام هي الفارق الوحيد بين المعاني المتكافئة"[(٢)].

ويقول في موضع آخر عن الإعراب: "ولما أصابت العربية حظًّا من التطوُّر أضحى الإعراب أقوى عناصرها، وأبرز خصائصها، بل سر جمالها، وأمست قوانينه وضوابطه هي العاصمة من الزَّلَل، الْمُعَوِّضَة عن السليقة"[(٣)]

وبلغ الإعرابُ في نفوس بعض القدماء مبلغًا جعلهم يرونه معيارًا، أو أساسًا في الحكم على مكانة العالِم، فكانت تُعْقَدُ المناظرات التي يتبارَى فيها العلماء في مسائل تتعلَّق بالإعراب وغيره، والمناظرة التي دارت بين سيبويه والكسائي خيرُ شاهد على تلك المكانة التي تبوَّأها الإعراب في نفوسهم[(٤)]، حتى قيل: إن هذه المناظرة كانت سببًا في وفاة سيبويه هَمًّا وغَمًّا؛

---

(١) ابن منظور: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت: ٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ. مادة (عرب) ٤/٢٨٦٥.

(٢) الصالح: د. صبحي، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، ط٣، ١٩٦٨م، ص١١٧ وما بعدها؛ حجازي: محمود فهمي، دراسات في فقه اللغة، تأليف صبحي الصالح، مجلة الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، مصر، العدد: ١٣٥، مارس ١٩٦٨م، ص١١٧.

(٣) الصالح، المرجع السابق، ص١١٨.

(٤) الأنباري: أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر القاهرة، مصر، (المسألة التاسعة والخمسون)، ٢/٧٠٢-٧٠٦.

لظهور الكسائي عليه فيها، وتآمُر الأعراب ضده[١].

ولا يزال الإعراب عند غير قليل من المتخصِّصين في عصرنا أساسًا للتقييم، ومعيارًا للمفاضلة بين المتعلِّمين، ومقياسًا لا للعلم بالنحو وحده، بل للعلم باللغة كلها، وإننا لنجد من هؤلاء الإعرابيين –وهم الْمُولَعُونَ بالإعراب– مَنْ يطلب على سبيل التقييم والاختبار إعرابَ جملة، أو كلمة في جملة، وغالبًا ما تكون هذه الجملة أو تلك الكلمة من باب ما يمكن تسميته الأحاجي أو الألغاز النحوية[٢].

ويرى اللغويون أن الإعراب يأتي من زاويتين: أولهما أنه يأتي من نظرية يقيمها اللغوي مقترحاً بها وصفاً لسليقة المتكلم[٣].

والثانية: أنه يأتي من القواعد والأحكام والضوابط القائمة في ذهن أبناء اللغة منذ الطفولة المبكرة عن طريق عملية الاكتساب اللغوي، وهذا النظام من شأنه أن يساعدهم على إصدار الكلام الفعلي وفهم معانيه، "ويردُّ كثير من اللغويين القدماء والدارسين المحدَثين هذه السلامة والسليقة إلى غلبة العُزْلَة على العرب، وإلى قلة اختلاطهم بغيرهم من الشعوب[٤].

لكن اتساع رقعة الإسلام وانتشاره ودخول الأعاجم فيه، وما صاحَب ذلك من اختلاطٍ، أوجد نوعًا من التغيُّرات في حركات بنية الكلمة، فكان للتغيير في أواخر الكلم أثر جَلِيٌّ في تغيُّر المعنى، وهذا ما وضَّحه (د. صبحي الصالح) بقوله عن ظاهرة الإعراب: "... لأن الناس أدركوا حين بدأ اختلاطهم بالأعاجم أنهم لولا اختلاطُهم بهم لَمَا لَحَنُوا في نُطْق، ولا شَذُّوا في تعبير، فقد كان يثقل على هؤلاء الأعاجم إخراج أحرف الحَلْق وأحرف الإطباق بوضوح أصواتها في العربية، فإذا هم يحرِّفون مثلًا "عربي" إلى "أربي"، و"طَرَقَ" إلى "تَرَكَ"، حتى شكا الناس من فساد الألسنة واضطرابها[٥].

---

(١) ناصف: علي النجدي، سيبويه إمام النحاة، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ص١٠٤–١١٥.

(٢) ابن هشام، الألغاز النحوية، تحقيق: موفق فوزي الجبر، الكتاب العربي، ١٩٩٧م، ص٣٣–٣٤.

(٣) بوجمالة: مصطفى، مفهوم السليقة اللغوية في التراث النحوي عند العرب: دراسة لسانية (مذكرة معدة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية وآدابها، ٢٠٠٣. ص١١٤.

(٤) انظر: رفيدة، د. إبراهيم، أصالة اللغة العربية وعلومها، مجلة الفكر العربي، العدد (٢٦)، ص٦ وما بعدها.

(٥) صبحي الصالح: ص١١٨.

ولم يكن بُدٌّ من أن يتأثر العرب بأولئك الأعاجم، مع أنهم كانوا قد ورثوا عربيتهم مُعْرَبَة، وقرؤوا القرآن معربًا، وتناقلوا أحاديث نبيهم معربة"[(١)]. وبناء على ذلك اختلف علماء اللغة حول الإعراب ودوره في الجملة العربية إلى آراء عدة، وذلك على النحو الآتي:

الموقف الأول:

ينكر هذا الفريق أي دور للإعراب في المعنى، ويوجده في اللغة لعلل أخرى، وهذا الرأي يمثله (قطرب: محمد بن المستنير) ومن المحْدَثِين (د. إبراهيم أنيس).

حيث يرى قطرب[(٢)] أن العرب لم تُعْرِب كلامها على المعاني وبيان الفرق بينها؛ لأن هناك أسماء تأتي متفقة الإعراب ومختلفة المعاني، كما أن هناك أسماء مختلفة الإعراب ومتفقة المعاني، وذلك في قوله: "نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني، فما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك: إن زيدًا أخوك، ولعل زيدًا أخوك، وكأن زيدًا أخوك؛ اتفق إعرابه واختلف معناه، ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك: ما زيد قائمًا، وما زيد قائم؛ اختلف إعرابه، واتفق معناه"[(٣)].

وله رأي آخر يرى فيه أن هذه الحركات جيء بها للسرعة في الكلام، وللتخلُّص من التقاء الساكنين عند اتصال الكلام، وليس لها دور آخر في الجملة، فيقول: "وإنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حالة الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضًا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبًا للإسكان ليعتدل الكلام، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحركين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حَشْوِ الكلمة، ولا في حشو بيت، ولا

---

(١) عوض: د. سامي، ظاهرة الإعراب وموقف علماء العربية قدامى ومحدَثين، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سوريا، المجلد ٣٢، العدد٢، ٢٠١٠م.

(٢) هو أبو علي بن محمد بن المستنير بن أحمد البصري، أحد من اختلف إلى سيبويه وتعلم منه، وأول من ألف رسالة في أبنية الأفعال، توفي سنة ٢٠٦هـ، انظر: الفيزوزآبادي، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، دار سعد الدين للطباعة والنشر، ط١، ٢٠٠٠م. ٢٨٤/١.

(٣) الزجاجي، عبدالرحمن بن أسحاق (ت:١٩٧٩)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: المبارك: د. مازن، ط٣، دار النفائس، بيروت، ص٩١.

بين أربعة أحرف متحركة؛ لأنَّهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون، وتذهب المهلة في كلامهم؛ فجعلوا الحركة عقب الإسكان"[(١)].

وممن تأثَّر بـ(قطرب) من الباحثين المحْدَثِين (إبراهيم أنيس) الذي كان من أكثر اللغويين المحدَثين استنكارًا للمكانة التي تَبَوَّأها الإعراب في نفوس بعض القدماء، فقد أفرد لهذه المسألة (الإعراب) فصلًا في كتابه "من أسرار اللغة" سَمَّاه "قصة الإعراب"، يستنكر فيه الدكتور إبراهيم أنيس هذه المكانة، وذلك الاهتمام الكبير الذى أَوْلَاه اللغويون القدامى لهذه المسألة، وفي ذلك يقول: "ومع أن الإعراب ليس في حقيقته إلا ناحية متواضعة من نواحي اللغة، فقد مَلَكَ على الناس شعورَهم، وعَدُّوه مظهرَ ثقافتهم، ومهارتهم الكلامية"[(٢)].

وذهب أيضًا إلى أن الإعراب لا يَمُتُّ للسليقة اللغوية بصلة، يقول: "فالإعراب كما نعرفه لم يكن إلا مسألة مُوَاضَعَة بين الخاصة من العرب، ثم بين النحاة من بعدهم، ولم يكن مظهرًا من مظاهر السليقة اللغوية بين عامة العرب" [(٣)]، ويقول أيضًا: "يظهر –والله أعلم– أن تحريك أواخر الكلمات كان صفة من صفات الوصل في الكلام شعرًا أو نثرًا، فإذا وقف المتكلم أو اختتم جملته لم يَحْتَجْ إلى تلك الحركات، بل يقف على آخر كلمة من قوله بما يسمى السكون، كما يظهر أن الأصل في كل الكلمات أن تنتهي بهذا السكون، وأن المتكلم لا يلجأ إلى تحريك الكلمات إلا لضرورة صوتية يتطلبها الوصل"[(٤)].

مناقشة الموقف الأول:

في كلام قطرب هذا تشكيك في ظاهرة الإعراب، وأن ارتباط الإعراب بالمعنى لا يعدو أن يكون من تأصيلات النحاة وتجريداتهم، فما قاله قطرب يحتاج إلى تعليق؛ لأن الإعراب إذا كان هدفه تعاقُب الحركات لأتى كل متحدث بالحركة التي تروق له، وهذا فيه فساد للغة وخروج

(١) الزجاجى،: مرجع سابق ص٧٠.

(٢) أنيس: إبراهيم، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، الطبعة السادسة، ١٩٧٨م.ص١٩٨.

(٣) أنيس، من أسرار اللغة، المصدر السابق، ص٨٤.

(٤) أنيس، من أسرار العربية، ص٢٠٨

على أوضاع العرب؛ حيث تنعدم الضوابط بين المتحدثين، وتعاقُب هذه الحركات لا يُحْدِث نتيجة اتفاق بين أبناء اللغة العربية، وإنَّما كل متكلم يعاقب الحركات حسب رغبته، فربما ينصب هذا الفاعل، بينما يجرُّه الآخر، وهذا يعمل على وَأْد اللغة العربية؛ لأن الأجيال الجديدة لا تجد قاعدة معينة تستطيع من خلالها فَهْم اللغة، وتوظيفها في حديثها مع بعضها بعضًا[(١)].

ويرد صبحي الصالح على هذا الموقف بقوله: "لا يَسَعُنَا إزاء هذا إلا أن نُنْكِر تَسَلُّط بعض النحاة على الناس، بيد أن هذا التسلُّط لا يعني أن ظواهر الإعراب كلها موضوعة، وأن الأخبار حولها جميعًا قصص خيالية طريفة، وإنما يعني أن النحاة لم يَأْلُوا جهدًا في إقرار قواعدهم وتثبيت مقاييسهم"[(٢)]

وهذا ما تحدثت به كتب النحاة، ومنها: اللباب في علل البناء والإعراب، وحاشية الصبان على شرح الأشموني، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، وشرح الرَّضِيّ على الكافية، وعِلَل النحو، حيث ذكرت أن وظيفة النحو تؤدي إلى فَهْم المعنى، فهي تجعل الإعراب مرادفًا للغة، فتخلط بين وظيفة اللغة كوسيلة للفَهْم وبين وظيفة الإعراب الذي أصبح هو اللغة نفسها، فليس الإعراب إلا وسيلة من وسائل اللغة، واشتقاقه يدل على وظيفته، فهو من أَعْرَبَ الرجل عما بنفسه؛ إذا أبان وعَبَّرَ عما في داخله، وذلك لأن وظيفة اللغة تمييز المعاني التركيبية بعضها من بعض[(٣)].

ويشير الدكتور صبحي الصالح إلى هذا بقوله: "ولقد عَبَّرُوا عن هذه الظاهرة بأساليب متنوِّعة تنطق جميعًا بحقيقة واحدة، ولعل أوفى خلاصة لتلك الآراء قول ابن فارس: فأمَّا الإعراب فبه تُمَيَّز المعاني ويُوقَف على أغراض المتكلِّمين"[(٤)].

---

(١) النور علي: د. فضل الله، الإعراب وأثره في المعنى، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية، العدد (١)، يوليو ٢٠١٢م. ص٣٠.

(٢) الصالح، دراسات في فقه اللغة، ١٣٤.

(٣) إسماعيل: د. نائل محمد، حركات الإعراب بين الوظيفة والجمال.. دراسة وصفية تحليلية، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، المجلد (٢٠)، العدد (١)، يناير ٢٠١٢م، ص٢٨٠.

(٤) الصالح، دراسات في فقه اللغة، ١١٧.

ويستدل الدكتور صبحي الصالح بمثال نقله عن ابن فارس: "وذلك أنَّ قائلًا لو قال: ما أحسنْ زيدْ؛ غير مُعْرَب، لم يُوقَف على مراده، فإذا قال: ما أحسنَ زيدًا! أو ما أحسنُ زيدٍ، أو ما أحسنَ زيدٌ، أبانَ بالإعراب عن المعنى الذي أراده"(١).

ومما يقوِّي أن للحركات الإعرابية أثرَها في المعنى كثرةُ المرويات بهذا الخصوص، من ذلك أن أعرابيًّا سمع رجلًا يقرأ قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥٓ﴾ [سورة التوبة:٣]؛ بِجَرِّ كلمة "رسولِه"، فقال الأعرابي: أَوَقَدْ بَرِئَ الله من رسوله؟! إن يكن الله برئ من رسوله فأنا أبرأ منه!"(٢).

ويدافع الدكتور صبحي الصالح عن ظاهرة الإعراب فيما أورده من أدلة كثيرة متشعِّبَة حول هذه الظاهرة، وما يتصل بها من خلال قراءة القرآن معربًا، ولم يزعم أحد عامية الأسلوب القرآني أو تجرُّدَه من ظاهرة الإعراب؛ لأن ما في القرآن من الألفاظ الصالحة لأن تُقْرَأ رسمًا بأكثر من وجه كان السياق غالبًا ما يُعَيِّن القراءة المثْلَى، وتواتُر حركات الإعراب مشافهةً وتلقينًا هو الذي حمل القُرَّاء والعلماء على الحكم بشذوذ القراءة الأخرى كما في الآية، وبأن إبدال الحركة مكان الحركة الأخرى يدل على سياق دلالي مختلف، فكلمة (العلماء) في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْ﴾[سورة فاطر:٢٨]، جاءت مضمومةً على الفاعل؛ لإزالة اللبس(٣).

ويقرِّر صبحي الصالح هذا بقوله: "فالمعنى نفسه يفرض رَفْعَ العلماء فاعلًا، ونَصْبَ اسمِ الجلالة مفعولًا؛ لأن المراد حَصْرُ الخوف من الله في العلماء، لا حصر الخوف من العلماء في الله؛ فإنما يخشى اللَّهَ حقَّ خشيتِه العلماءُ العارفون بجلاله"(٤).

والأدلة التي تثبت أن العرب ورثوا لغتهم معربة كثيرة ، ومن تلك الأدلة وجود الإعراب في

---

(١) الصالح، المرجع السابق، ١١٧.

(٢) الأنباري: أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن محمد، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ١٤١٨هـ، ص١٧.

(٣) الصالح، دراسات في فقه اللغة، ١١٩.

(٤) الصالح، دراسات في فقه اللغة، ١١٩.

القرآن الكريم، وفي اللغة الأدبية التي يمثِّلها الشعر الجاهلي، إضافةً إلى وجوده في لهجات الأعراب المتناقلة، وفي أحاديثهم ومبادلاتهم، ومن هذه الأدلة أن اللغويين القدماء عَدُّوا لغةَ الأعراب الذين أُخِذَتْ عنهم العربية أساسًا من الأسس التي بَنَوْا عليها نحوهم، ولغة أولئك مُعْرَبَةٌ سليقةً لا صنعةً، ولقد صَحَّ أن العرب نطقوا الشعر موزونًا مُقَفًّى دون معرفة بحوره وأوزانه، فلا عجب أن ينطقوا لغتهم مُعْرَبَةً من غير أن يعرفوا من قواعد النحاة شيئًا، ومن اليقين أن المشافَهة هي التي مكَّنت الأجيال قديمًا من نُطْق لغتهم مُعْرَبَةً، فلا حديث حول التعلُّم ومعرفة القواعد في الجاهلية وصدر الإسلام[(١)].

وقال الصالح في موضع آخر: "وإنَّ أدلة كثيرة لتقوم على شعور العرب بوراثتهم لغتهم معربة؛ فهذه أمارات الإعراب باطِّرادها وسلامتها واضحة فيما صَحَّ من أشعار الجاهليين، وذلك هو التصرُّف الإعرابي ما فتئ يراعَى بدقة بالغة حتى أوائل القرن الثالث الهجري، يوم كان الرواة والإخباريون يختلفون إلى الأعراب في البادية؛ ليأخذوا من أفواههم اللغة، ويُعَوِّدُوا ألسنتهم الفصاحة والبيان"[(٢)].

وقوله أيضًا: "ودقة المقاييس التي وصلت بها أحاديث النبي الكريم تنهض حجةً دامغة على أن أقواله نُقِلَتْ معرَبة أيضًا، فقد كان الرواة على نقل أحاديث النبي أحرصَ منهم على أشعار الجاهليين، وكانوا يعتقدون أن هذا الأمر دين، فبالَغوا في رواية الحديث باللفظ، وشدَّدوا في روايته بالمعنى، وأداء بعضهم شيئًا من الحديث بلهجتهم الخاصة لا يعني أداءهم إياه متجرِّدًا من الإعراب، فهو على كل حالٍ نُطْقٌ عربيٌّ لا مطعن عليه ولا شبهة فيه، وظاهرة الإعراب واضحة فيه، إلّا أن الأمانة العلمية تقضي بِذِكْر الراوي وذكر لهجته، لكيلا يخفى شيء من أحوال رجال السند"[(٣)].

وكل هذا يؤكِّده شعور العرب بوراثتهم لغتهم معربة، وهو الذي كان يحملهم على أن

---

(١) قدّور: د. أحمد محمد، مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري، وزارة إحياء التراث العربي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، ب ط، ١٩٩٦م، ص٤٢.

(٢) الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص١١٩.

(٣) الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص١٢٢.

"يجتنبوا اللحن فيما يكتبونه أو يقرؤونه اجتنابَهم بعض الذنوب"[(١)]. ولا ضير إذا مال الكثير من العلماء المحقِّقين إلى تقديم الاستشهاد بالحديث على شواهد البدو، فكان ابن مالك يرى أن القرآن يُسْتَشْهَد به في الدرجة الأولى، ثم يليه حديث النبيِّ، وأخيرًا يأتي كلام الأعراب[(٢)].

إن ظاهرة الإعراب قرينة من قرائن المعنى النحوي لا يمكن تجاهُلها أو الحط من شأنها، ولكن الحركة الإعرابية وحدها قد تكون غير قادرة على تفسير اللغة وفهم المعنى؛ لذا فإن الدراسات النحوية الحديثة دعت إلى أهمية تضافر القرائن النحوية كـ"الرتبة – التضام — الربط — المطابقة– الإعراب" في الكشف عن المعنى[(٣)].

الموقف الثاني:

يؤيد هذا الفريق دور الإعراب في المعنى، ويعترف هذا الفريق بوجود الإعراب في اللغة العربية، وأن له تأثيرًا في تأدية المعنى، وكشفه عن اللبس، وإزالة الغموض في معظم الحالات، وهذا القول قول أكثر النحويين؛ كابن جني، ومن المحْدَثِين (د. صبحي الصالح).

ويرى ابن جنى أن الإعراب يبيِّن عن المعاني بالألفاظ دون أن يُحْدِث لَبْسًا، حيث يقول: "الإعراب هو الإنابة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنَّك إذا سمعت: أكرم سعيد أباه، وشكر سعيدًا أبوه، علمتَ بِرَفْع أحدهما ونَصْب الآخر الفاعلَ من المفعول، ولو كان الكلامُ شرجًا (نوعًا) واحدًا لاستبهم أحدهما من صاحبه"[(٤)].

وبالجملة فإنه من غير اليسير القول: إن ظاهرة الإعراب لم يكن لها وجود، أو ليس لها أيُّ تأثير على سياق الجملة العربية، وفكرةُ دخول الإعراب الكلامَ للفصل بين المعاني المتكافئة فكرةٌ

---

(١) ابن فارس: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، الصاحبي في فقه اللغة العربية: مسائل وسنن العرب في كلامها، تحقيق: أحمد حسن: بسبع منشورات، محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٨م. ص٥٤.

(٢) راجع: بغية الوعاة، ص٥.

(٣) حسان، د.تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م ٢٠٥/١.

(٤) ابن جنى، أبو الفتح عثمان () الخصائص، تحقيق: هنداوى، د. عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠١. ٥٣٢/١.

كثيرٍ من العلماء القدامى.

ومن خلال هذه الردود يتضح أن ما قاله قطرب وتبعه فيه إبراهيم أنيس قول غير موفَّق، ولا ينسجم مع اللغة العربية التي ميزت بالإعراب بين الجمل المختلفة من حيث الدلالة، كما أتاحت فرصًا كبيرة للمتحدث ليبدل مواقع الكلمات في الجملة عن طريق التقديم والتأخير دون أن يختل المعنى، ودون أن يحدث لبس؛ وعليه فإن ظاهرة الإعراب باقية ما بقي الزمن، وإن اختفتْ في أحاديث الناس اليومية، مصداقًا لقوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ [سورة الحجر:٩]؛ ولأنها "ظاهرة أصيلة في العربية، اقترنت منذ أن عرفها التاريخ، فلا مجال للقول بابتكارها وخَلْقِهَا من العدم، أو اقتباسها من لغات أخرى أقل شأنًا في انتشارها أو في اهتمامها في الإعراب، ذلك أن مثل هذا القول ينقصه السند التاريخي وتُعَارِضُه الأدلة القوية"[(١)].

(١) العجيلي: سعدون طه سرحان، ظاهرة الإعراب في اللغة العربية، أطروحة دكتوراه، إشراف: د. رشيد العبيدي، الجامعة الإسلامية، بغداد، العراق، ١٤٢٧هـ، ص ١٣٠.

المبحث الثاني

ثنائية اللغة

على الرغم من أن نظرية الأصل الثلاثي أو ثلاثية اللغة هي النظرية السائدة في اللغة العربية واللغات السامية؛ فكمال اللغة وذروة سنامها إنما قامت على الثلاثيات، أو الألفاظ المكوَّنة من ثلاثة حروف، وعليها قام الصرف العربي، ووضعت معياريته، وظهرت الأوزان الصرفية، وأصل الميزان الصرفي (فعل)، يقول (الخليل) في كتابه العين: "الاسم لا يكون أقل من ثلاثة أحرف، حرف يُبْتَدَأُ به، وحرف يُحْشَى به الكلمة، وحرف يُوقَفُ عليه، فهذه الثلاثة أحرف، مثل: سعد وعمر، ونحوهما من الأسماء"(١).

وتتبنَّى نظرية ثنائية اللغة المقطعَ المؤَلَّف من حركة وسكون، وترى أنَّ الزيادة طرأت على الجِذْر، في الصدر أو الوسط أو الطرف، وأن الحرف الثالث حرف زائد، موقعه ذَيْلُ الكلمة في الغالب، ومن الأمثلة على ذلك قولهم: (قط) بمعنى الانفصال، تطوَّرت إلى: قَطَنَ- قَطَفَ- قَطَرَ- قَطَعَ- قَطَمَ- قَطَشَ- قَطّ. وقولهم: (فَل) بمعنى الشقّ والفتح، تطوَّرت إلى: فَلَحَ- فَلَجَ- فَلَعَ- فَلَقَ- فَلَذَ- فَلَى. وقولهم: (نز) بمعنى الانحراف، تطوَّرت إلى: نَزَا- نزل- نزح- نزق- نزف- نزه- نزع- نزغ. وقولهم: (عص) بمعنى: قُوَّة، تطوَّرت إلى: عَصَرَ- عَصَفَ- عَصَى- عَصَبَ- عَصَدَ- عَصَمَ...، وقد يكون موقعه في حشو الكلمة: قَصّ ← قَرَصَ العجين (قَطَعَهُ)، فَقّ: (انْفَرَجَ) ← فَلَقَ الشيءَ (شَقَّه)، شَقَّ ← شَلَقَ الأنفَ أو الأذن (خَرَقَهُ طُولًا)، وقد يكون موقعه في صدر الكلمة: (فَتّ) ← رفَتَ (انْكَسَرَ وتَحَطَّمَ). فَضَّ (فَرَّقَ، فَكَّ، قَطَعَ) ← رَفَضَ. هَبَّ ← لَهَبَ.

وفي أسماء الأفعال وأسماء الأصوات بعض المؤيِّدات عبر تضعيف الثنائي إلى رباعي، ومن ذلك قولهم: أُفّ؛ للتأفّف. بَخ؛ للاستعظام. صَع؛ اسم صوت يُزْجَر به الجمل. صَه؛ بمعنى أمْر بالسكوت. مَه؛ بمعنى الزجر والمنع.

والأصوات الطبيعية تُرْشِد إلى نظرية الجذر الثنائي، لكنها غير مَقِيسَة؛ لأنَّ حكايات

(١) الفراهيدي: الخليل بن أحمد، العين، تحقيق: مهدي المخزومي وآخرين، دار مكتبة الهلال، د.ط، د.ت.

الأصوات ليست أصولًا، كما أوضح ذلك ابن فارس في (المقاييس) [١] نقلًا عن (ابن دريد): "والثنائي الصحيح لا يكون حرفين ألبتة إلا والثاني ثقيل، حتَّى يصير على ثلاثة أحرف: اللفظ ثنائي والمعنى ثلاثي"[٢].

وعليه فإن من الباحثين اللغويين مَن يرى أن الأصل في العربية يعود الى الثنائية؛ متأثِّرين بالنظرية التي تفسِّر نشأة اللغة الإنسانية بمحاكاة أصوات الطبيعة، حيث نشأت الألفاظ الأولى من صوتين: صوت متحرِّك وآخر ساكن، ثم زِيدَ فيها حرف أو أكثر في صدر الكلمة، أو وسطها، أو في آخرها.

ومِمَّن خصص بابًا للثنائي الصحيح أو المضعف من اللغويين (الخليل) ، وتَبِعَهُ (ابن دريد) في الجمهرة، وقد صرحا بأنه في الأصل ثلاثي وليس ثنائيًا.

وأخذ (ابن فارس) بهذا الأساس، فأورد المضاعف على هذا النحو: أبّ، أتّ، أثّ، أجّ، أحّ[٣].

فوضع المضعَّف قبل غيره، كلفظ "مدَّ" قبل "مَدَحَ"، وكأنَّ المضعَّف لا يزال في أصله ثنائيًّا، فحروف العِلَّة واللِّين لا تُخْرِج الكلمات عن كونها ثنائيةً في العمل الميداني المعجمي، فأصحاب بعض المعاجم يُفْرِدون بابًا خاصًّا للموادِّ المعتلَّة.

ولاحظ (د. الصالح) مثل هذا التناسب عند ابن فارس في عدَّة أصول لغوية؛ كالأصل اللغوي (القاف والطاء وما يثلِّثهما) (قطع، قطف، قطل، قطم) التي يردُّها ابن فارس إلى معنى القطع، ويُرْجِع أصل (الفاء والرَّاء وما يثلِّثهما) إلى معنى التمييز والإفراد والفرز. ويعود الأصل اللغوي (الجيم والذال وما يثلِّثهما) (جذر، جذع، جذل، جذم) إلى معنى الأصل للأشياء، فهي

---

(١) ابن فارس: أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، لبنان، ب.ط، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، ٢٣/١.

(٢) ابن دريد: أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي (المتوفى: ٣٢١هـ)، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م، ٥٣/١.

(٣) الأصفهاني: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب (ت: ٥٠٢هـ)، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

تدلُّ على أصول الأشياء على العموم؛ فـ(الجذر) الأصل، ومنه الجذر في الشجر، والجذر في الحساب، و(الجذع) أصل النخل، و(الجذل) أصل عامٌّ في الشجر، و(الجذم) الجُذَام قطع أصول الأصابع، قلتُ: وجِذْم الحوض أصله، قال زهير:

أثـــافِيَ ســـفعًا في معـــرَّس مِرْجَـــلٍ ونُؤْيًـــا كَجِـــذْمِ الْحَـــوْضِ لَمْ يتـــثلَّمِ

وهي مناسبات وفروق بنى عليها ابن فارس معجمه "المقاييس"، وبناء على هذا حاوَل الدكتور صبحي الصالح أن يجد مناسبة ما بين معنى اللفظة والصوت الذي ثلَّثها في الأمثلة التي أوردها[١].

وللقائلين بثنائية اللغة مناهج عدة في تفسير الأصل الثنائي، وطريقة تطوُّر اللغة من الثنائية إلى الثلاثية، ومن هذه المناهج منهج (أحمد فارس الشدياق) في ثنائية اللغة الذي يقوم على القول بتسلسُل ظهور اللغة من الثنائي إلى الثلاثي والرباعي، ومن منهجه أنه يَعْمِد إلى التأويل، أو القول بالقلب إذا تمايَزت الدلالات، فقال في "سر الليال في القلب والإبدال": "معظم اللغة مأخوذ من حكاية صوت"، ومما بحث فيه أنَّ المضاعف الرباعي جَمْع مضاعفين اثنين: هَزْهَزَ = هَزَّ + هَزَّ، وفائدة التحوُّل من هَزَّ إلى هَزْهَزَ "التزيُّد في المعنى". ويقول في ذلك: "إذا كانت اللفظة غير محتملة لأن تكون مقلوبة أو مُبْدَلَة، فإنها تُحْمَل على أحد الوجهين، أعني إما القلب وإما التأويل[٢].

ويرى (جرجي زيدان) أنَّ كثيرًا من الصِّيَغ الثلاثية منحوت من أصلين ثنائيين، ومن تطبيقاته: قَمَشَ = قَمَّ (كَنَسَ) + قَشَّ (جَمَعَ). قَطَفَ= قَطَّ (قَطَعَ) + كَفَّ (جَمَعَ). بَعَجَ (شَقَّ)= بَعَّ (البعبع: حكاية صوت الماء المتدارك إذا خرج من إنائه، والبَعْبَعَة: حكاية بعض الأصوات أو تتابُع الكلام في عَجَلَةٍ) + بَجَّ (بَجَّ: شقَّ وطَعَنَ بالرمح)[٣].

وقد نَبَّهَ (أنستاس الكرملي) إلى معرفة حُذَّاق اللغويين العرب المتقدِّمين لهذه الثنائية

---

(١) انظر: دراسات في فقه اللغة، د. صبحي الصالح، دار العلم للملايين- بيروت لبنان، ط ١٠، ١٩٨٣، ص١٥٧-١٥٨.

(٢) الشدياق، سر الليال، المرجع السابق، ص٩.

(٣) زيدان: جرجي، الفلسفة اللغوية، تعليق: مراد كامل، دار الحداثة، بيروت، ط٢، ١٩٨٢م، ص١٧.

المعجمية، ويتزعَّمهم (الأصبهاني)؛ فإنَّه بنى معجمه على أساس المضاعَف هجاءً واحدًا، ولم يُبَالِ بتكرار حرفه الأخير، فهو عنده ليس من وضع العلم والتحقيق، بمعنى أنه إذا أراد ذِكْرَ (مَدَّ يَمُدُّ مَدًّا) ذكرها كأنها مُرَكَّبَة من مادة (مَدْ)؛ ميم ودال ساكنة، ولا يلتفت إلى أنَّها مكوَّنة من ثلاثة أحرف، فالحرف المشدَّد بحرفين، كما يفعل سائر اللغويين[١].

ويقول (أنستاس الكرملي): "إن كل ثلاثي في اللغة هو مَزِيدٌ من الثنائي، ومهما كانت هذه الزيادة فقد تتشابَه الكلمات الْمَزِيدَة في دلالتها، وقسم هذه الزيادة بحسب موقعها في الكلمة"[٢].

ومنهج (الكرملي) يقوم على النظر في الأصل الثنائي للألفاظ، ويظهر من تطبيقاته أنه يعتمد على مهاراته وقدراته اللغوية في تحديد الأصل الثنائي، ومن ثَمَّ الحكم على أحد الحروف بالزيادة، وبناء على موقع الزيادة من الكلمة يصنِّف (الكرملي) الزيادةَ في الثلاثي الْمَزِيد من الثنائي إلى ثلاثة أقسام رئيسة، وهي:

١- الزيادة بالتصدير.

٢- الزيادة بالحشو.

٣- زيادة الكسع أو التذييل.

-وقام (إبراهيم الحمروش) مستنِدًا في ذلك على لمحات من كلام القدماء في محاولة ربط اللغة بأصولها الثنائية، فيقول: "وقد وضعوا قاعدة يُعْرَف بها اتصال معاني الكلمات، فقالوا: إن كل كلمتين اتَّفَقَتَا في الفاء والعين كان بين معنييها اتصال"[٣].

وأبرز ما يمكن ذِكْرُهُ في منهجه أنها نظرية غير مقيَّدة بجذور محدَّدة، وأنه يقوم على أنَّ الأصل في الجذور الثنائية في فاء الكلمة وعينها، وأن الزيادة دائمًا ما تكون في لام الكلمة،

---

(١) الكرملي، المصدر السابق، ص٤ وما بعدها.

(٢) الكرملي: أنستاس، نشوء اللغة العربية ونموها واكتمالها، المطبعة العصرية، القاهرة، مصر، ب.ط، ١٩٤٨م. ص٤ وما بعدها.

(٣) حمروش: إبراهيم، في الاشتقاق الكبير، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، المجلد (٢)، صفر ١٣٥٤هـ، ١٩٥٣م، ص٢٤٥.

بمعنى أن الكلمات تُزَاد بأواخرها.

وقد صرَّح العلايلي أنَّ أكثر الثنائيات تُرَدُّ إلى الْمُعَلَّات بزيادة حرف، وغالبًا ما يكون هذا الحرف حَشْوًا في وسط الكلمة، ومن أمثلته التي وصفها صبحي الصالح بـ(الأخذ الاحتمالي): «عَلَا»، أصلها «عَلّ»، ومنها تولّد «عَبِلَ» (غَلُظَ وضَخُمَ وَابْيَضَّ)، والمرأة «العَبْلَة» (التامَّة الْخَلْق)، وأنَّ الثنائية كانت مرحلة تاريخية، ولكنَّ العربية استقرَّت على الثلاثي حصْرًا[١].

أما (الأمير مصطفى الشهابي) فنجده يؤيِّد النظرية الثنائية قائلًا: "المرجَّح أن العربية الأولى تكوَّنَت مثل غيرها من اللغات، من أصول قليلة ثنائية البناء، أي مركَّبة من حرفين تحاكِي الأصواتَ التي ينطق بها الإنسانُ البدائي على مقتضى غريزته، ثم تعدَّدَت الكلم بإضافة حرف أو أكثر إلى الأصل الثنائي"[٢].

وقد تطرق (د. الصالح) إلى ثنائية اللغة، وذكر علاقتها بالمناسبة الطبيعية بين الثنائية التاريخية والثنائية المعجمية، مشيرًا إلى أن الثنائية قد اتخذت في أذهان القائلين بها صورًا مختلفة وأشكالًا متنوِّعة، وأشار إلى أن فكرة المحاكاة الصوتية التي نَقَلَ السيوطي كثيرًا من أمثلتها عن ابن جني، وعن غيره من أمثال ابن دريد، قد أنجبت فكرة أخرى، وهي ما يُسَمَّى بالثنائيَّة التاريخيَّة، ورأى أن الثنائية التاريخية تعود لدى أكثر القائلين بها إلى تفسير نشأة اللغة الإنسانية بمحاكاة الأصوات الطبيعية، كتقليد الإنسان أصوات الحيوان وأصوات مظاهر الطبيعة، أو تعبيره عن انفعالاته الخاصة، أو عن الأفعال التي تُحْدِث عند وقوعها أصواتًا معينةً؛ فكانت الثنائية التاريخية ذات المقطع الواحد، والثنائية المعجمية ذات المقطع الواحد التي كُرِّر مقطعها بكِلَا حرفيه، فأصبحت رباعية بطريقة المضاعفة والتكرار[٣].

ونجد (د. الصالح) يعلّق على ما نَقَله السيوطي عن عبَّاد بن سليمان الصيمري، فيما

---

(١) العلايلي: عبد الله، مقدمة لدراسة لغة العرب، المطبعة العصرية، بيروت، لبنان، ١٩٧٧م؛ الصالح، دراسات في فقه اللغة، مرجع سابق، ص١٧٨.

(٢) الشهابي: مصطفى، المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الثانية، ١٩٨٨م، ص١١.

(٣) الصالح، دراسات في فقه اللغة، مرجع سابق، ص١٤٧.

يتَّصل بموضوع المناسبة بين اللفظ ومعناه، فقال: وممَّن صرَّح بهذه الظاهرة وقرَّرها عبَّاد بن سليمان الصيمري أحدُ رجال الاعتزال المشهورين في عصر المأمون، فقد ذهب إلى أن بين اللفظ ومدلوله مناسبةً طبيعيةً حاملة للواضع على أن يضع، قال: وإلا لكان تخصيص الاسم المعين بالمسمى المعين ترجيحًا من غير مرجِّح.

ولعل أبرز الأُسُس عند المحدَثين التي اعتمدوا عليها في هذه النظرية ما يلي:

١- القول بالأصل الثنائي للجذور اللغوية في اللغة العربية.
٢- تقديم دلالة أصوات الطبيعة على غيرها من الدلالات.
٣- ربط دلالات الألفاظ في اللغة العربية بأصولها السامية القديمة.
٤- تصنيف ألفاظ اللغة في حقول دلالية منطقية.
٥- الربط بين الدلالات وتحديد العلاقات بينها.
٦- تحليل مكوِّنات الدلالة(١).

ومع هذا فإن هناك أطرافاً أخرى تنتقد نظرية ثنائية اللغة، ومن الانتقادات الموجَّهة إلى الثنائية اعتمادُها على أنَّ السوابق واللواحق بقايا كلمات قديمة مستعمَلة، كما يقول (فندريس)، ويضاف إلى ذلك غياب الأدلة الدامغة على تقصير الألفاظ في نشأتها الأولى.

ويرى (محمد بن المبارك) أن الأصل الثنائي أصبح مرحلة تاريخية لم يَعُد البحث فيها مُجْدِيًا إلا ضمن هذا الاعتبار التاريخي(٢).

وأيضًا من النقد الذي وجه لهذه النظرية الثنائية أمران:

الأول: أن التصريف يهدم هذه النظرية؛ لأنه لا يتعامل مع اللفظ الثنائي إلا بعد نقله إلى الثلاثي بالتضعيف، وأن ما وجد من ألفاظ ثنائية في ظاهرها مثل: (أخ، وأب، ويد..) ما هي إلا ثلاثيات حُذف منها حرف لكثرة الاستعمال، ويستدلون برجوع الحرف المحذوف عند التثنية والجمع والتصغير؛ فيقال: أخوان وأبوان...إلخ.

---

(١) الكلبي: د. بدر بن عائد، محاولات بناء المعيار الدلالي في الدلالة المعجمية دراسة وصفية تحليلية، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمَّان، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠١٧م، ص٣١٠.

(٢) المبارك: محمد، فقه اللغة وخصائص العربية، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة السادسة، ب.ت، ص٨٧.

الثاني: قصور النظرية وتعذر تطبيقها على أكثر الثلاثيات، فلا يمكن أن نقول: إن عرف من (عَر)، وإن دخل من (دخ) وإن جلس من (جل)، فالنظرية مبنية على ألفاظ انتقائية قليلة أراد أصحابها أن يعمموا نتيجتها، وحاولوا إقناع الناس بها.

وبالجملة فإنه عند المقارنة بين القولين نجد أن القدماء تميَّزُوا بالجانب التطبيقي للنظريات والجهود الدلالية، فـ(ابن فارس) عند تطبيقه لنظرية الدلالة المحورية الجامعة لفروع الجذر الواحد في معجم مقاييس اللغة ظهر بصورة معجم لغوي متكامل، وتميَّز المحدَثون بالجوانب النظرية والفلسفية في وَضْعِ هذه النظريات في الإطار الفكري للغة، ولم تخرج تطبيقات أصحاب الجهود والنظريات الحديثة في الدلالة عن محاولات قليلة الهدف، ومنها إثبات ما ذهبوا إليه، والاستشهاد على كلامهم من خلال بعض الجذور.

وعليه فاللغة وإن كانت تركيبًا صوتيًّا فهذا أقل تركيب مُمْكِن، ويدعم هذا التوجيه في قولهم بأصل اللغة الثنائي أسبابٌ عدة، ومنها ما يلي:

١- أن المادة اللغوية الناتجة من التقليبات الصوتية الثنائية قد تُشَكِّل مادة لغوية تَسُدُّ احتياجات المجتمع اللغوي في صورته البدائية، وهذا ما لا تجده عند الحديث عن دلالة الحرف الواحد.

٢- وجود تقارُب دلالي وترابُط دلالي بين الثنائيات وما تفرَّع منها.

٣- قامت المعاجم القديمة على تصنيف الألفاظ وَفْقَ الأبنية الثنائية والثلاثية، فالبناء الثنائي مقدَّم عند القدماء من أصحاب المعاجم.

وتقوم فكرة القائلين بهذا الأصل في اللغة على أن أصل جذور اللغة مكوَّنة من وحدتين صوتيتين، وهذا أقل تركيب مُمْكِن، وإليه ذهب صُنَّاع المعاجم من القدماء.

المبحث الثالث

الاشتقاق والنحت

ظهر الاشتقاق رَافِداً مهمّاً للغة يرفدها بكل ما تحتاج إليه من المفردات والصِّيَغ، وعامل من عوامل نمو اللغات وتطوُّرِهَا، ووسيلة رائعة من وسائل إثرائها بالمفردات؛ لتتمكن من التعبير عن مستجدَّات الحياة من الأفكار والعلوم والفنون، فقد امتازت اللغة العربية عن غيرها من اللغات بأنها لغة تصريفية تعتمد على مزايا ذاتية في سَدِّ عَوَزِهَا من ألفاظ المستجدَّات الحضارية.

وظاهرة الاشتقاق من أهم خصائص اللغة العربية، ومن أهم الظواهر اللغوية التي اعتمدت عليها في توليد الألفاظ وإنتاجها، ولا تزال هذه الظاهرة صالحة لهذا الغرض في عصرنا الحاضر؛ إذ لا تزال تُعَدُّ الوسيلة الأولى التي يُعْتَمَد عليها من أجل وَضْع المصطلحات العلمية والتقنية وغيرها، ولا تزال مؤتمرات التعريب، والمؤتمرات التي تُعْقَد حول اللغة العربية للنهوض بها تُوصِي باستخدام هذه الظاهرة والإفادة منها، وأنها تمثِّل قوةً لنمو اللغة وتكاثُر كَلِمِهَا وتشعُّب صِيَغِهَا[(١)].

وتعدَّدت المصطلحات المتعلِّقة بأنواع الاشتقاق، فنجد "الاشتقاق الصغير، والأصغر"، وبعضهم يسميه "الاشتقاق العام"، للدلالة على مفهوم واحد، ونجد "الاشتقاق الكبير والأكبر"، ونجد "الاشتقاق الأكبر والإبدال اللغوي"، ونجد "الاشتقاق الكُبَّار والنحت"، فتعدَّد المصطلح للدلالة على مفهوم واحد، فهذا (ابن جني) يطلق مصطلح الاشتقاق الصغير والأصغر معًا للدلالة على مفهوم واحد، وذلك في قوله: "فالصغير ما في أيدي الناس وكتبهم، كأن تأخذ أصلًا من الأصول فتتقراه فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغه ومبانيه، وذلك كتركيب (س ل م) فإنك تأخذه من معنى السلامة في تصرفه، نحو سلم، ويسلم، وسالم، وسلمان، وسلمى والسلامة..... فهذا الاشتقاق الأصغر"[(٢)].

---

(١) عبد السلام: محمد إسماعيل، دور الاشتقاق في تنمية الألفاظ، محاضر بقسم اللغة العربية، الجامعة الوطنية للغات الحديثة إسلام آباد. ص٤٠، بحث على شبكة الإنترنت pdf.

(٢) ابن جني : الخصائص ٢/ص١٣٤.

أما (السيوطي) فيأخذ مصطلحًا واحدًا وهو الاشتقاق الأصغر، فيقول: "وطريقة معرفته تقليب تصاريف الكلمة حتى يرجع منها إلى صيغة هي أصل الصيغ... كضرب؛ فإنه دَالٌّ على مطلق الضرب فقط، أما ضَارِب ومَضْرُوب ويَضْرِب وَاضْرِبْ فكلها أكثر دلالةً وأكثر حروفًا، وكلها مشتركة في (ض ر ب)، وفي هيئة تركيبها، وهذا الاشتقاق الأصغر الْمُحْتَجُّ به"[(١)].

ورأى د. علي عبد الواحد وافي مصطلحًا جديدًا للدلالة على هذا المفهوم، وهو الاشتقاق العام.

وكذلك تذبذب عند العلماء مصطلحُ الاشتقاق الأكبر، أو ما يسمى الإبدال اللغوي، وهو أن يكون بين اللفظين تناسُبٌ في المخرج، فنجد مصطلح الاشتقاق الكبير والاشتقاق الأكبر والإبدال اللغوي والإبدال الاشتقاقي[(٢)].

وتداخَل مصطلح الاشتقاق الكُبَّار مع النحت، والمراد منهما واحد، ولم أجد لَبْسًا في استخدامهما كما في مصطلحات الاشتقاق السابقة، ولو تم الاتفاق على مصطلح واحد لكان النحت أولى، وأرى أن تعدُّد المصطلح يُوقِع في لبس واضطراب، والأَوْلَى تحديد المصطلح، وليكن على النحو التالي: الاشتقاق الأصغر، والاشتقاق الأكبر، والإبدال اللغوي، والنحت، وبهذا نخرج من مسألة تداخُل المصطلح واضطرابه.

أما أن ابن جني استخدم الأصغر والصغير والأكبر والكبير فهو واضح عنده للدلالة على مفهوم محدَّد، ولكنه سبَّب إرباكًا لمن جاء بعده[(٣)].

وقبل البدء بالاشتقاق والنحت يُسْتَحْسَن التوقُّف قليلًا لتعريف ما يمكن تعريفه:

---

(١) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م، ٣٤٦/١.

(٢) إسماعيل: عز الدين، جماليات اللغة، من كتاب (قراءة جديدة لتراثنا النقدي)، النادي الأدبي الثقافي، جدة، أبوللو للنشر، القاهرة، د.ط، د.ت.

(٣) بسندي: د. خالد، تعدد المصطلح وتداخله.. قراءة في التراث اللغوي، جامعة الملك سعود، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م. بحث منشور في مجلة التراث العربي، اتحاد دمشق، ص١١.

أولًا: تعريف الاشتقاق:

الاشتقاق في اللغة: مأخوذ من الشَّقِّ، وقد عرَّفه الجرجاني بأنه: "نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنى وتركيبًا، ومغايرتهما في الصيغة"(١).

والاشتقاق في الاصطلاح: هو توليد لبعض الألفاظ من بعض، والرجوع بها إلى أصل واحد يحدِّد مادتها، ويوحي بمعناه المشترك الأصيل مثلما يُوحي بمعناها الخاص الجديد(٢).

وقد عرفه الدكتور صبحي الصالح : " إنه توليد لبعض الألفاظ من بعض، والرجوع بها إلى أصل واحد يحدد مادتها، ويوحي بمعناها المشترك الأصيل، مثلما يوحي بمعناها الخاص الجديد"(٣).

ثانيًا: تعريف النحت:

النحت في اللغة: نَحَتَ الشيء نَحْتًا: قَشَرَهُ وبَرَاهُ، يقال: نَحَتَ الخشب، ونَحَتَ الحجر(٤).

---

(١) انظر: الجرجاني: السيد الشريف أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحسيني الحنفي: ت٨١٦هـ، التعريفات، تحقيق: محمد باسل عيون السود، منشورات علي بيضون لنشر الكتب، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر، بيروت– لبنان، بيروت، ص٢٢. وانظر: ابن فارس: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، الصاحبي في فقه اللغة العربية: مسائل وسنن العرب في كلامها، تحقيق: أحمد حسن: بسبع منشورات، محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٨م. ص٣٥.

(٢) التونجي: د. محمد؛ والأسمر: راجي، المعجم المفصل في علوم اللغة اللسانيات، تحقيق: د. إميل يعقوب، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر، محمد علي بيضون، ب.ط، بيروت، ٢٠٠١م.، ١/ ٩٢. وانظر: النادري: د.محمد أسعد، فقه اللغة: مناهل ومسائل، المكتبة العصرية، شركة أبناء شريف الأنصاري للطباعة والنشر والتوزيع، صيدا، بيروت، لبنان، ب.ط، ٢٠٠٨م، ص٢٧٥.

(٣) الصالح: مرجع سابق ص١٧٤.

(٤) ابن منظور، لسان العرب، مادة (ن.ح.ت).

والنحت في الاصطلاح: نَحَتَ الكلمة: أَخَذَهَا وركَّبَها من كلمتين أو كلمات[١]. وجاء في الصاحبي: "العَربُ تَنْحَتُ من كلمتين كلمةً واحدة، وهو جنس من الاختصار"[٢]. وعدَّه بعض اللغويين، وفي مقدِّمتهم (ابن فارس)، ضربًا من ضروب الاشتقاق، وقد توسَّع فيه ابن فارس لدرجة أنه عَدَّ الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف أكثرها منحوت.

ومن المحْدَثين الذين ساروا على هذا المنهج في عَدِّ النحت ضربًا من ضروب الاشتقاق (صبحي الصالح) الذي يرى أن قلة النحت في لسان العرب لا تنفي الصلة الوثيقة التي تربطه بالاشتقاق، ففي كل منهما توليد شيء من شيء، وفي كل منهما فرع وأصل، ولا فرق بينهما إلا في اشتقاق كلمة من كلمتين أو أكثر على طريق النحت، واشتقاق كلمة من كلمة في قياس التصريف[٣].

مواقف العلماء من النحت:

تبايَنت آراء العلماء في النحت؛ أهو نوع من الاشتقاق أم لا، وهذا الاختلاف مبني على خلاف آخر، وهو في موقفهم من النحت: منعًا أو توسُّعًا، أو تضييقًا، وذلك على النحو الآتي:

الموقف الأول: موقف المانعين:

يرى بعض المستشرقين مثل (بروكلمان)، وبعض المحدَثين كـ(أنستاس الكرملي)، و(مصطفى جواد)، و(أنيس فريحة) و(أحمد الإسكندري) عدم ورود النحت في اللغة العربية وأخواتها السامية، ويرى (الكرملي) أن النحت في اللغات الأجنبية مقبول، وفي العربية مرفوض، ويزعم هؤلاء أن الألفاظ التي رُوِيَت في "النحت" إنما هي من قبيل الاختزال والاختصار، وليست كالنحت المستعمَل في اللغات الهندية والأوربية، ولا علاقة لها بالاشتقاق الذي هو توليد كلمة من كلمة، بينما هذه الألفاظ مستخرَجة من كلمتين أو أكثر.

---

(١) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، دار الدعوة، إسطنبول، تركيا، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م، مادة (ن.ح.ت).

(٢) الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص٢٤٤.

(٣) الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص٢٤٤ وما بعدها.

الموقف الثاني: موقف الموسِّعين:

هناك عدد كبير من العلماء رأوا التوسُّع في النحت، مثل: (ابن فارس)، و(الظهير الفارسي) الذي ألَّف كتابًا في النحت في عشرين ورقة مِن حِفْظِهِ، وسَمَّاه: "تنبيه البارعين على المنحوت من كلام العرب"(١). وكذلك (الثعالبي) و(الزمخشري) رأيا أن بَعْثَرَ منحوتة من بَعَثَ + أثَر. ومن المحْدَثين: (ساطع الحصري) و(صبحي الصالح) و(إسماعيل مظهر)(٢).

يقول ابن فارس: "والعرب تنحت من كلمتين كلمة واحدة، وهو جنس من الاختصار... وهذا مذهبنا؛ أن الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف أكثرها منحوت. وضِبَطْر: الرجل الشديد: ضَبَطَ + ضَبَرَ(٣). ومعنى ذلك كما يقول ابن فارس: "أن تُؤْخَذ كلمتان وتُنْحَت منهما كلمة واحدة تكون آخذةً منهما جميعًا بحظٍّ"(٤).

ويرى صبحي الصالح أن النحت نوع من الاشتقاق؛ "ففي كلٍّ منهما توليدُ شيءٍ من شيء، وفي كلٍّ منهما فرع وأصل"(٥).

الموقف الثالث: موقف المتوسِّطين:

وهم الذين لا ينكرون ورودَه عن العرب، ويَرَوْنَ استعماله في نطاق ضيِّق، فقد رُوِيَ عن الخليل أن حَيْعَلَ: حي على الصلاة، كما ذكر عن عَبْشَمِيٍّ من عبد شمس، وعَبْدَرِيّ من عبد الدار، وقد أجاز ابن السِّكِّيت وابن جني والتبريزي النحتَ في الأمثلة المسموعة، أما ابن مالك فتُشْعِر عبارته بقياسية النحت في الأسماء المركبة المنسوب إليها(٦).

ويؤيد هذا الرأي من المحدَثين: (عبد الله أمين)، و(عبد الله العلايلي) و(إبراهيم أنيس)، و(مصطفى الشهابي)، أما مجمع اللغة العربية فأجاز استعمال النحت عند الضرورة، وخاصة في

---

(١) السيوطي، المزهر، مصدر سابق، ١ / ٤٨٢.

(٢) الصالح، دراسات في فقه اللغة، ٢٤٣، ٢٧٤.

(٣) ابن فارس، الصاحبي، مصدر سابق، ص٢٢٧.

(٤) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مصدر سابق، ٣٢٨/١.

(٥) الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص٢٤٣.

(٦) ابن مالك، شرح التسهيل، تحقيق: محمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، ٢٠٠١م، ص٢٦٢.

وضع المصطلحات العلمية، وذلك مثل: فحمائية (فحم + ماء)، وصلكلة (استئصال الكلية)[١].

ويؤكِّد المجمع على عدم استعمال النحت إلا حين تُلْجِئُ إليه الضرورة العلمية، ويرى مصطفى الشهابي وعبد الله أمين أن يُقلَّل من استعمال النحت، وأن ترجمة الكلمة الأجنبية بكلمتين عربيتين أصحُّ وأدلُّ على المعنى من نحت كلمة عربية واحدة يمجُّها الذوق[٢].

كما أن التوسُّع في استعمال النحت ينشأ عنه كلمات كثيرة غريبة، وتبدو الكلمات المنحوتة أشبه بالكلمات الأعجمية الدخيلة.

ويقول أصحاب هذا الرأي: إن النحت ليس نوعًا من أنواع الاشتقاق؛ لأن العلماء القدامى لم يجعلوه كذلك، ولأن النحت يختلف عن الاشتقاق، فالكلمة المشتقة فيها معنى إضافي زائد على معنى الكلمة المشتق منها، أما الكلمة المنحوتة فليس فيها معنى زائد عما في الكلمات المنحوتة منها، فليس في "هلّل" معنى زائد عما في "لا إله إلا الله"، وكذلك الاشتقاق يؤدي إلى زيادة الكلمة، أما النحت فيؤدي إلى اختزالها[٣].

وأما دراسة الاشتقاق فقد ظلت على هذه الحال حتى القرن الرابع الهجري، وفي هذا القرن يطالعنا ابن جني في كتابه (الخصائص) بنوع جديد من الاشتقاق سَمَّاه (الاشتقاق الكبير)، وفرَّق في كتابه بين نوعين من الاشتقاق: الاشتقاق الصغير والاشتقاق الأصغر، وهذا نص ابن جني: "الاشتقاق عندي على ضربين: كبير وصغير؛ فالصغير ما في أيدي الناس وكتبهم، كأن تأخذ أصلًا من الأصول فتتقراه، فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صِيَغُهُ ومبانيه، وذلك كثير، كتركيب (س ل م) فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرُّفه نحو: سَلَمَ، يَسْلَمُ، وسالم، وسَلْمَان، وسَلْمَى، والسَّلَامَة، والسَّليم: اللديغ، أطلق عليه تفاؤلًا بالسلامة، وعلى ذلك بقية الباب إذا تأولته .....، وأما الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلًا من الأصول الثلاثية، فَتَعقِدَ عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحدًا تجتمع التراكيب الستة وما ينصرف من كل

---

(١) حمروش، مجلة المجمع، ٢٠٤/٧، ٦٦/١٣.

(٢) المصطلحات العلمية في اللغة العربية ص١٥.

(٣) شاهين: د. توفيق محمد، عوامل تنمية اللغة العربية، مكتبة وهبة، مصر، ب.ت، ص١٠٢ وما بعدها.

واحد منها عليه"[١].

وإذا كان (ابن جني) صاحب الفضل في التسمية، فـ(الخليل) صاحب الفضل في فكرة التقاليب، فقد حاوَل حصر كل المستعمل من كلمات اللغة العربية معتمدًا على تقليب اللفظ إلى كل الاحتمالات الممكنة، ومُبَيِّنًا المستعمَل من هذه التقاليب من غير المستعمَل، وعلى أساس فكرة التقاليب هذه بنى معجمه (العين). والخليل لم يرَ أَنَّ التقاليب الستة للكلمة الثلاثية تدخل في باب اشتقاق واحد، وإنما الباعث له على هذا الترتيب فكرة إحصائية[٢].

وإذا كان ابن جني على وَلَعِهِ بهذا الاشتقاق الكبير، أو كما يسميه (الاشتقاق الأكبر)، يترفَّق فيه ولا يبالغ، فقد تَكَلَّفَ بعضهم فيه وفي غيره تكلُّفًا لا يطاق، فخرجوا عن مدلول اللفظ الأصلي وتعسَّفُوا في التعليل والتفسير. والحديث عن موضوع الاشتقاق يقود إلى ذِكْرِ الخلاف بين العلماء حول طبيعة اللغة؛ هل لها قياس؟ وهل يشتق بعض الكلام من بعض؟

وعليه فقد أجمع أهل اللغة أن للغة العرب قياسًا، وأَن العرب تشتقُّ بعضَ الكلام من بعض، فاسم الجن مشتق من الاجتنان، والجيم والنون تدلَّان على الستر، وتقول العرب للدرع: جُنَّةُ الليل، وهذا جَنِينٌ، أي: هو في بطن أمه أو مقبور. وليس لنا اليوم أن نخترعَ، ولا أَنْ نقولَ غيرَ ما قالوهُ، ولا أَنْ نقيسَ قياسًا لم يقيسوه؛ لأن في ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها[٣].

وبعض القدامى يخالفون؛ فيرون أنه لا قياس على كلام العرب في الاشتقاق، وكل كلام العرب توقيف من الله سبحانه وتعالى، وحَذَّرَ المعتدلون من الوقوع في هذا الخطأ، فقال (ابن السرَّاج) في رسالته (في الاشتقاق) (باب ما يجب على الناظر في الاشتقاق أن يتوقاه، ويحترس منه): "فمما ينبغي أن يحذر منه غاية الحذر أن يشتق من لغة العرب لشيء قد أُخِذ من لغة العجم، فيكون بمنزلة من ادعى أن الطير ولد الحوت"[٤].

---

(١) ابن جني، الخصائص، ٢/ ١٣٥- ١٣٦.

(٢) الضامن: د. حاتم، فقه اللغة، مطبعة التعليم العالي، الموصل، العراق، د.ط، ١٩٨٩م ص٨٤.

(٣) المبارك، فقه اللغة، مرجع سابق، ص١٣٢.

(٤) ابن السراج: محمد بن السري (ت ٣١٩هـ): رسالة الاشتقاق، تحقيق محمد علي الدرويش- مصطفى الحدري، ص٣١.

ولا شك أن (ابن السرَّاج) يقصد بهذه العبارة (ابن دُرَيْد) وأمثالَه ممن ظنوا أن الدفاع عن عروبة اللغة يقتضي القول باشتقاق الأعجمي من العربي، "فلم يزيدوا بذلك على أن صَيَّرُوا الأصل فرعًا، والفرع أصلًا، ونسبوا إلى العربية من الإعجاز في موافقة اللغات الأجنبية ما لا يجوز أن يدور مثله في خلد الإنسان"(١).

وقد اختلف النحاة في أصل المشتقات؛ فيرى البصريون أَن المصدر أصلُ المشتقات؛ لكونه بسيطًا، أي يدل على الحدث فقط، بخلاف الفعل؛ فإنه يدل على الحدث والزمن. ويؤيِّد الأستاذ (عبد الله أمين) مذهب البصريين، ويزيد عليه أَنَّ العرب اشتقَّت من أسماء الأعيان، إلى جانب اشتقاقها من المصادر، ويُدَلِّل على ذلك بقوله: "ولا شك أن كل اسم من أسماء الأعيان، وهو أصل المشتقات من مادته؛ إذ لا يُعْقَل أن الفعل (تَأَبَّلَ) أي: اتَّخَذ إبلًا، قد وُضِعَ قبلَ أَنْ يوضع لفظ (إبل) نفسه، ولا الفعل (تأرَّضَ)، أي: لَصَقَ بالأرض، وُضِعَ قبل لفظ (الأرض)(٢).

أما الكوفيون فَيَعُدُّونَ الفعل أصلًا للمشتقات؛ لأن المصدر يجيء بعده في التصريف، فيقال مثلًا: ضَرَبَ، يَضْرِبُ، ضَرْبًا(٣).

وقد أَقَرَّ ابن جني بأن الاشتقاق الأكبر صعب التطبيق على جميع نصوص اللغة، وصرَّح باستحالة الاطِّرَاد والإحاطة، فقال: "واعلم أَنَّا لا نَدَّعِي أَنَّ هذا مستمر في جميع اللغة، كما لا ندَّعي الاشتقاق الأصغر أَنَّهُ في جميع اللغة"(٤). وقد وقف اللغويون من مذهب ابن جني ثلاثة مواقف مختلفة، وهي على النحو الآتي:

الموقف الأول:

أن ما قاله ابن جني حول الاشتقاق الكبير غير مخالِف لقواعد اللغة، حين فَتَحَ الباب

---

(١) الزيدي، كاصد ياسر، فقه اللغة العربية، دار الفرقان، عمان – الأردن، ط١، ٢٠٠٤م، ص٣٥.

(٢) عبدالله أمين، الاشتقاق، ط٢ مكتبة الخانجي ،ص ١٤٧.

(٣) أبو البركات الأنباري ٢٣٥/١ فما بعدها.

(٤) ابن جني، الخصائص، ١/ ٥٣٠.

واسعًا أمام العلماء من أجل استغلال إمكانية اللغة العربية، وفي هذه اللغة طاقة كامنة يجب الإفادة منها في سد كثير من النقص والعوز الذي نعيشه في هذا المجال، فباستغلال هذه الطاقة والإمكانية نستطيع أن نتغلَّب على كثير من المفاهيم التي تهجّم على لغتنا دون أن نجد لها ما يدل عليها، وهذه الفكرة التي أشار إليها (ابن جني) تُعَدُّ رافدًا مهمًّا من روافد العربية، لا تَقِلُّ أهميةً وقيمة عن الوسائل والمزايا التي يُعْتَمَد عليها من أجل تحقيق الاصطلاح والتعريب وإنجاحهما(١).

الموقف الثاني:

أن ما قاله (ابن جني) يأتي من باب التَّعَسُّف الذي لا يُقِرُّ حقيقة واقعية، وقد وجَّه أصحابُ هذا الموقف انتقادات صريحة، واتهموه بالتكلُّف والتَّعَسُّف وعدم الموضوعية في بعض ما ذهب إليه، فقد انتقد (إبراهيم أنيس) ما فعله (ابن جني)، ووصفه بالتكلُّف الذي لا داعي إليه، فقال: "وإذا كان ابن جني قد استطاع في عَنَتٍ ومشقة أن يَسُوقَ لنا للبرهنة على ما يزعم بِضْعَ مواد من كل مواد اللغة التي يقال: إنها في جمهرة ابن دريد تصل إلى أربعين ألفًا، وفي معجم لسان العرب تكاد تصل إلى ثمانين ألفًا، فليس يكفي مثلُ هذا القدر الضئيل المتكلَّف لإثبات ما يسمَّى بالاشتقاق الكبير"(٢).

الموقف الثالث:

أن ما قاله (ابن جني) صواب، وقد أيَّد صَنِيعَ (ابن جني) ما سبقه إليه (الزَّجَّاج) الذي زعم "أن كل لفظتين اتفقتَا ببعض الحروف، وإن نقصت حروف إحداهما عن حروف الأخرى، فإن إحداهما مشتقة من الأخرى، فتقول: الرَّحْل مشتق من الرَّحِيل، والثَّوْرُ إنما سُمِّيَ ثورًا لأنه يُثِيرُ الأرض، والثوب إنما سُمِّيَ ثوبًا لأنه ثَابَ لباسًا بعد أن كان غَزْلًا"(٣).

وقد وقف (صبحي الصالح) موقفًا وسطًا من هذه المواقف، فهو يرى أَنَّ "النظرة الأولى إلى صنيع ابن جني في هذه التقاليب لا تخطئ التكلُّف البعيد الذي وقع فيه وهو يلتمس الطريقَ

(١) عبد السلام، دور الاشتقاق في تنمية الألفاظ، مرجع سابق، ص٤٩.
(٢) أنيس: إبراهيم، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، الطبعة السادسة، ١٩٧٨م، ص ٦٨.
(٣) السيوطي، المزهر، مصدر سابق، ١/ ٣٥٤.

نحو الربط السحري العجيب الذي يرد هذه التقاليب جميعًا إلى أصل واحد، وإمام مُنْقَاد، ولكن الرابط الذي اهتدى إليه ابن جني ليس عامًّا وحسب، بل هو شديد العموم، وبلغت شدة عمومه حَدَّ الإيهام والغموض"[١].

وقال أيضًا: "مهما يكن من أمر، ومهما قيل عن هذا النوع من الاشتقاق، ومهما اختلفت حوله الآراء وتعدَّدت المذاهب، فإنه يمكن القول: إن له فوائد جمة يستغلُّها الباحث ويستخدمها من أجل التمييز بين ألفاظ اللغة أصيلها ودخيلها، فإن في تجمُّع الألفاظ العربية في أصل واحد ينتظم فروعَها لَمَا يُسَهِّلُ على الباحث التمييز بين الأصيل والدخيل"[٢].

والاشتقاق الكبير الذي قال به (ابن جني) يُعَدُّ إنجازًا عظيمًا وكشفًا كبيرًا لا يزال حتى عصرنا الحاضر يمدنا بِصِيَغ تقاليب تُسْهِم في إثراء اللغة ونُمُوِّ مفرداتها، فيقول: "فمع هذا التحفُّظ، ومع هذا الحذر من الوقوع في التكلُّف يظل بحث الاشتقاق الكبير يؤتي ثمره إلى اليوم، حتى لَيُمْكِنَ القول: إن لُغَوِيِّي العرب لم يعرفوا إنتاجًا أعظم منه"[٣].

ولعل ما ذهب إليه (د. الصالح) كان أكثر تفصيلًا وإنصافًا، فاللغة في تطوُّر، والحاجة إلى مفرداتها في ازدياد، فقد تدعو الحاجة إلى اشتقاق معين لم يكن موجودًا؛ لأن المشتقات لم تكن في عصر واحد، وانما زادت شيئًا فشيئًا، وعليه تكون قاعدة القياس في الاشتقاق مستمرة جيلًا بعد جيل[٤].

وهذا الرأي الذي يراه (صبحي الصالح) هو الرأي العلمي، وهو ما يكاد يُجْمِع عليه علماء اللغة، وهو الجدير بأن ننتصر له، فهو ما ذهب إليه المؤلِّفُون في الاشتقاق، ومنهم (الأصمعي)، و(قُطْرُب)، و(أبو الحسن الأخفش)، و(أبو نصر الباهلي)، وغيرهم، ونلفي طائفة قليلة من الباحثين القدامى ينكرون وقوع الاشتقاق بأنواعه كافة، زاعمين "أن الكَلِمَ كله أصل"،

---

(١) الصالح، مرجع سابق، ص ١٨٧.

(٢) الصالح، مرجع سابق، ص ١٩٤.

(٣) آدم، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع، ترجمة: أبو ريدة، الطبعة الثانية، ١٩٤٧م، ص٤٥.

(٤) زكي: م.م. محمد أحمد، الاشتقاق في العربية بين القدامى والمحدَثين.. ، جامعة بابل/ كلية التربية الأساسية، مجلة كلية التربية الأساسية/ جامعة بابل العدد (١٠)، كانون ثاني/٢٠١٣م ص٣٤٩.

وقالت طائفة من اللغويين المتأخِّرين: "كل الْكَلِمِ مشتق"[١].

وبالجملة فالرأي العلمي هو ما ذهب اليه المؤلِّفُون في الاشتقاق من أن "بعض الكلم مشتق، وبعضه غير مشتق".

(١) زكي، الاشتقاق في العربية بين القدامى والمحدَثين، المرجع السابق، ص٣٤٩.

المبحث الرابع

الأصوات العربية

جاءت اللغة مرتبطة بنظرية محاكاة الأصوات الطبيعية، وقد رأى بعض العلماء القدامى وتبعهم بعض المحدثين أن اللغة الإنسانية نشأت من الأصوات الطبيعية؛ كالتعبير الطبيعي عن الانفعالات، وأصوات الحيوان، وأصوات مظاهر الطبيعة، والأصوات التي تُحْدِثُها الأفعال عند وقوعها؛ كصوت الضرب والقطع والكسر، وقد ذهب إلى هذا الرأي معظم المحدَثين من علماء اللغة، وعلى رأسهم العلامة وتني Whiteny، وذهب إلى مثله كثيرٌ من فلاسفة العصور القديمة(١).

والجانب الصوتي يضم معاني تُسْتَفَاد من "النبر" و"النغمة" الصوتية التي تؤدِّي إلى تبدُّلات دلالية قد تنقل الكلمة المنطوقة من المدح إلى الذم، أو من الجدِّ إلى الهزل، وكذلك تظهر معانٍ تُسْتَمَدُ من الأصوات اللغوية نفسها، وقد أُولِعَ ابن جني بهذا النوع من الدلالة حتى قال: "إن أصل اللغة جاء من محاكاة أصوات الطبيعة"(٢).

وتعريفه هذا يُثِيرُ دهشة الباحثين؛ لأنه يقترب اقترابًا شديدًا من كثير من تعريفات المحدَثين، ولأنه يشمل معظم جوانب التعريف التي عرضها "علم اللغة" في العصر الحديث"(٣).

وقد ذهب إلى هذا الرأي كثير من الباحثين في العصور القديمة، قال ابن جنّي: "وذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعة؛ كدوي الريح، وحنين الرعد، وخرير الماء، وشَحِيج الحمار، ونعيق الغراب، وصهيل الفرس، ونزيب الظبي، ونحو ذلك، ثم وُلِدَت اللغات عن ذلك فيما بعد، وهذا عندي وجهٌ صالح ومذهب متقبَّل"(٤).

ويصبُّ في الخانة نفسها جهود لغويين آخرين، من مثل: (الخليل بن أحمد) (١٧٤هـ)، و(سيبويه) (١٨٠هـ)، و(ابن دريد) (٣٢١هـ)، و(أحمد بن فارس) (٣٩٥هـ)، ومن ملاحظاتهم

---

(١) وافي: د. علي عبد الواحد، فقه اللغة، نهضة مصر للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٤م، ص١٣٢.

(٢) ابن جني، الخصائص، ٤٦/١ وما بعدها.

(٣) الراجحي: د. عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ب.ط، ب.ت، ص٦٠.

(٤) ابن جني، الخصائص ٤٦/١ وما بعدها.

أن المصادر التي جاءت على (فَعَلَان) الدالَّة على الاضطراب والحركة (غَلَيَان- غَشَيَان...)، قابلت توالي حركات المثال (الفتحة) بتوالي حركات الأفعال، وأن المصادر الرباعية المضعَّفة تدلُّ على التكرار، أُسْوَةً بتكرار حروفها نحو: الزعزعة، القلقلة، القعقعة[١].

وَوَصْفُ اللغةِ بأنها نظام من العلامات أو الرموز الصوتية يقود إلى أن علماء اللغة لم يَغْفُلُوا عن العلاقة بين اللفظ أو الرمز (الدَّالّ)، وما يرمز إليه (المدلول)، غير أن (ابن جني) كان هو الذي بَسَطَ هذا الموضوع وتوسَّع في الحديث عنه؛ إذ كان يؤمن بأن هناك صلةً قوية بين اللفظ ومدلوله، فخصَّص بابين لهذا الموضوع، وهما: "باب في إمساس الألفاظ أشباهَ المعاني"، و"باب في تصاقُب الألفاظ لتصاقُب المعاني"[٢].

ومباحث (ابن جني) ورأيه في المقابلة بين الخاصة الصوتية للحروف التي تتألَّف منها ألفاظها ودلالاتها تشير إلى وظيفة الحرف المعنوية، وإن كان (ابن جني) لم يخرج من مباحثه وشواهده بهذه النتيجة الصريحة الواضحة[٣].

وتعد هذه النظرية أن اللغة نشأت محاكاة وتقليدًا لأصوات الطبيعة، كأصوات الظواهر الطبيعية، وأصوات الحيوان، والأصوات التي تُحْدِثُها الأحداث عند وقوعها؛ كصوت الكسر والضرب والقطع والقلع وغيرها، ثم تطوَّرت هذه الألفاظ شيئًا فشيئًا، وارتقت تبعًا لارتقاء العقل البشري وتقدُّم الحضارة، وتعدُّد حاجات الإنسان إلى أن وصلت اللغة إلى ما هي عليه.

ويبدو أن ابن جنّي كان معجبًا بهذه النظرية متحمِّسًا للقول بها فقد تناولها في أكثر من موقع في كتابه، فأفرد لها بابًا سماه (باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني)، زعم فيه أن اللفظة صورة من أصوات الطبيعة وتوحي بدلالتها، فقال: "اعلم أن هذا موضع شريف لطيف، فقد نبَّه عليه الخليل وسيبويه، وتلقَّته الجماعة بالقبول له والاعتراف بصحته[٤].

وانطلاقًا من ذلك الاعتقاد تكون "اللغة أصواتًا يُعَبِّرُ بها كلُّ قوم عن أغراضهم"، فيكون

---

(١) ابن جني، الخصائص، ١٤٥/٢.

(٢) ابن جني، الخصائص، ١٤٥/٢.

(٣) المبارك، فقه اللغة، مرجع سابق، ص١٣٤.

(٤) ابن جني، الخصائص، ١٥٢/٢ وما بعدها.

لكل حرف صوتُه صفةً ومخرجًا، وهذا ما لَاحَظَهُ العلماء قديمًا، وما لمحوه في الحرف العربي من مناسبة حروف العربية لمعانيها، ومن القيمة التعبيرية الْمُوحِيَة؛ إذْ لم يَعْنِهِم من كلِّ حرف أنَّه صوت، وإنَّما عَنَاهُم من صوت هذا الحرف أنَّه مُعَبِّر عن غَرَضٍ، وأنَّ الكلمة العربية مُرَكَّبَة من هذه المادَّة الصوتية التي يمكن حلُّ أجزائها إلى مجموعة من الأحرف الدوالِّ الْمُعَبِّرَة، فكل حرف منها يستقل ببيان معنى خاص، ما دام يستقل بإحداث صوت معيَّن، وكل حرف له ظلٌّ وإشعاع؛ إذ كان لكل حرف صدى وإيقاع(١).

وقد قاد إعجابُ (ابن جني) بملاحظات أبداها الخليل وسيبويه من هذا القَبِيل إلى بَسْط الموضوع والتوسُّع فيه إلى مدى بعيد، فهو ينسب إلى الأصوات المفردة معاني خاصة، فالخضم لأكل الرطب، والقَضْم للصلب مثلًا، والشين في شد الحبل تُشَبَّه بالصوت أَوَّلَ انجذاب الحبل قبل استحكام العقد(٢).

ومن المثير أن (ابن جني) قصر اللغة على الأصوات، وأخرج الكتابة من تعريفه، وهو دليلٌ واضح على أن علماء العربية لم يكونوا يدرسون اللغة بوصفها لغة مكتوبة شأنَ أصحاب فقه اللغة(٣)، وإنما يدرسونها بوصفها لغةً منطوقة قائمة على الأصوات شأن أصحاب علم اللغة(٤).

ومن أشهر المفكرين العرب تعصباً بوجود العلاقة الطبيعية بين اللفظ ومدلوله (عباد بن سليمان الصيمري) وفي ذلك يقول: "لولا هذا الربط بين الألفاظ ومدلولاتها لكان تخصيص الاسم المعين بالمسمى المعين ترجيحاً من غير مرجح"(٥).

---

(١) الصالح: دراسات في فقه اللغة، ص١٤٨.

(٢) انظر: ابن جني، الخصائص، ١٥٧/٢ وما بعدها، وانظر: الصالح، دراسات فقه اللغة، ص١٥١.

(٣) الدكتور صبحي الصالح لا يفرق بين فقه اللغة وعلم اللغة في كتابه (دراسات في فقه اللغة)، إذ يقول: "من العسير تحديد الفروق الدقيقة بين علم اللغة وفقه اللغة؛ لأن جل مباحثهما متداخل لدى طائفة من العلماء في الشرق والغرب" ثم يقول: "وإذا التمسنا التفرقة بين هذين الضربين من ضروب الدراسة اللغوية، من خلال التسميتين المختلفتين اللتين تطلقان عليهما، وجدناها تافهة لا وزن لها" ثم يقرر فكرته بقوله " وإنه ليحلو لنا أن نقترح على الباحثين المعاصرين ألا يستبدلوا بهذه التسمية القديمة شيئًا، وأن يعمموها على جميع البحوث اللغوية ؛ لأن كل علم لشيءٍ فهو فقه، فما أجدر هذه الدراسات أن تسمى فقهًا". الصالح، دراسات في فقه اللغة، ١٩ وما بعدها.

(٤) الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، مرجع سابق، ص٦١.

(٥) السيوطي، مرجع سابق، ١/ ٤٧.

ومع هذا اختلف هؤلاء في الدلالة الصوتية إلى قسمين: قسم يذهب إلى أنَ العلاقة بين الألفاظ ودلالاتها طبيعية، والآخر يذهب إلى عدم وجود علاقة طبيعية بين الألفاظ وما تدل عليه.

وقد حظيت فكرة الربط الطبيعي بين الألفاظ ومدلولاتها باهتمام واسع عند هؤلاء، ومن المؤيدين لهذا الربط (أحمد فارس الشدياق) فقد ذهب إلى وجود علاقة بين الصوت والمعنى، وتحدث عن الحرف وما يرمز إليه من معنى، وفي ذلك يقول: "من خصائص حرف الحاء السعة والانبساط نحو البراح والأبداح والابطح، وحرف الميم يدل على القطع والاستئصال والكسر نحو حسم وحطم وحلقم وخرم وخضم"(١).

أما العقاد فقد فطن مبكراً لدلالة الصوت داخل السياق، فيرى أنَ دلالة الصوت تتغير وفقاً لتغير موقعه في الكلمة، يقول عن الحاء: "فالحكاية الصوتية في الدلالة على السعة حين يلفظ الفم بكلمات السماح والفلاح والنجاح وما جرى مجراها في دلالة نطقه على الراحة"(٢).

وقد تبنى هذه الفكرة أيضاً (د. الصالح) ورأى "أنَ اللغويين عامةً، والعرب منهم خاصة، أقرب ما يكونون من ثبوت المناسبة الطبيعية بين الألفاظ والمعاني، وأعتبره فتحاً مبيناً في فقة اللغات العامة"(٣).

ويرى محمد مبارك أنَ الحرف يحمل إيحاء المعنى ويهيئ النفس لقبول المعنى ويحمل دلالة نسبية "(٤).

ويقرِّر (جسبرسن) أن نشأة اللغة الإنسانية جاء نتيجة محاكاة الأصوات الطبيعية؛ كتقليد الإنسان أصواتَ الحيوان، وأصوات مظاهر الطبيعة، أو تعبيرِه عن انفعالاته الخاصة، أو عن الأفعال التي تُحْدِث عند وقوعها أصواتًا معينة، ثم جاء الاستعمال فأقَرَّهَا مع الزمن على ما أَوْحَتْهُ إليهم الطبيعة، أو ساقَهم إليها الاستقراء والتتبُّع الدقيق، وفي كل ذلك من الأسرار والغوامض الآخِذَة بالألباب ما تَجَلَّت بعد ذلك تجلِّيًا بديعًا، استقرت على سُنَن وأصول

(١) الشدياق، أحمد فارس، الساق على الساق فيما هو الفارياق، القاهرة: المكتبة التجارية، ١/ ١-٢

(٢) العقاد، عباس محمود، أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، القاهرة: دار المعارف، ط٤، ١٩٦٣، ص ٤٤ وما بعدها.

(٣) ينظر: الصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة ص١٥١.

(٤) ينظر: المبارك، محمد، فقه اللغة وخصائص العربية، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر، ط٣، ١٩٦٨، ص٢٦١

وأحكام لن تتزعزع! كما يرى ذلك جسبرسن في كتابه "اللغة.. طبيعتها وتطوُّرها وأصلها"(١).

ويؤيد ذلك ما أشار إليه (علي وافي) بقوله: "وهذه النظرية هي أدنى نظريات البحث العلمي، وأقربها إلى المعقول، وأكثرها اتفاقًا مع طبيعة الأمور وسنن النشوء والارتقاء الخاضعة لها الكائنات والظواهر الطبيعية والاجتماعية، وهي إلى هذا وذاك تفسِّر المشكلة التي نحن بصددها، وهي الأسلوب الذي سار عليه الإنسان في مبدأ الأمر في وَضْع أصوات معينة لمسميات خاصة، والعوامل التي وجَّهته إلى هذا الأسلوب دون غيره، ولم يقم أي دليل يقيني على خطئها، ولكن لم يقم كذلك أي دليل يقيني على صحتها، وكل ما يُذْكَر لتأييدها لا يقطع بصحتها، وإنما يقرِّب تصوُّرها ويرجِّح الأخذ بها"(٢).

ولقيت هذه النظرية تأييدًا أيضًا من قِبَل (إبراهيم أنيس)، فقال: "لا يصح أن ننساق مع بعض المعترضين على هذه النظرية في تهكُّمهم عليها بأنها تقف بالفكر الإنساني عند حدود حظائر الحيوانات، وتجعل اللغة الإنسانية الراقية مقصورة النشأة على تلك الأصوات الفطرية الغريزية؛ لأن وراء هذه الأصوات سورًا حصينًا عنده في الحقيقة تبدأ لغة الإنسان ذات الدلالات المتميزة المتباينة، فالمعترضون يفترضون في هذا النوع من الأصوات عُقْمًا ولا تصلح لأن ينحدر منها تلك الدلالات الإنسانية السامية"(٣).

ويرى بعضهم أن هذه النظرية هي أقرب النظريات إلى الحقيقة، فقد أعجب (د. الصالح) بما ذهب إليه (ابن جني) وغيره من العلاقة بين اللفظ والمدلول، حتى إنه يَعُدُّ رأي (ابن جني) فتحًا مبينًا في فقه اللغات، وهو ما ذهب إليه عباد بن سليمان الصيمري إلى أن بين اللفظ ومدلوله مناسبة طبيعية حاملة للوضع على أن يوضع فيقول الصالح: "فقد أكَّد هذا العالِم الجليل المتأخِّر إذن –بعد استيعابه مؤلَّفات اللغويين السابقين التي فُقِدَ منها الكثير– أن أهل اللغة بوجهٍ عامٍّ، والعربية بوجه خاصٍّ، قد كادوا يُطْبِقُونَ على ثبوت المناسبة الطبيعية بين الألفاظ والمعاني، وبذلك تلاقَى مع ابن جني على صعيد واحد، فكان لا بد لنا من الاقتناع

(١) الكرملي، نشوء العربية، مرجع سابق، ص١١.

(٢) الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص١٠٥.

(٣) إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط ٤، ١٩٨٠ م، ص ٢١ – ٢٨.

بهذه الظاهرة اللغوية التي تُعَدُّ فتحًا مبينًا في فقه اللغات عامة"[١].

ومن ذلك أيضًا: سَدَّ وصَدَّ، فالسد دون الصد؛ لأن السد للباب يُسَدُّ والمنظرة ونحوها، والصَّدُّ جانب الجبل والوادي والشِّعْب، وهذا أقوى من السد الذي قد يكون لثقب الكوز ورأس القارورة، ونحو ذلك، فجعلوا الصاد لقوتها للأقوى، والسين لضعفها للأضعف[٢].

ويقول (صبحي الصالح) أيضًا عن هذا الضرب من الكلمات: "وقد اعترف بوجوده في اللغات الإنسانية المختلفة كل باحثٍ محقِّق يدرس اللغة على أنها ظاهرة اجتماعية" [٣].

وفي موضع آخر يقول: "وإن علينا –حين نفهم دلالة الألفاظ على هذه الصورة– أن نفرِّق بوضوح بين القيمة التعبيرية الذاتية من نحو، والمكْتَسَبَة من نحو آخر" [٤].

ومن المحْدَثِين من فصّل في المسألة فوجد أنه قد يكون من العسير التسليم بنشوء اللغة عن الأصوات الطبيعية وحدها؛ لأنها لا تكاد تذكر بالنسبة إلى ألفاظ اللغة واشتقاقاتها وأنواع تعبيرها مما تعد بمئات الألوف، على حين أن الأصوات الطبيعية لا تكاد تزيد على المائة، ومن أبرز هؤلاء (جرجي زيدان)[٥].

وتوصّل إلى "أن لغتنا مؤلَّفة أصلًا من أصول قليلة أحادية المقطع معظمها مأخوذة عن محاكاة الأصوات الطبيعية التي ينطق بها الإنسان غريزيًّا"[٦].

وهو يعني أن اللفظة الواحدة أو المقطع الواحد يقوم مقام مئات من الألفاظ، ومثّل على ذلك بالإنسان حين رأى الماعز وسمع صوته، فدلّ عليه بحكاية صوته، وهي "معْ"، ولكنهم يدلّون بها أيضاً على لحمه وعلى شعره وعلى أشياء أخرى، يختلف تعيينها باختلاف الأحوال،

---

(١) الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص١٥١.

(٢) ابن جني، الخصائص، المصدر السابق، ١/ ٥٤٩.

(٣) الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص١٧٠.

(٤) الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص١٦٩.

(٥) زيدان: جرجي، اللغة والفلسفة اللغوية العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١٧م. ص١٧.

(٦) زيدان: جرجي، الفلسفة اللغوية، تعليق: مراد كامل، دار الحداثة، بيروت، ط٢، ١٩٨٢م، ص١٧.

ثم إن كل مقطع من المقاطع الطبيعية يتحول بالنحت والإبدال والقلب، وبالنمو والتفرع والتنوع إلى ألفاظ كثيرة مشتركة في المعنى الأصل، فيخصص الإنسان كل تفرع لفظي بتفرع معنوي على أساليب وطرق لا ضابط لها.

ويخرج بنتيجة عامة مفادها: "أن لغة مثل اللغة العربية بما فيها من الأدوات والحروف وأنواع الاشتقاق، وأساليب التعبير وعدد الألفاظ أن يكون أصلها مقاطع قليلة، هي حكايات الأصوات الطبيعية، ولكننا إذا أمعنا النظر ودرسنا أحوال اللغات على اختلاف درجاتها، وراجعنا تاريخ الألفاظ التي أصابها تغيير وتبديل على عهدنا مع تفهمنا ناموس الارتقاء العام الذي جعله الخالق في الأجسام الحية، وما يتعلق بها فلا نرى غرابة في ذلك"(١).

وإذا تتبعنا ذلك الحماس المؤيد للمناسبة الطبيعية عند عدد من علماء اللغة المحدثين، فإننا لا نعدم وجود من يعارض هذه الفكرة المتولدة في معظم دراسات ابن جني، ويذهب إلى العكس من ذلك، فقد وجدت طائفة غير يسيرة رأت خلاف ذلك، فمنهم (إبراهيم أنيس) حيث قال: "لا شك أنَ الذين ينكرون الصلة بين الأصوات والمدلولات هم أقرب الفريقين إلى فهم الطبيعة اللغوية"(٢).

وقد سار على هذا الرأي (محمود فهمي حجازي) الذي نفى وجود أية قيمة ذاتية طبيعية تحملها الرموز الصوتية، حيث يقول: "فليس هناك أية علاقة بين كلمة حصان ومكونات جسم حصان...، وإذا كانت هناك ثمة علاقة بين اللفظ والمدلول، فإنها لا تعدو على كونها اصطلاحية عرفية "(٣).

وبناء على ما سبق نستنتج أنَ العلاقة بين اللفظ والمدلول بقيت موضع خلاف منذ اللغويين الأوائل حتى هذه اللحظة، ولم يتخذ بشأنها رأي قاطع، وعليه فإن التوجّه إلى هذه النظرية لا يعد حصراً، لاعتبارات جوهرية، لعل أهمها أن الكلمات التي يمكن تفسيرها بهذه الطريقة قليلة لا يمكن أن تبني عليها نظرية علمية، وعدم وجود معنى للصوت المفرد وأنه لا

(١) زيدان: جرجي،مرجع سابق ص٢٢.

(٢) أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، القاهرة: دار مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٦، ص٧٧

(٣) حجازي، محمود فهمي، مدخل إلى علم اللغة،القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط٤، ١٩٧٨، ص١١

دلالة له، فلو كان لكل صوت دلالة واضحة محددة لوجب أن تكون كل اللغات لغة واحدة وهذا غير واقع، وإذا سلّمنا بجدلية الدلالة الصوتية فإن ما ذكره (جرجي زيدان) من تفصيل يكاد يكون هو الأقرب للمنطق والصواب.

المبحث الخامس

الترادُف والأضداد والمشترك اللفظي

تدخل ظاهرة الترادُف والأضداد والمشترك اللفظي في إطار نظري واحد يسمَّى "نظرية العلاقات الدلالية"، وهي نظرية حديثة نسبيًّا في ميدان الدراسات اللسانية تتصل بتعدُّد دلالة الكلمة وغموضها في دراسة علم الدلالة، وهو ما يُطْلَق عليه (علم الدلالة البنيوي)[١].

وقد جاء في تعريفاتهم حول الترادُف والأضداد والمشترك اللفظي ما يلي:

أولًا: تعريف الترادُف:

١- الترادُف في اللغة: الترادُف: ما تَبِعَ الشيءَ، فكلُّ شيء تَبِعَ شيئًا فهو رِدْفُهُ، وإذا تَتَابَعَ شيء خلف شيء فهو الترادف، ورَدِفَ الرجلَ وأَرْدَفَهُ: رَكِبَ خلفه[٢].

٢- الترادُف في الاصطلاح: المترادفات ألفاظ متَّحِدَةُ المعنى وقابلة للتبادُل فيما بينها في أي سياق[٣].

وعرَّفه الإمام فخر الدين الرازي بقوله: "هو الألفاظ المفرَدة الدالَّة على شيء واحد باعتبار واحد"[٤].

---

(١) انظر: حلمي خليل، مقدمة لدراسة اللغة، ط١، ١٩٨٩م، دبي، ص١٥٧.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، مادة (ردف).

(٣) أولمان: استيفن، دور الكلمة في اللغة، ترجمة: كمال بشر، القاهرة، مكتبة الشباب، ١٩٩٠م، ص ١٠٩.

(٤) السيوطي، المزهر، مصدر سابق، ٤٠٣/١.

ثانيًا: تعريف التضاد:

١- التضاد في اللغة: جاء في كتاب العين: "الضِّدُّ كلُّ شيء ضَادَّ شيئًا لِيَغْلِبَهُ، والسواد ضد البياض، والموت ضد الحياة، تقول: هذا ضِدُّهُ وضَدِيدُهُ، والليل ضد النهار؛ إذا جاء هذا ذهب ذاك، ويُجْمَعُ على "الأضداد" [(١)].

وإلى ذات المعنى ذهب الأزهري[(٢)].

ومما جاء في معجم مقاييس اللغة: ضد: الضاد والدال كلمتان متباينتان في القياس، فالأولى الضِّدُّ؛ ضِدُّ الشيء، والمتضادَّان الشيئان لا يجوز اجتماعهما في وقت واحد، كالليل والنهار، والكلمة الأخرى الضَّدُّ، وهو الملء؛ بفتح الضاد، يقال: ضَدَّ القِرْبَةَ، أي: ملأها ضَدًّا[(٣)].

وفي المصباح المنير: "الضِّدُّ هو النظير والكفء، والجمع أضداد، قال أبو عمرو: الضِّدُّ مثل الشيء، والضِّدُّ خلافه، وضَادَّ مُضَادَّة إذا بَايَنَهُ مخالفةً، والمتضادَّان اللذان لا يجتمعان، كالليل والنهار"[(٤)].

٢- التضادُّ في الاصطلاح: يُعَدُّ التضادُّ جنسًا من أجناس الكلام عند العرب، يُقْصَد به أن تؤدي اللفظةُ الواحدة معنيين مختلفين متضادَّيْنِ، تُنْبِئُ كل لفظة عن المعنى الذي تحتها، وتدل عليه وتوضِّح تأويله[(٥)].

---

(١) الخليل، العين، مصدر سابق، مادة (ض.د.د).

(٢) الأزهري (أبو منصور محمد بن أحمد)، تهذيب اللغة، تحقيق: رياض زكي قاسم، دار المعرفة، بيروت، الطبعة العاشرة، ١٤٢٢ هـ، ٢٠٠١ م، مادة (ضد).

(٣) ابن فارس: أبو الحسن أحمد بن زكريا، متخير الألفاظ، حَقَّقَهُ وقدَّم له: هلال ناجي، المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي، الرباط، المغرب، بدون طبعة، بدون تاريخ، مادة (ضد).

(٤) الفيومي: أحمد بن محمد بن علي، المصباح المنير، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ، ٢٠٠٠م، مادة (ضد).

(٥) السجستاني: أبو حاتم بن سهل، الأضداد، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، دار المعارف، القاهرة، بدون طبعة، بدون تاريخ، ص٧٥.

ثالثًا: تعريف المشترك اللفظي:

المشترك اللفظي "هو اللفظ الواحد الدالُّ على معنيين مختلفين فأكثر دلالةً على السواء عند أهل تلك اللغة" [١]، أو "هو اللفظ الواحد الدالُّ على أكثر من معنى"[٢].

والمقصود بالتعريف الأخير هو تعدُّد المعنى، أو هو ما وُضِعَ لمعنى كثير بِوَضْعٍ كثير، كالعين؛ لاشتراكه بين المعاني، ومعنى الكثرة ما يقابِل القِلَّةُ، فيدخل فيه المشترك بين المعنيين فقط، كالقُرْء والشَّفَق، فإن كان الاشتراك في النَّوْع سُمِّيَ مُمَاثَلَةً؛ كاشتراك زيد وعمرو في الإنسانية، وإن كان في الجنس سُمِّيَ مُجَانَسَة؛ كاشتراك إنسان وفَرَس في الحيوانية، وإن كان بالْكَمِّ سُمِّيَ مادَّةً؛ كاشتراك ذِرَاع من خشب وذِرَاع من ثوبٍ في الطول، وإن كان بالكيف سُمِّيَ مشابَهة؛ كاشتراك الإنسان والحجر في السواد، وإن كان بالمضاف سُمِّيَ مناسبةً؛ كاشتراك زيد وعمرو في بُنُوَّةِ بكر، وإن كان بالشكل سُمِّيَ مُشَاكَلَةً؛ كاشتراك الأرض والهواء في الكريَّة، وإن كان بالوضع المخصوص سُمِّيَ موازنة، وهو ألَّا يختلف البُعْد بينهما؛ كسطح كل فَلَكٍ، وإن كان بالأطراف سُمِّي مطابَقة؛ كاشتراك الإجانتين في الأطراف، والإجانة هي الخشبة التي يَدُقُّ بها القَصَّار[٣].

وإذا أَمْعَنَّا النظر في ألفاظ العربية وتسمية المسميات نجد للشيء الواحد أسماء وصفات كثيرة، وكل منها تصلح أن تكون اسمًا للمُسَمَّى، وبذلك أصبحت العربية أوسع اللغات ثروةً بالكلمات؛ إذ إن الكلمة الواحدة تُعْطِي من المعاني والدلالات بقدر ما يُقَدَّرُ لها من الاستعمالات، فمثلًا: للسيف أكثر من ألف اسم، وللأسد خمسمائة، وللداهية أكثر من أربعمائة اسم، وللثعبان مائتا اسم، وللعسل أكثر من ثمانين اسمًا، ولكل من المطر والماء والنور والظلام وغيرها من الأشياء التي عرفها العربي عشرات من الألف من الألفاظ[٤].

---

(١) السيوطي، المزهر، مصدر سابق، ٣٦٩/١.

(٢) http://www.angelfire.com/tx4/lisan/fiqhlughah/polysemy.htm

(٣) انظر: الحباشة: صابر، مجلة حوليات التراث، العدد السابع، ٢٠٠٧.

(٤) السيوطي، المزهر، مصدر سابق، ٤٠٣/١.

واختلف اللغويون في المشترك اللفظي، وتبايَنَتْ آراؤهم في وقوعه من عدمه، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: وقوع المشترك اللفظي:

أ- المثبتون للمشترك اللفظي:

أوجب بعضهم وقوع المشترك اللفظي، وتمسَّك بأن المعاني غير متناهية والألفاظ متناهية، فإذا وُزِّعَت الألفاظ على المعاني لَزِمَ الاشتراك. وحجتهم بذلك أنه لو لم تكن الألفاظ المشتركة واقعة في اللغة لخلت أكثر المسميات من الألفاظ الدالة عليها، مع دعوة الحاجة إليها، وأن المسمَّيات غير متناهية، والأسماء متناهية، وضرورة تركيبها من الحروف المتناهية.

والقائلون بوقوع المشترك اللفظي في العربية، والتمثيل له بكل لفظ يحتمل أكثر من معنى حتى لو كانت هذه المعاني متقاربة، أو متفرِّعة عن أصل واحد، أو تكوَّنت نتيجة تعدُّد الاستعمال واختلافه، أثبتوا هذه الظاهرة في بحثهم الدلالي، وأشاروا لها بمسميات متعدِّدة مثل: "اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين"(١)، و"اللفظ الواحد للمعاني المختلفة"(٢)، وما اتفق لفظه واختلف معناه، وتسمية الأشياء الكثيرة بالاسم الواحد(٣).

ب- وقوع المشترك اللفظي كثيراً:

لَقِيَ المشترك عناية اللغويين والفلاسفة الذين ناقشوا عددًا من المسائل اللغوية في إطار بحث العبارة المنطقي، ويبدو أن أكثر اللغويين أَقَرُّوا بإمكان وقوعه لأسباب عدة(٤).

وذهب فريق إلى كثرة ورود المشترك اللفظي، واستدلوا عليه بشواهد كثيرة، ومن تلك الشواهد: فقدان الموانع العقلية، قال في المزهر: "الأكثرون على أنه ممكن الوقوع لجواز أن يقع

---

(١) سيبويه: عمرو بن عثمان بن قَنْبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، ١/٢٤.

(٢) ابن قتيبة: أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (ت ٢٧٦)، تأويل مشكل القرآن، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، الطبعة الثانية، ١٩٧٣م، ص٢٤٧.

(٣) ابن فارس، الصاحبي، مصدر سابق، ص٩٧.

(٤) انظر: ابن جني، الخصائص، ١/٣٧٠ وما بعدها، السيوطي، المزهر، مصدر سابق، ١/٤٠٣

إما من واضعين، وهذا على أن اللغات غير توفيقية، وإما من واضع واحد لغرض الإبهام على السامع حيث يكون التصريح سبباً للمفسدة، والأكثرون أيضاً على أنه واقع لنقل أهل اللغة"[١].

ومن شواهدهم أن كتب اللغة مليئة بهذه الألفاظ، بل ما من مادة من المواد إلا ويذكرون لها معانيَ عدة على سبيل الاشتراك اللفظي، وكل شبهة تثار على خلاف هذا ينقضها الواقع الذي نلمسه في جميع اللغات، فهي أقرب إلى الشبهة في مقابلة البديهة[٢].

وممن ذهب إلى كثرة وقوعه : (الخليل بن أحمد)، و(سيبويه)، و(أبو زيد الأنصاري) و(الأصمعي) و(الْمُبَرِّد) و(الثعالبي) و(السيوطي)، وقد قام بعض أفراد هذا الفريق بِسَرْدِ أمثلته في مؤلَّفات على حِدَة[٣].

وذهبوا إلى أن الحروف بأسرها مشتركة، بشهادة النحاة، والأفعال الماضية مشتركة بين الخبر والدعاء، والمضارع مشترك بين الحال والاستقبال، والأسماء كثير فيها الاشتراك، فإذا ضَمَمْنَاهَا إلى قِسْمَيِ الحروف والأفعال كان الاشتراك أغلب[٤].

ومنهم أيضًا (ابن سِيدَه)، حيث يقول في مقدمة كتابه: "وعلى الأسماء المشتركة التي تقع على عدة أنواع؛ كالعين المقولة على حاسَّة البصر، وعلى نفس الشيء، وعلى جوهر الذَّهَب، وعلى ينبوع الماء، وعلى المطر الدائم، وغير ذلك من الأنواع الْمَقُولَة عليها هذه اللفظة، ومثل هذا اللفظ مشترك كثير[٥].

وموقف (د. صبحي الصالح) من هذا هو قوله: "إن في المشترك لتنوُّعًا في المعاني بسبب تنوُّع الاستعمال، وإن في اشتمال العربية على قدرٍ لا يُسْتَهَانُ به من الألفاظ التي تنوَّع استعمالها بتنوُّع السياق لدليلًا على سعتها في التعبير عن طريق الاشتراك كَسَعَتِهَا فيه عن طريق

(١) المزهر، ٣٦٩/١.
(٢) الحكيم: محمد تقي، الاشتراك والترادف، ص٨٠.
(٣) وافي، فقه اللغة، ص ١٩٢.
(٤) السيوطي، المزهر، مصدر سابق، ٣٦٩/١.
(٥) ابن سيده، المخصص، ٣/١٠.

الترادُف"[١].

ج- وقوع المشترك اللفظي قليلًا:

وجد من اللغويين من أنكر مفهوم المشترك اللفظي، ومن هؤلاء (ابن درستويه) وقد ذكر ذلك الدكتور الصالح حينما قال: "وفي طليعة هؤلاء المنكرين للاشتراك المسرفين في إنكاره ابن درستويه في كتابه (شرح الفصيح)"[٢].

و(ابن درستويه) من المنادين القدامى بردِّ أكثره في العربية، حيث أنكر معظم الألفاظ المشتركة؛ لعدم دلالتها على المعاني بدرجة واحدة، ويُعَلِّل موقفه هذا بأنَّ: "اللغة موضوعة للإبانة عن المعاني، فلو جاز وَضْعُ لفظ واحد للدلالة على معنيين مختلفين، أو أحدُهما ضدٌّ للآخر، لَمَا كان ذلك إبانة، بل تعمية وتغطية، ولكن قد يجيء الشيء النادر من هذا لِعِلَلٍ... فيتوهَّم مَن لا يعرف العِلَل أنَّهما لمعنيين مختلفين وإنْ اتفق اللفظان، والسماع في ذلك صحيح من العرب، فالتأويل عليهم خطأ، وإنَّما يجيء ذلك في لغتين متباينتين، أو لحذفٍ واختصارٍ وقع في الكلام حتَّى اشتبه اللفظان وخَفِي سببُ ذلك على السامع، وتأوَّل فيه الخطأ"[٣].

ويؤكِّد هذا النصُّ عدم إنكار (ابن درستويه) لوجود المشترك في العربية، فهو يقبل حدوثَه لعلَّةٍ ما، لكنَّه ارتأى تضييقه بإخراج كلِّ ما يمكن ردُّ معانيه إلى أصلٍ واحد من دائرة المشترك[٤]، نافيًا ما قاله الأصوليون من أنَّ دلالة المشترك على المعاني المتعدِّدة يجب أنْ تكون مقصودة في أصل الوضع؛ لأنَّ المشترك ناتج عن أسباب التداخل بين اللغات، والاختلاف في اللهجات والتطوُّر الدلالي.

---

(١) صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، مرجع سابق، ص٣٠٨.

(٢) الصالح: مرجع سابق ص٣١١.

(٣) السيوطي، المزهر، مصدر سابق، ٣٠٣/١.

(٤) أحمد مختارعمر، علم الدلالة، ص١٥٦.

ويقول في ذلك: "إنما اللغة موضوعة للإبانة عن المعاني، فلو جاز وضعُ لفظ واحدٍ للدلالة على مَعْنَيْين مختلفين، أو أحدُهما ضدٌّ للآخر لَمَا كان ذلك إبانةً، بل تَعْمِيَةً وتغْطية؛ ولكن قد يجيءُ الشيءُ النادرُ من هذا لِعللٍ"(١).

ويُفَسِّر (ابن درستويه) هذا التضييق بأن ظاهرة الاشتراك في اللغة العربية ترد بتوهُّم السامع أو القارئ وعدم إدراكهم للفروق الدلالية بين الألفاظ(٢).

ويثني (إبراهيم أنيس) على مواقف (ابن درستويه) قائلاً: "وقد كان (ابن درستويه) محقاً حين أنكر معظم تلك الألفاظ التي عدّت من المشترك اللفظي، واعتبرها من المجاز، فكلمة الهلال حين تعبر عن هلال السماء، وعن حديدة الصيد التي تشبه في شكلها الهلال، وعن قلامة الظفر التي تشبه في شكلها الهلال، وعن هلال النعل الذي يشبه في شكله الهلال لا يصح إذن أن تعد من المشترك اللفظي؛ لأن المعنى واحد في كل هذا، وقد لعب المجاز دوره في كل هذه الاستعمالات"(٣).

وهذا ما رآه أيضًا (أبو عليٍّ الفارسيُّ) من قبل حين قال: إنَّ "اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ينبغي ألَّا يكون قصدًا في الوضع ولَا أصلًا لَه، وَلكنَّه من لُغات تَداخَلتْ، أَو تكون كل لَفْظة تُسْتَعْمَلُ بِمَعْنى، ثمَّ تُسْتَعَارُ لشَيْء فَتَكْثُرُ وتغلب، فَتَصِير بِمَنْزِلَة الأَصْل"(٤).

وقد حبَّذَ بعض المحدَثين فكرة التقليل من الألفاظ التي بُولِغَ في رصدها بوصفها مصاديق للمشترك، فالدكتور (إبراهيم أنيس) لم يقبل بالاشتراك اللفظي إلَّا عندما تختلف المعاني بصورة لا يمكن معها إيجاد صلة بينها؛ إذ يقول: "قد كان ابن درستويه محقًّا حين أنكر معظم تلك الألفاظ الَّتي عُدَّت من المشترك اللفظي، واعتبرها من المجاز ... ؛ لأنَّ المشترك اللفظيَّ الحقيقيَّ إنَّما يكون حين لا نلمح أيَّ صلة بين المعنيين، كأن يقال لنا مثلًا: إنَّ الأرض هي

---

(١) السيوطي، المزهر، المصدر السابق، ٣٦٩/١.

(٢) ابن سِيدَه: أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي (ت ٤٥٨هـ)، المخصص، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م، ٢٥٨/١٣.

(٣) دلالة الألفاظ، ص٢١٤..

(٤) نقله عنه ابن سِيدَه في: المخصّص، ١٧٣/٤.

الكرة الأرضيَّة، وهي أيضًا الزكام، وكأنَّ يقال لنا: إنَّ الخال هو أخو الأمِّ، وهو الشامة في الوجه"[١].

ورد (د. أحمد مختار عمر) رحمه الله على كلام (د. إبراهيم أنيس) فقال: إذا كان لنا مِن تعليقٍ على رأي الدكتور أنيس، فإنه يتلخص فيما يأتي:

أولًا: أنه على الرغم من تضييقه الشديد لمفهوم المشترك اللفظي في كتابه "دلالة الألفاظ"، وقَصْرِه المشتركَ الحقيقي على كلمات لا تتجاوز أصابعَ اليد، والمشتركَ بمعناه الواسعِ على كلماتٍ لا تتجاوز العشَرات، فنجدُه في كتابه "في اللهجات العربية" يصرِّح أن المعاجم العربية قد امتلأت بها، وأن ما نشأ عن التطوُّر الصوتي المئات.

قال (د. أنيس): فكما تتطوَّر أصوات الكلمات، وتتغيَّر معانيها، وتتغيَّر مع احتفاظها بأصواتها، فهذا التطوُّر يغيِّر في المعاني، ويحتفظ بشكل الكلمة ونطقها، مما يَنْتُج عنه كلمات مشتركة نطقًا، مختلفة في المعنى.

ثانيًا: عدمُ استقراره على رأيٍ واحد بالنسبة للكلمات التي نشأت عن تطوُّر صوتي.

ثالثًا: كونه ادَّعى أن العلماء لم يشيروا إلى التطوُّر الصوتي كعامل من عوامل نشوء المشترك وحدوثه.

رابعًا: مَزَجَ بين المنهجين الوصفي والتاريخي في علاج قضية المشترك، وكان الأَولى أن يقتصر على أحدهما.

ثانياً: إنكار وقوع المشترك اللفظي:

بدعوى "إخلاله بالتفهيم المقصود من الوضع لخفاء القرائن" وتقريب وجهة نظرهم أن الواضع الحكيم لا يمكن أن يقدم على عمل لا يستهدف من ورائه غاية، والغاية الحكيمة المترتبة على الوضع تهيئة وسائل التفاهم بين أفراد المجتمع، وبما أن جعل اللفظ الواحد لأكثر من معنى مع خفاء القرائن مما يخل بتحقيق هذه الغاية فلا يعقل أن يقدم عليها الواضع بحال[٢].

---

(١) أنيس، دلالة الألفاظ، ص٢١٤.

(٢) الحكيم: محمد تقي، الاشتراك والترادف، ص٧٦ وما بعدها.

ويرى هؤلاء أن لَّفْظِ (وجد) من المعاني المختلفة، وهذا ما رواه اللغويون فيه مثل قولهم: (وَجَدَ) فإذا صرفت قيل في ضد العدم: وُجُودًا، وفي المال: وُجْدًا، وفي الغضب: مَوْجِدَةً، وفي الضَّالَّةِ: وِجْدَانًا، وفي الحزن: وَجْدًا[١].

فهو لا يُسَلِّم بأن هذا اللفظ واحد قد جاء لِمَعَانٍ مختلفة، وجاء في شرح الفصيح: فظن مَنْ لم يتأمل المعاني ولم يَتَحَقَّق الحقائق أن هذا اللفظ واحد قد جاء لِمَعَانٍ مختلفة، وإنما هذه المعاني كلها شيء واحد هو إصابة الشيء خيرًا وشرًّا، ولكن فَرَّقُوا بين المصادر؛ لأن المفعولات كانت مختلفة، فجُعِلَ الفرق في المصادر بأنها مفعولة، والمصادر كثيرة التصاريف، وأمثلتها كثيرة، وقياسها غامض، وعِلَلُهَا خفية، والْمُفَتِّشُونَ عنها قليلون، والصبر عليها معدوم، وكذلك تَوَهَّمَ أهلُ اللغة أنها تأتي على غير قياس؛ لأنهم لم يَضْبِطُوا قياسها، ولم يَقِفُوا على غَوْرِهَا[٢].

ويرى المنكرون أن وقوع المشترك مخالِفٌ للحكمة والصواب، فلا يجوز عندهم أن يوضَع لفظ واحد للدلالة على معنيين مختلفين؛ لِمَا في ذلك من تعمية، ومن الملاحَظ أن هؤلاء ردُّوا كثيرًا من أمثلة المشترك إلى اختلاف اللهجات، كما ردُّوا أمثلة أخرى إلى المجاز الذي يُبْقِي على ملمح مشترك بين الدلالات، والمشترك إن وقع عند هؤلاء فمن النوع الذي لا يمكن أن يلمح فيه المرء أيَّ صلة بين معنى وآخر، كأن يقال: إن كلمة "الخال" تدل على الشامة في الوجه، وعلى الأَكَمَةِ الصغيرة، كما أن "الخال" أخو الأم[٣].

وقد يكون هذا الكلام مقبولًا عند المتعمِّق في اللغة؛ لأنَّ السياق هو الذي يحدِّد المعنى، لكن ذلك لا يعني أنْ يُسْتبْعد أبدًا حضورُ المعنى الأول للفظ، فالإنسان يستحضر دائمًا المعنى المشهور مع المعنى الذي أراده السياق.

ومن هؤلاء المنكرين (د. رمضان عبد التواب) حيث يرى أن لَا وجود للمشترك "إلا في معجم لغة من اللغات؛ أمَّا في نصوص هذه اللغة واستعمالاتها فلا وجود إلَّا لمعنى واحد من

(١) الثعالبي، فقه اللغة وأسرار العربية، مصدر سابق، ص ٣٦٩.

(٢) السيوطي، المزهر، مصدر سابق، ٣٨٤/١.

(٣) انظر: أنيس، دلالة الألفاظ، ص٢١٤.

معاني هذا المشترك اللفظي"[١].

ولعلَّ السبب في قول (د. رمضان) هذا هو استعانته برأي (فندريس) الذي يقول فيه: "إنَّنا حينما نقول بأنَّ لإحدى الكلمات أكثر من معنى واحد في وقت واحد نكون ضحايا الانخداع إلى حدٍّ ما؛ إذ لا يطفو في الشعور من المعاني المختلفة التي تدل عليها إحدى الكلمات إلا المعنى الذي يعنيه سياقُ النص، أمَّا المعاني الأخرى فتُمْحَى وتَتَبَدَّدُ ولا توجَد إطلاقًا"[٢].

وبالجملة فإن القول بإنكار المشترك اللفظي قول لا يعتد به كثير من اللغويين، فالأمر بالجملة موجود في اللغة، وله دور في تحديد هذه الدلالة أو تلك، غير أن الفرق الذي قد يبدو بين هذا الفريق وذاك أن المثبتِينَ له لم يبحثوا في أسباب وجوده في اللغة، بل اكتفوا بحد القول به، وأنه من اللهجات القَبَلِيَّة، أو من التوسُّع المجازي، وما شاكَل ذلك من آراء لم يَرُمْ أصحابها التفصيل فيها.

بينما فَصَّل المقلِّلُون منه في أسباب حدوثه بما يدعم آراءهم ويُزَكِّيها، غير أن المتتبِّع لِمَا ورد في اللغة من ألفاظ دالة على المشترك في أغلبها سيلاحظ أنها تعود إلى النقل والارتجال، ومع هذا فإن الاشتراك ظاهرة لغوية موجودة في معظم اللغات، وعليه فمن التعسُّف نفي وجودها في اللغة، وتأويل جميع أمثلتها تأويلًا يُخْرِجُهَا من هذا الباب، فـ"قدرة الكلمة الواحدة على التعبير عن مدلولات متعدِّدة إنَّما هي خاصَّة من الخواصِّ الأساسية للكلام الإنساني، وإنَّ نظرة واحدة في أي معجم من معجمات اللغة لتعطينا فكرة عن كثرة ورود هذه الظاهرة[٣].

ولعل السبب في اختلاف القدماء حول هذه الظاهرة هو اختلاف المنهج، فالذين جعلوا الألفاظ المشتركة كلها من باب الحقيقة والمجاز اعتمدوا المنهج التاريخي وهم يتتبَّعُونَ اللفظة في عصورها المختلفة، في حين اعتمد الآخرون المنهج الوصفي الواقعي وهم يدرسون الكلمات في

---

(١) عبد التواب: د. رمضان، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة السادسة، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، ص٣٣٤.

(٢) عبد التواب، فصول في فقه العربية، المرجع السابق، ص٣٣٤.

(٣) انظر: أولمان، دور الكلمة في اللغة، ١١٤.

عصر معين[١].

الأضداد

الأضداد من الظواهر الدلالية القديمة التي اهتم بها العلماء القدامى، فمنهم مَن اتجه إلى دراستها في القرآن الكريم، ومنهم مَن اتجه إلى دراستها في الحديث النبوي الشريف، ومنهم من اتجه إلى دراستها في اللغة العربية ككل، وقد تناوَل هذه الظاهرة كثير من الكتَّاب العرب، وهناك أكثر من كتاب يحمل اسمًا واحدًا يشير إلى هذه الظاهرة، وهذه الكتب هي:

١- الوجوه والنظائر في القرآن الكريم، لمقاتل بن سليمان البلخي، المتوفى سنة ١٥٠هـ، وقد حقَّقَه الدكتور عبد الله شحاتة.

٢- الوجوه والنظائر في القرآن الكريم، لهارون بن موسى الأزدي الأعور، المتوفى سنة ١٧٠ هـ.

٣- الوجوه والنظائر في القرآن الكريم، للحسين بن محمد الدامغاني، وهو من علماء القرن الخامس الهجري.

٤- كما تناولها السيوطي في كتابه "معترك الأقران في إعجاز القرآن"[٢].

ومع ذلك فقد اختلف العلماء في القول بالأضداد إلى قسمين، وذلك على النحو الآتي:

الموقف الأول: المؤيدون:

قال السيوطي في المزهر: "ولا يُنْكَر مع ذلك أن يكون بين التراكيب الْمُتَّحِدَة المادة معنًى مشترك بينها هو جنسٌ لأنواع موضوعاتها، ولكن التحيُّل على ذلك في جميع مواد التركيبات كطلبٍ لعَنْقَاءَ مُغْرِبٍ"[٢].

كما "ذهب فريق آخر إلى كثرة ورودها، وضرب لها عددًا كبيرًا من الأمثلة، ومن هؤلاء

(١) انظر: أنيس، في اللهجات العربية، ص١٦٦.

(٢) انظر: السيوطي المزهر، ص٢٤٤.

(الأصمعي) و(الخليل) و(سيبويه) و(أبو عبيدة) و(أبو زيد الأنصاري) و(ابن فارس) و(ابن مسعدة) و(الثعالبي) و(الْمُبَرِّد) و(السيوطي)[١].

وممن أقرّ وقوعها في العربية وألف بذلك كتابا مستقلا قُطْرُب، والأصمعي، وابن السِّكِّيت، والسجستاني، وابن الأنباري، وغيرهم.

ويشترط (ابن دريد) أنها لا بد أن تكون من واضِعٍ واحد، وعلى الرغم من وضعه هذا الشرط فإن ألفاظ الأضداد تُشَكِّل حضورًا كبيرًا في مؤلفاته، ففي الجمهرة مثلًا: الجَوْن بمعنى الأبيض وبمعنى الأسود[٢].

ومن المحدَثين مَن ذهب إلى وجود الأضداد في اللغة العربية، ومن هؤلاء (كاصد ياسر الزيدي)، حيث يقول: "إذا كان هناك مَن أنكر التضاد في اللغة فإننا لا نجد لإنكاره دليلًا يُعْتَدُّ به، ولا حُجَّةً يُصَارُ إليها، وذلك أن رواة اللغة ذكروا ألفاظًا استعملها العرب في معنيين متضادَّيْنِ، فقد كان أبو زيد الأنصاري يذهب مثلًا إلى أن "شِمْتُ السيفَ" عبارة ذات معنيين، أحدهما: غَمَدْتُهُ، والآخر: سَلَلْتُهُ"[٣].

وهناك من العلماء مَن اعتنى ببيان الأضداد في مصنَّفَاتِهِ، ومن هؤلاء أبو عبيد القاسم بن سلام، حيث يقول: "سمعت أبا زيد سعيد بن أوس الأنصاري يقول: الناهل في كلام العرب العطشان، والناهل الذي قد شَرِبَ حتى رَوِيَ، والأنثى ناهلة؛... قال أبو زيد: السُّدْفَة في لغة بني تميم الظلمة، والسُّدْفَة في لغة قيس الضوء[٤].

وقال (د. الصالح): "ترى ألم يكن مُمْكِنًا أن يسلك ابن جني تقليب "ج.ر.ب" في باب التضادِّ الذي هو ضَرْبٌ من المشترك فيكون في الرجل المجرَّب معنى القوة، وفي الرجل الأجرب

(١) وافي، فقه اللغة، ص١٨٩.

(٢) ابن دريد، جمهرة اللغة، (مادة ج ون)، ٤٩٧/١.

(٣) الزيدي، فقه اللغة العربية، مرجع سابق، ص١٧٥.

(٤) ابن سلام: أبو عبيد القاسم، الغريب المصنف، تحقيق، محمد المختار العبيدي، بيت الحكمة، قرطاج، تونس، ٦٢٢/٢ وما بعدها.

معنى الضعف!" [١].

أما ما ذهب إليه (د. الصالح) من أن باب التضاد يُعَدُّ ضربًا من المشترك، فيمكن أن يصدق هاهنا إذا ابتغينا لصور المادة جنسًا آخر من المعنى يحتمل الجمع بين القوة والضعف، كالْجَلَل حين يقدَّر أنه موضوع للغاية في الشيء، فيوصَف به العظيم والحقير[٢].

الموقف الثاني: المنكرون للأضداد:

وحُجَّتُهم في ذلك أنَّه يمكن إخراج كثير من الأضداد التي أحصاها القدماء، وحَمْلُهَا على أنَّها من الْمَجَاز، أو التَّغَايُر، أو الاتساع الدلالي[٣].

ومن المنكرين بإطلاق (ابن درستويه)، فقد غالى في إنكار الأضداد، وأنكر وجودها تمامًا، وهؤلاء المنكرون من المحدثين للأضداد أكثر تشددًا في في إنكارهم للأضداد من القدماء، فـ(ابن درستويه) أنكر الأضداد تمامًا بدعوى أن إطلاق اللفظ الواحد على معنيين مختلفين أو أكثر يؤدي إلى الإيهام والتعمية، ومِن ثَمَّ ذَهَبُوا إلى تأويل الألفاظ التي تكون مَظِنَّة الاشتراك في اللغة إلى وصف دلالتها على أحد المعاني على جهة الحقيقة، ودلالتها على المعاني الأخرى على جهة المجاز"[٤].

ويقول الصالح: "أمَّا اتِّساع التعبير في العربية عن طريق التضادِّ فليس في وُسْعِنَا أنْ نبالغ فيه ونُكْبِرَ من أمره؛ لأننا بعد مراجعة رصيدنا اللغوي من الأضداد سنجد أنفسنا وجهًا لوجه أمام مقدار ضئيل من الكلمات، وسرعان ما نلاحظ أنَّ هذا المقدار الضئيل نفسه يأخذ في التضاؤل شيئًا فشيئًا حتى ليكاد ينعدم"[٥].

ثم ابن سِيدَه الذي أقام رَدَّهُ على الجدل العقلي، فهو يرى أن: "باب الأضداد باب مُهِمٌّ في التوسُّع بالألفاظ، وأن هذا المنكِر للأضداد لو سُئِلَ سؤالًا وهو: هل يوافِق بأن تأتي لفظتان

---

(١) صبحي الصالح، كتابه دراسات في فقه اللغة، ص٢١٩.

(٢) الزعبلاوي، دراسات في النحو، المرجع السابق، ص١٥٥.

(٣) الزيدي، فقه اللغة العربية، ص١٥٣.

(٤) الزعبلاوي: دراسات في النحو، المرجع السابق، ص١٥٥.

(٥) الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص٣٠٩.

في اللغة مُتَّفِقَتَانِ لمعنيين مختلفين؟ فإنه إن قال: لا. يكون قد خَالَفَ جمهور العلماء وَجَانَبَ الصوابَ؛ لأن مثل هذه الكلمات كثيرة ومُثْبَتَةٌ في اللغة، من مثل (وَجَدْتُ) الذي يراد به العلم، والوجدان، والغضب، و(جلست) الذي هو خلاف قُمْتُ، وجلست الذي هو بمعنى أَتَيْتُ نَجْدًا؛ لأن نَجْدًا يقال لها (جلس)، وإذًا لا سبيل لإنكار مثل هذه الكلمات، وفي هذه الحالة نقول له: إذا جاز وقوع الحالة الواحدة لشيء وخلافه جاز وقوعُها للشيء وضده؛ لأن الضِّدَّ من الخلاف، وليس كل خلاف ضِدًّا"[١].

وأما وجهة نظر (د. صبحي الصالح) فلم تكن مؤيدة إنكار التضاد، وإن كان يرى إمكان دخوله في المشترك، وقد رد على (ابن درستويه) بقوله: "لن نذهب مذهب ابن درستويه في إنكار التضاد إطلاقًا، فإن قدرًا منه ولو ضئيلًا لا بد من التسليم به، ولكننا في القدر الذي نسلِّم به وفي القدر الذي ننكره ونؤوله تأويلًا آخر مناسبًا للسياق نجد أنفسنا طوعًا أو كرهًا أمام كلمات حُفظ لنا فيها معنى التعاكس...، وإذن فالتضاد على ضآلة مقداره أصبح وسيلة من وسائل التنوع في الألفاظ والأساليب، ووسَّع تنوُّع استعماله من دائرة التعبير في العربية، فكان بهذا المعنى خصيصة من خصائص لغتنا في مرانتها وطواعيتها في التنقُّل بين السلب والإيجاب، والتعكيس والتنظير، وهو ما ليس له في اللغات الحية نظير"[٢].

ومهما حاول المتلقِّي ردَّ تغيُّر دلالتها المعنوية إلى أصلٍ لغوي وضعي واحد فلن ينجح في ذلك؛ لاحتفاظها بمعانٍ متقابلة متضادَّة على درجة واحدة من الاستعمال الاجتماعي[٣].

وهذا هو عين الصواب، فمن الإجحاف إنكار هذه الظاهرة في العربية التي أنتج البحثُ فيها مؤلَّفات ودراسات متنوعة، والحوار يجب أنْ يكون حول تحديد الألفاظ المتضادة في اللغة العربية، وفصلها عن المشترك اللفظي[٤].

---

(١) ابن سيده، المخصص، المصدر السابق، ص٢٦٠.

(٢) الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص٣١٣.

(٣) الصالح، دراسات في فقه اللغة، المرجع السابق، ص٣١٣.

(٤) الجبوري: ابتهاج سمّاع علي حسين، أثر المفسرين في توجيه دلالة الاستعمال القرآني في المعجمات اللغوية العربية من القرن الخامس إلى القرن التاسع الهجريين، جامعة القادسية، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، جزء من متطلبات أطروحة الدكتوراه، فلسفة في اللغة العربية وآدابها، إشراف الأستاذ المساعد د: محمد جعفر محيسن العارضي، شعبان/ ١٤٣٦هـ حزيران/ ٢٠١٥م، ص١٤٢.

فالرأي الأول المؤيد للأضداد هو الأقرب للصواب؛ لأن اللغة العربية قائمةٌ على ثمانية وعشرين حرفًا من حروف الهجاء، والألفاظ تكون بهذه الحروف، فالحروف إذًا محدودة، في حين أن الأسماء والأفعال لا حَصْرَ لها، فكان لا بد من اشتراك أكثر من فِعْلٍ وأكثر من اسم في لفظ واحد.

ومهما يكن من أمر الجدل الذي دار حول ظاهرة التضادِّ ووجودها في اللغة إثباتًا وإنكارًا فإننا نجد في كتب القدماء أبوابًا عن الأضداد، فضلًا عن الألفاظ التي تُزَيِّن صدور دواوينهم؛ فقد كتب الثعالبي: حَفَزَ أو أَحْفَزَ: قَسَطَ أو أَقْسَطَ، وسَمَّى فصلًا كاملًا بعنوان: تسمية المتضادَّيْنِ باسم واحد، ومَثَّلَ لهما بالجَوْن للأسود والأبيض، والصَّرِيم للَّيل والنهار[١].

موقف العلماء من الترادف

من ناحية الترادُف فقد تباينت مواقف العلماء في ذلك، ويمكن ردُّها إلى ثلاثة مواقف رئيسة، وهي على النحو الآتي:

الموقف الأول: قبول الترادُف بإطلاق، من غير التفاتٍ إلى ما قد يكون من فروق بين كلمة وأخرى في الدلالة على هذا المعنى الذي وقع الترادُف فيه.

وكان سِيبَوَيْهِ (ت١٨٠هـ)، والْأَصْمَعِيُّ (ت٢١٧هـ)، وحمزة بن الحسن الْأَصْبهَانِيُّ (ت ٣٦٠هـ)، وَابْنُ خَالَوَيْهِ (ت ٣٧٠هـ)، وَأَبُو الْحَسَنِ الرُّمَّانِيُّ (ت٣٨٤هـ)، وَابْنُ جِنِّي (ت٣٩٢ هـ)، والْفَيْرُوزآبَادِي من الْمُقِرِّين بوجوده في العربية [٢]، ويُذْكَر (أنَّ مُثْبِتِي الترادُف كانوا فريقين؛ ففريق وسَّع في مفهومه، ولم يقيِّد حدوثه بأي قيود، وفريق آخر كان يقيِّد حدوث الترادف، ويضع له شروطًا تَحُدُّ من كثرة وقوعه، ومن الأخيرين الرازي الذي كان يرى قَصْرَ الترادُف على ما يتطابَق فيه المعنيان بدون أدنى تفاوُت)[٣].

---

(١) الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية، ص٤٥٣.

(٢) شاهين، عوامل تنمية اللغة العربية، ٣١٣/٢، السيوطي، المزهر، مصدر سابق، ٣١٩/١ -٣٢٠.

(٣) عمر، علم الدلالة، ص٢١٧ وما بعدها.

وممن قال بالترادف التام من المحدَثين (علي الجارم) و(إبراهيم أنيس)[١]، ومنهم مَن قال بالترادف الجزئي مثل (تمام حسان) الذي يقول: (إنَّ الترادف التامَّ مشكوك في أمره...، فالكلمتان اللتان تعتبرهما مترادفتين لا يوجَد بينهما في الواقع إلَّا منطقة مشتركة من المعنى، ثم يستقل كلٌّ منهما بإقليمه الخاص خارج منطقة التداخل)[٢].

ودافع (د. الصالح) عن الترادف، وذلك لاعتبارات عدة، لعل من أبرزها: أنه من سنن العرب في كلامهم، وأن الترادف روح لمطالب الحياة والأحياء في مستجداتهم وكثرة استعمالهم، ثم الإقرار بوجود الترادف في القرآن الكريم[٣].

الموقف الثاني: وهو يقابِل الاتجاه الأول، وينكر وقوع الترادُف؛ لأن الترادُف لا يقع؛ بسبب الفروق التي تُلْحَظ بين معنى هذا اللفظ ومعنى ذاك.

وكان ثعلب، وأبو علي الفارسي (ت ٣٧٦ وقيل: ٣٧٧هـ)، وابن فارس (ت ٣٩٥هـ)، وأبو هلال العسكريُ (ت في حدود ٤٠٠هـ) من المنكرين لوجود الترادُف في العربية[٤].

ومن المحدَثين مَن رَفَضَ الترادُف كله؛ لأنَّ الأصل في اللغة عنده عدم الترادُف مثل: (بلومفيلد) و(فيرث) و(بنت الشاطئ)[٥].

الموقف الثالث: أما الاتجاه الثالث فيقرُّ بالترادُف، لكنه لا يَتَّسِع فيه[٦].

---

(١) انظر: أنيس، في اللهجات العربية، ص١٥١ وما بعدها.

(٢) حسان، د.تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م. ص٣٢٩.

(٣) انظر: حسان، اللغة العربية، المرجع السابق، ص٢٩٥.

(٤) انظر: السيوطي، المزهر، مصدر سابق، ٣١٧/١، الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص٢٩٦.

(٥) انظر: أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص١٠٩.

(٦) انظر: السيوطي، المزهر، مصدر سابق،٤٠٢/١ وما بعدها، وعمر: د. أحمد مختار، علم الدلالة، ص٢١٥ وما بعدها.

وإذا ما تجاوَزنا تعسُّف أنصار الاتجاهين الأول والثاني فإنني أجد أن الإقرار بالترادف هو ما أميل إليه، مع احتراز زَعْمِ التماثُل التام في جميع السياقات، فالترادُف التام نادر الوقوع، كما يقول أولمان[1].

(١) انظر: أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص٩٧ وما بعدها.

المبحث السادس

تعريب الدخيل وصيغ العربية وأوزانها

تعريف الدخيل (الضيف والنزيل): الدخيل في اللغة: مشتقة من الفعل (دَخَلَ)، وتعني: إدخال اللفظ الأجنبي إلى العربية بصيغته ونطقه دون تغيير(١).

الدخيل في الاصطلاح: هو اللفظ الأجنبي الذي دخل اللغة العربية دون تغيير، كالأوكسجين والتليفون، وهو ضد الأصيل(٢).

وقيل هو: "كل كلمة دخلت العربية من مفردات أجنبية، سواء أكان ما استعمله العرب الفصحاء في جاهليتهم وإسلامهم أم عرب الأمصار، ويقصد بـ (العرب الفصحاء) عند المحْدَثين عرب البدو من جزيرة العرب إلى أوسط القرن الرابع الهجري، وعرب الأمصار هم عرب الحضر إلى نهاية القرن الثاني الهجري، وهذا ما يُسَمَّى بعصر الاحتجاج(٣).

ويمكن القول: إن الدخيل يشبه إلى حدٍّ ما المعرَّب؛ لأنه يدل أيضًا على دخول ألفاظ أجنبية إلى العربية، سواء أكانت بلفظها أم بتغيير طريقة نطقها لتوافق اللفظ العربي، والجدير بالذِّكْر في هذا المقام أنه كَثُرَ في المصطلحات الحديثة.

ويمكن تعريف الدخيل بأنه: كل ما دخل في العربية من غيرها من اللغات، سواء أكان في زمن العرب الخلّص أم بعد حتى هذه الأيام(٤).

وتعريف (د. إبراهيم صبيح): هو الألفاظ التي دخلت العربية من لغات أخرى وحافظت على شكلها، ولم تخضع للميزان الصرفي ولم يُشْتَقَّ منها ألفاظ(٥).

وخلاصة القول: إن مصطلح الدخيل أعمُّ من مفهوم المعرَّب؛ إذ يشمل ما نُقِلَ إلى اللغة

---

(١) الأنطاكي: محمد، الوجيز في فقه اللغة، مكتبة الشهباء، حلب، سوريا، ١٩٦٩م، ص٤٣٩.

(٢) مصطفى: إبراهيم؛ وآخرون، المعجم الوسيط، مطبعة الشروق الدولية، القاهرة، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، ١/٣٠.

(٣) وافي، فقه اللغة، ص١٥٣.

(٤) مجلة جامعة الأزهر، غزة: العدد (١)، ديسمبر، ٢٠٠١م، ص٦٣.

(٥) صبيح: د. إبراهيم؛ وآخرون، في رحاب اللغة العربية، دار الحامد، الطبعة الثانية، عمَّان، الأردن، ٢٠٠٠م، ص٤٤.

العربية، سواء أُجْرِيَتْ عليه أحكام التعريب أم لم تُجْرَ عليه، وسواء أكان في عصر الاستشهاد أم بعده[١].

أقسام الدخيل:

١- معرَّب: وهو ما نطق به الجاهليون ومَن يُحْتَجُّ بلغتهم من الكلام الأعجمي، وهو أصغر الأقسام جميعًا؛ بسبب عُزْلَة العرب في الجاهلية وعدم احتكاكهم بالأمم المجاورة، وأكثر ما نقله الجاهليون ينحصر في أسماء العقاقير، أو الأدوات والمعادن.

٢- المولَّد: وهو ما عَرَّبَه المولَّدون، وهم الذين لا يحتجُّ بألفاظهم، والمولَّد أكثر من الْمُعَرَّب.

٣- عامِّيٌّ مُحْدَث: والْمُحْدَثُون هم مَن عاشوا بعد المولَّدين في أيامنا هذه، ويسمى كلامهم عامِّيًّا[٢].

وهذه القضية متداوَلة عند القدماء بمصطلحَي الْمُعَرَّب والدخيل، وعند المحدَثين بمصطلح الاقتراض أو التَّقَارُض اللغوي، فقالوا: الْمُعَرَّب هو اللفظ الذي يُنْقَل من لغة غير العربية إليها، ثم يُطَوَّع لاشتقاقاتها وتصاريفها وأوزانها، فيُعَامَل معاملة اللفظ العربي الأصل[٣]، أمَّا الدخيل فهو: ((اللفظ الأعجمي الذي أُدْخِلَ كلامَ العرب من غير أنْ يُشْتَقَّ منه؛ لمخالفته الأوزان العربية، فيستخدمه العرب بشكله وقالَبه الذي دخل العربية))[٤]، وأمَّا الاقتراض اللغوي فوَسَمُوهُ بعملية التأثُّر والتأثير الواقعة بين اللغات؛ إذ تأخذ فيها لغةٌ ما بعضَ الألفاظ من لغة أخرى، أو هو محاولةُ لغةٍ ما نسخَ صورة مشابِهة لنمط لغوي في لغة أخرى[٥].

ومن العلماء مَن لم يُفَرِّق البتة بين المعرَّب والدخيل، واستعملوهما بمعنى واحد، ومِن هؤلاء

---

(١) عبد العزيز: محمد حسن، التعريب في القديم والحديث، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ١٩٩٠م، ص٢٤٧.

(٢) الأنطاكي، دراسات في فقه اللغة، ص٣٤٠ وما بعدها.

(٣) ينظر: السيوطي، المزهر، مصدر سابق، ١/٢١٠.

(٤) التونجي، المعرَّب والدخيل في اللغة العربية وآدابها، ص١٣.

(٥) انظر: عريشي: يحيى بن أحمد، أثر التوجيه الشرعي في الدلالة اللغوية لبعض المناهي اللفظية، بحث منشور، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة (٣٧)، العدد (١٢٨)، ١٤٢٥هـ، ص٤٥١.

شهاب الدين الخفاجي في كتابه (شفاء الغليل)، والسيوطي في كتابه (الْمُزْهِر في علوم اللغة)[١].

ولقد ساعد هذا الاختلاف في المفاهيم خاصة بين الدخيل والمعرب على نشوء آراء لغوية مختلفة، وذلك على النحو الآتي:

الرأي الأول: يرى أن كل لفظ دخيل اسْتُعْمِلَ في العربية وتعرَّض للتغيُّرات الصوتية، وطُوِّع للنظام الصرفي العربي يسمَّى معربًا، وانتفت عنه صفة الدخيل، ومنهم مَن يحصر المعرَّب فقط في عصر الاستشهاد والاحتجاج اللغوي.

الرأي الثاني: يرى أن كل ما وفد علينا من لغة غير العربية يُعَدُّ دخيلًا، سواء أتعرَّض للتغيُّرات السالفة الذِّكْر أم لم يتعرَّض، فهو لفظ دخيل، "ويبدو أن هذه الكلمة أعم من كلمة المعرب؛ إذ تشمل ما نُقِلَ إلى لغة العرب، سواء أَجَرَتْ عليه أحكام التعريب أم لم تَجْرِ عليه، وسواء أكان في عصر الاستشهاد أم بعده[٢].

فالاتجاه الأول يفصل بين الدخيل والمعرب، من خلال النطق، فإن اختلف عن لغته الأصل عُدَّ معرَّبًا، وإن لم يختلف عُدَّ دخيلًا، والتقابُل عندهم يَكْمُن بين هذين المصطلحين.

أما الاتجاه الثاني فيركز على التسمية في حد ذاتها، فما دامت أصول الألفاظ الوافدة إلى اللغة العربية من لغة أخرى، فالصحيح عندهم أن تعمَّم بالأصول اللغوية، وما لم تكن أصوله عربية فهو حَرِيٌّ بأن يُعَدَّ دخيلًا، ويبقى كذلك.

لكن الذي يؤخذ عليهم أنهم لا يستطيعون في كثير من الأحيان تحديد اللغة الأصل، فيقعون بعد ذلك في الوهم والخطأ عند تحديدهم للدخيل.

وفي رأيي أن كل ما أُدْخِلَ في اللغة العربية من ألفاظ من لغات أخرى يُعَدُّ دخيلًا، وأصل التسمية كانت لأجل ذلك، تمييزًا له عن اللفظ الأصيل، والتقابُل عندهم يكمن بين هذين المصطلحين.

---

(١) أبو مغلي: سميح، تعريب الألفاظ والمصطلحات وأثره في اللغة والأدب، دار البداية للنشر والتوزيع، عمَّان، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠١١م، ص٥١ وما بعدها.

(٢) بوبوم: مسعود، أثر الدخيل على اللغة العربية في عصر الاحتجاج، وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، ١٩٨٢م. ص٣١.

وفي هذا يقول (د. صبحي الصالح) فاللغة العربية "ليست بدعًا من اللغات الإنسانية، غير أنها تفترق عنها ببراعتها في تمثُّلها للكلام الأجنبي، عن طريق صَوْغِه على أوزانها، وإنزاله على أحكامها، وجَعْلِه جزءًا لا يتجزَّأ من عناصر التعبير فيها"(١).

فكل لغة تقترض ما تحتاجه من كلام من اللغات الأخرى، وتُجْرِيه على لسانها بحسب نظامها وطرائقها وبراعتها(٢).

وكانت طريقة العرب في نقل الألفاظ الأجنبية أو التعريب تقوم على أمرين:

١- تغيير حروف اللفظ الدخيل، وذلك بنقص بعض الحروف أو زيادتها، أو إبدال حرف عربيٍّ بالحرف الأعجمي.

٢- تغيير الوزن والبناء حتى يوافق أوزان العربية ويناسب أبنيتها، فيزيدون في حروفه أو ينقصون، ويغيِّرون مُدُودَه، مراعين بذلك سنن العربية الصوتية؛ كمنع الابتداء بساكن، ومنع الوقوف على متحرِّك، ومنع توالِي ساكنين... إلخ(٣).

واستخدم القدماء مقاييسَ فَنِّيَّة من خلالها يستطيعون الحكم على أعجمية اللفظ، ومن هذه المقاييس التي تُعْرَف عُجْمَة الاسم بها:

١- النقل؛ بأن ينقل ذلك أحد أئمة العربية.

٢- خروجه عن أوزان الأسماء العربية، نحو: (إِبْرَيْسَم)؛ فإنَّ مثل هذا الوزن مفقود في بنية الأسماء في اللسان العربي(٤).

٣- قال الخليل: فإن وردت عليك كلمة رباعية أو خماسية مُعَرَّاة من حروف الذَّلق أو الشفوية، ولا يكون في تلك الكلمة من هذه الحروف واحد أو اثنان أو فوق ذلك، فاعلم أن

---

(١) الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص٣١٤.

(٢) حشاني: سليمان، مظاهر الدخيل في اللغة العربية: دراسة في الأساليب المعاصرة (مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الآداب واللغات، إشراف: أ.د. عمار شلواي، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م. ص١٠٣.

(٣) شاهين: عوامل تنمية اللغة العربية، ص٣٣٩.

(٤) السيوطي: عبد الرحمن جلال الدين، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: محمد الشافعي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م، ١/٢٧٠.

تلك الكلمة مُحْدَثَة مُبْتَدَعَة[١].

٤- لا تجتمع الجيم والقاف في كلمة عربية، وكل كلمة تجتمع فيها فإنها مُعَرَّبَة، مثل: (الجوق).

٥- وكذلك الصاد والجيم مثال: (الجص)[٢].

٦- أن يكون آخِرُه زايًا بعد دال، نحو (مهندز)؛ فإن ذلك لا يكون في كلمة عربية[٣].

٧- لا تقع نون بعدها راء في اللفظ العربي، مثل: (نرجس).

٨- لا تكون الطاء مع الجيم، لذلك عُدَّت كلمة (الطاجن) أعجمية[٤].

٩- لا تجتمع السين والذال في كلمة من كلام العرب، نحو: (الاسفيذاج).

١٠- لا تجتمع الطاء والتاء في كلمة من كلام العرب.

١١- لا تجتمع الباء والسين والتاء في كلمة عربية، قال الجواليقي: لم يَحْكِ أحد من الثقات كلمة عربية مَبْنِيَّة من باء وسين وتاء.

١٢- قال الخليل بن أحمد: أُهْمِلَت السين مع الزاي في كلام العرب[٥].

١٣- ليس في كلامهم وزن (فَعَاوِيل) كسَرَاوِيل.

١٤- ليس في العربية فُعَالِل، نحو: سُرَادِق وجُوَالِق.

١٥- لا يوجد في العربية فَعْلِل، نحو: نَرْجِس، وغير ذلك، فهو مصنوع[٦].

---

(١) الفراهيدي: الخليل بن أحمد، كتاب العين، تحقيق: د. مهدي المخزومي؛ د. إبراهيم السامرائي، المكتبة الوطنية، بغداد، العراق، ١٩٨٩م، ٥٢/١.

(٢) الجواليقي: أبو منصور، المعرَّب من كلام الأعجمي على حروف المعجم، تحقيق: أحمد شاكر، دار الكتب ب.ت، ص١١ وما بعدها.

(٣) السيوطي، المزهر، مصدر سابق، ٢٧٠/١.

(٤) أنيس، من أسرار اللغة، ص١٢٧ وما بعدها.

(٥) الجواليقي، المعرَّب من كلام الأعجمي، ص٢٣ وما بعدها.

(٦) الجواليقي، المعرَّب من كلام الأعجمي، ص٢٥.

١٦- أن يُجَرَّ بالفتحة عِوَضًا عن الكسرة[١][٢].

ولعظم هذه القضية (قضية الألفاظ الدخيلة)، فلقد لاكتها ألسنة أعداء الإسلام، واتخذوها مرتعاً خصباً، ومسلكاً خطيراً للنيل من اللغة العربية ومحاولة التقليل من شأن عربية القرآن الكريم، فكل لفظة استعملها العرب من ألفاظهم وصاغوها على أوزانهم نزل القرآن الكريم بها، وإن كانت في أصل وضعها أعجمية، فما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، على حد مفهوم ابن جني[٣].

وتعد مسألة وجود ألفاظ غير عربية في القرآن الكريم من المسائل التي كثر حولها الجدل قديماً وحديثاً، مما جعلها تفوز بقسط وافر من كتابات القدماء والمحدثين، من مؤيد لورودها في الذكر الحكيم ومن مخالف لذلك، ولكل حججه وأدلته من المنقول أو المعقول، ولذلك نراهم قد انقسموا على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: منع وقوع الدخيل في القرآن الكريم:

هناك عدد كبير من العلماء ذكروا في كتبهم أن في القرآن أسماء أجناس معرَّبة من لغات أخرى، ومنهم ابن قتيبة في تفسير غريب القرآن، وابن دريد في جمهرة اللغة، وأبو هلال العسكري في التلخيص في معرفة أسماء الأشياء، وغيرهم كثير، فضلًا عن المحْدَثِينَ[٤].

وحسبنا من أقوال المُحْدَثِينَ في هذا الموقف ما ذهب إليه الدكتور عبد الجليل عبد الرحيم.

---

(١) السيوطي، المزهر، مصدر سابق، ٤٣/١.

(٢) عيد: د. إبراهيم أحمد سالم الشيخ، آراء العلماء قدماء ومحدَثين في عملية التعريب، مجلة كلية التربية العلمية، مجلة تربوية محكَّمة نصف سنوية، تصدر عن كلية التربية، جامعة بنغازي، العدد الثالث نوفمبر ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٦م، ص٥٢.

(٣) ابن جني، الخصائص، ٣٥٧/١.

(٤) بدرون: شمس الدين الهادي، المعرب والدخيل.. دراسة صوتية وصرفية، مجلة الشرق الأوسط، مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس، مصر، العدد (٣٠)، ٢٠١٢م. ص٥٧٥.

والواقع أن الحديث عن وقوع المعرَّب في القرآن الكريم أمرٌ لا يحتاج إلى دليل ما دام الكل مسلِّم بأن اللغة العربية قد عرَّبت ألفاظًا غير عربية، وأدخلتها إلى لغتها قديمًا، كما لا يزال الأمر قائمًا حتى الآن"[١].

وذهب إلى منع وقوع الدخيل في القرآن الكريم أبو عبيدة معمر بن المثنى[٢]، ومن المحْدَثِين أحمد محمد شاكر[٣]، وهؤلاء يرون أنَّ هذه الألفاظ أصولُها أعجمية، فلمَّا دخلت العربيةَ أعربتها بلسانها، وحَوَّلَتْهَا من العُجْمَة إلى العربية حتى اختلطت بها، فوقع عليها ما يقع على اللفظ العربي[٤]، وقد يضاف إلى ذلك ما أضافه القرآن الكريم من دلالات جديدة إلى المفردات ذات الأصول غير العربية، بعضُها يأتي عن طريق الاستعمال القرآني لتلك الألفاظ، وبعضها الآخر له دلالته القديمة لكنَّها طُوِّرت عن أصلِ وَضْعِهَا في تلك الألفاظ، وهذا التغيُّر في الدلالة وقع على اللفظ ظاهرًا أيضًا، فبعض الألفاظ ظلَّت على حالها كما كانت مستعمَلة في اللغات، ومنها ما تغيَّر بإضافة حرفٍ أو حذفٍ أو تبديل، مناسبةً أو تسهيلًا للناطق العربي.

القسم الثاني: وقوع الدخيل في القرآن الكريم:

وبهذا الرأي قال ابن جني[٥] ومن المحدثين (الدكتور رمضان عبد التواب)[٦]، وعندهم أنه لا بأس باستعمال الدخيل إذا كان يدل على مدلول أكثر إيضاحًا من الكلمة الأصيلة، على أن نستبعد ما هو مُسْتَهْجَن وغير مألوف، فرُبَّ كلمة دخيلة مألوفة سهلة التركيب تدخل إلى الأذن لها وَقْعٌ أكثر من الكلمة الأصيلة، ودليلهم على هذا أن العرب في الجاهلية بسبب

---

(١) بدرون: شمس الدين الهادي، المعرب والدخيل.. دراسة صوتية وصرفية، مجلة الشرق الأوسط، مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس، مصر، العدد (٣٠)، ٢٠١٢م. ص٥٧٥.

(٢) انظر: الصاحبي، ٤٦.

(٣) الجواليقي: أبو منصور، المعرَّب من كلام الأعجمي على حروف المعجم، تحقيق: أحمد شاكر، دار الكتب ب.ت. ص١٣ وما بعدها.

(٤) انظر: الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية، ص٢٨١.

(٥) ابن جني، الخصائص، ٣٥٧/١.

(٦) عبدالتواب: د. رمضان، مجلة كلية اللغة العربية، جامعة محمد بن سعود، العددان (١٣-١٤)، ١٤٠٣هـ-١٤٠٤هـ. ص١٠٩.

اختلاطهم بالأعاجم نقلوا كلمات كثيرة، بعضها استعملت في أشعارهم وأمثالهم، وبعضها الآخر في مخاطباتهم.

وقد احتج بعض المؤيدين بوجود ألفاظ مُعَرَّبَة في القرآن، وأن وقوع الاقتراض اللغوي فيه لا يُخْرِجُهُ عن كونه عربيًّا؛ لقلة تلك الألفاظ[١]، فضلًا عن أنَّ وجود هذه الألفاظ لا يُعَدُّ خطرًا على لغة النص الإلهي، بل على العكس كانت هذه الْمُعَرَّبات تُعَدُّ مَزِيَّةَ القرآن الكريم من باقي الكتب السماوية التي نزلت بلغة واحدة، في حين احتوى القرآن على لغة القوم ولغات أُخَر[٢].

وأتى أصحاب هذا المذهب بآراء مختلفة لإثبات صحة ما زعموه، ومن هذه الآراء أن بعضهم قد أجاب عن قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٢﴾ [سورة يوسف:٢] بأن الكلمات اليسيرة بغير العربية لا تُخْرِجُه عن كونه عربيًّا، كما أن القصيدة الفارسية لا تخرج عن كونها فارسية إذا وُجِدَت فيها لفظة من غير الفارسية، وأن الكلام في غير الأعلام مُوَجَّه بأنه إذا اتفق على وقوع الأعجمية من الأعلام في القرآن فلا مانع من وقوع الأجناس، وهذا القول مردود بحكم بُعْدِه عن الصواب؛ لقصور القياس في هذا المقام؛ لأن العلماء قد أجمعوا على ورود أعلام أعجمية في القرآن كما أشار الإمام السيوطي، بينما ورود الأجناس الأعجمية فيه مردود بنص آيات كثيرة تَذْكُر عربية القرآن الكريم.

القسم الثالث: المتوسطون:

ويتزعمه (أبو عبيدالقاسم بن سلام) ويرى تصديق الفريقين السابقين معاً، وانتهى إلى القول بعربية هذه الألفاظ بعد أن عرّبتها العرب[٣] وهؤلاء يرون تصديق الموقفين معًا، وانتهوا

---

(١) انظر: السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م، ١٢٥/٢.

(٢) انظر: الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص٣١٦ وما بعدها.

(٣) الجواليقي، المعرب، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب، بيروت، لبنان، ط٢، ١٣٨٩هـ. ص٥٣؛ وعبدالتواب: د. رمضان، العربية الفصحى وتحديات العصر، مجلة اللغة العربية، جامعة محمد بن سعود، العددان)١٣-١٤)، ١٤٠٣-١٤٠٤هـ. ص١٠٨ وما بعدها.

إلى القول بعربية بعض ألفاظ القرآن الكريم بعد أن عرَّبتها العرب[١].

وعليه فالتعريب عند القدماء كان محصورًا في الألفاظ من حيث الشكل والمبنى، فقد كان جل همِّهم منصبًّا على الأصوات، وهذا عمل مهم على طريق التعريب، حيث إن ذلك يُبْقِي للغة أصواتها الأصلية، دون أن يظهر ما يشوِّه طبيعتها الصوتية، وقد أشار (د. الصالح) إلى هذا بقوله: والعربية –على اتساع مدرجها الصوتي– ازدادت سعة على سعة يوم أدخلت بين حروفها الهجائية أصواتًا تقاربها مخرجًا أو صفة؛ إذ عربت هذه الأصوات الدخيلة، وحدّدت لها مواقعها من جهاز النطق "فلم تَسْتَعْصِ على ألسنة العامة فضلًا على الخاصة، فقطع بذلك الشوط الأول من التعريب، ألا وهو تعريب المادة الصوتية، وتطويعها لأصوات العربية!

ولا ريب في أن هذا الشوط الأول من تعريب الأصوات هو أهم الأشواط، فمِن بعده لن يكون عسيرًا أن تعرَّب الكلمات الدالة على مفهوم حضاري معين"[٢].

وبالجملة فإن هذا الاختلاف صدر من علماء أجلاء كل له رأيه ودليله، وعلى الرغم من ذلك فإن وقوع الدخيل في القرآن الكريم ينطوي على حكم وأسباب لغوية وبلاغية، فالقرآن الكريم بوصفه كتاب البشرية جمعاء فيه متسع للغات الأقوام الأخرى، أما فيما يتعلق بالفصاحة، فإن استعمال الكلمات الدخيلة لا يضر بالبلاغة، بل يؤكدها، ووجه البلاغة في إيثارها أنها تؤدي معانيها الدقيقة في عبارة موجزة، فإن العرب لم تضع لفظاً تدل به على معنى ما عربته، فلم تعد ثمة وسيلة للتعبير عنه سوى اختيار اللفظ المعرب"[٣].

ولقد عمدت العرب إلى هذه الألفاظ الدخيلة فغيرت بعضها بالنقص من حروفها وجرت إلى تخفيف ثقل العجمة واستعملتها في أشعارها ومحاوراتها حتى جرى مجرى العربي الصحيح ووقع بها البيان، وعلى هذا الحد نزل بها القرآن، فإن جهلها أي عربي فذلك كجهله الصريح بما في لغة غيره[٤].

---

(١) انظر: العربية الفصحي وتحديات العصر، ص١٠٨ وما بعدها.

(٢) الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص٣١٩.

(٣) بدوي: أحمد، من بلاغة القرآن، مكتبة نهضة مصر بالفجالة، مصر. ص٩٤.

(٤) القرطبي، تفسير الجامع لأحكام القرآن، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ب.ط، ١٩٦٧م. ٦٨/١ وما بعدها.

ومن خلال ما سبق فإن وقوع الألفاظ الأعجمية في القرآن لحكمة وغاية معينة، ومثل هذا الوقوع لا يخرج الكتاب العزيز عن كونه عربياً ولا يطعن في عروبته، وبخاصة أن مثل هذه الكلمات كانت مستعملة قبل نزول القرآن، وقد جاء القرآن بما تعارفه العرب.

المبحث السابع

المصطلحات اللغوية التي تفرَّد بها

تناول كثير من الدارسين المحدَثين موضوع تعريف "المصطلح"، وكانت التعريفات تؤدي في مجملها إلى مدلول واحد على الرغم مما يبدو من اختلاف ظاهر في ألفاظ تعاريفها، فها هو ذا أحدهم يجعل لفظ "المصطلح" محور تعريفه فيقول: "اللفظ أو الرمز اللغوي الذي يُسْتَخْدَم للدلالة على مفهوم علمي أو عملي أو فني، أو أي موضوع ذي طبيعة خاصة"(١).

وآخَر يجعل التعريف متعلقًا بواضعيه، فالمصطلح "هو العُرْف الخاص، وهو اتِّفَاق طائفة مخصوصة على وضع شيء"(٢).

وعلى الرغم من انتصار (د. الصالح) لكثير من علمائنا الأقدمين، ويرى أنهم أولى بالاتباع، وأن جهودهم تستحق أن تُبْرَز، فإنه لم يفترض العصمة لهم حتى يُبَرِّئ ساحتهم العلمية من الهفوات والزلَّات التي وقعوا فيها، وإنما ناقشهم علميًّا، ووضعهم على منصة الاحتكام المنهجي، وهذه جرأة تسجَّل له في مقدرته على ولوج بحر اللغويين القدامى، والنزول معهم في حلبة النقاش، فهذه من تجديداته اللغوية، ومن الأمور التي تفرَّد بها عن غيره من الباحثين واللغويين، خاصة المعاصرين منهم.

أولاً: مصطلح "فقه اللغة" ومصطلح "علم اللغة":

مصطلح "فقه اللغة" و"علم اللغة"، من المصطلحات التي جرى حولها الخلاف بين المحدَثين، فهناك فريق تأثَّر بالدراسات العربية القديمة، فجاءت نظرته متأثِّرة بنظرتهم التي لا تفرِّق بين فقه اللغة وعلم اللغة، ومنهم:

(١) (علي عبد الواحد وافي)، حيث يذهب إلى أنهما شيء واحد، وأن "فقه اللغة" هو أفضل ما يطلق على كل بحث يتناول أية قضية لغوية، فيقول: "أما بحوث علم اللغة نفسه فقد درس المؤلفون العرب بعضها تحت أسماء مختلفة، أشهرها (فقه اللغة)، وهذه التسمية هي خير ما

---

(١) شاهين، عوامل تنمية اللغة العربية، ص ١٢١.

(٢) مطلوب: أحمد، بحوث لغوية، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمَّان، الأردن، ١٩٨٧م، ص٢٠٧.

يوضَع لهذه البحوث، فإن فقه الشيء هو كل ما يتَّصل بفلسفته وفَهْمِهِ والوقوف على ما يسير عليه من قوانين"[١].

وعليه يتبيَّن أن (علي عبدالواحد وافي) يجعل "فقه اللغة" و"علم اللغة" شيئًا واحدًا مع اختصاص فقه اللغة بالعربية وحدها.

(٢) (محمد المبارك) وله كتاب بعنوان "فقه اللغة": دراسة تحليلية مقارنة للكلمة المقارنة، يسوِّي فيه بين علم اللغة وفقه اللغة، إذ يقول: "إن علمًا بهذا المفهوم الذي بسطناه والذي آل إليه الأمر في تطوُّر البحث اللغوي نرى أن يطلق عليه أحد الاسمين: علم اللغة أو فقه اللغة، وكلاهما يفيد المقصود"[٢].

(٣) (صبحي الصالح)، وهو لا يفرِّق بين فقه اللغة وعلم اللغة في كتابه (دراسات في فقه اللغة)، فيرى أنهما شيء واحد؛ لأنه ليس من السهولة تحديد ما بينهما من فروق دقيقة، لذا يرى أن التفرقة بينهما لا قيمة لها؛ إذ يقول: "من العسير تحديد الفروق الدقيقة بين علم اللغة وفقه اللغة؛ لأن جل مباحثهما متداخِل لدى طائفة من العلماء في الشرق والغرب"، ثم يقول: "وإذا التمسنا التفرقة بين هذين الضربين من ضروب الدراسة اللغوية من خلال التسميتين المختلفتين اللتين تطلَقان عليهما، وجدناها تافهة لا وزن لها، وإنه ليحلو لنا أن نقترح على الباحثين المعاصرين ألّا يستبدلوا بهذه التسمية القديمة شيئًا، وأن يعمِّمُوها على جميع البحوث اللغوية؛ لأن كل علم لشيء فهو فقه، فما أجدر هذه الدراسات جميعًا أن تُسمى فقهًا"[٣].

ثانياً: الصوت ودلالته:

عند الحديث عن قضية الصلة بين الصوت ودلالته، نجد أن العلماء قد اختلفوا في ذلك بين مؤيد ومعارض، فمن المؤيدين (د. الصالح) الذي اتخذ من نصوص السيوطي الأساس الذي أقام عليه إيمانه بقيمة الصوت المعنوية، حيث قال: "أما الذي نريد الآن بيانه فهو ما لاحظه علماؤنا من مناسبة حروف العربية لمعانيها، وما لمحوه في الحرف العربي من القيمة التعبيرية

(١) وافي، فقه اللغة، ص٥.

(٢) المبارك، فقه اللغة، ص٢٦.

(٣) الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص١٩ وما بعدها.

الموحِيَة إذ لم يعنهم من كل حرف أنه صوت، وإنما عناهم من صوت هذا الحرف أنه معبِّر عن غرض، وأن الكلمة العربية مركَّبة من هذه المادة الصوتية التي يمكن حَلُّ أجزائها إلى مجموعة من الأحرف المعبِّرة، فكل حرف منها يستقل ببيان معنى خاص ما دام يستقل بإحداث صوت معين، وكل حرف له ظل وشعاع إذ كان لكل حرف صدى وإيقاع، وإثبات القيمة التعبيرية للصوت وهو حرف واحد في كلمة كإثبات هذه القيمة نفسها للصوت وهو ثنائي لا أكثر، أو ثنائي أُلْحِقَ به حرف أو أكثر، أو ثلاثي مجرَّد ومزيد، أو رباعي منحوت، أو خماسي أو سداسي على طريقة العرب مشتق أو مقيس" [(١)].

ويضيف (د. الصالح) أن إثبات القيمة التعبيرية للصوت البسيط وهو حرف واحد في كلمة كإثباتها للصوت المركب[(٢)].

وجمهور أهل اللغة والمحقِّقون منهم أخذوا برفض هذا الرأي، وفي ذلك يقول الجرجاني: "وذلك أن نَظْم الحروف هو تواليها في النطق، وليس نَظْمها بمقتضى عن معنى، ولا الناظم لها بمقتفٍ في ذلك رسمًا من العقل اقتضى أن يتحرَّى في نَظْمِه لها ما تحرَّاه، فلو أن واضع اللغة كان قد قال: (ربض) مكان (ضرب) لَمَا كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد" [(٣)].

ثالثاً: النبر في غير معناه:

استخدم الصالح مصطلح النَّبْر في غير المعنى المتفَق عليه بين اللغويين المعاصِرين العرب، فالنَّبْرُ هو الضغط الصوتي في نطق أحد المقاطع في الكلمة، وما يعنيه (د. الصالح) بالنبر ما سَمَّاه القدماء والمحْدَثون تحقيق الهمز.

وقال (د. الصالح): "وجاء نزول القرآن بِنَبْرِ الهمزة دليلًا على أن اللغة المثالية كانت قبل الإسلام قد استحسنت في هذا لَحْنَ تميم فاقتبسته واتخذته صفة من صفات نطقها الفصيح، ولكن الإسلام – جريًا على عادته في التخفيف على القبائل ومراعاة لهجاتها– لم يُلْزِم أحدًا

(١) الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص١٤٢.

(٢) الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص١٤٢.

(٣) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص٤٩.

بتحقيق الهمزة، وإن التزمه في الوحي، فمالت قراءات أكثر الحجازيين إلى التسهيل لا النبر"[١].

وتقرير المؤلِّف وَوَصْفُهُ لهجةَ تميم بأنها لحنُ تميم جعل المؤلِّف يُقَرِّر أن اللغة المثالية اتخذت الهمزَ من لحن تميم، وفي هذا تجاوُز واستثناء وخروج على العرف، فالواقع أن اللغة الفصحى لا تمثِّل أية لهجة قديمة وصلتنا على الإطلاق، فاختلافها عن لهجة الحجاز لا يَقِلُّ عن اختلافها عن لهجة تميم، كما سجَّلت لنا كتب اللغويين، وأما مَيْلُ الحجازيين إلى تسهيل الهمز في القرآن الكريم فهو أثر للعادات اللغوية عندهم، بمعنى أثر للهجتهم التي ما كانت تعرف تحقيق الهمز[٢].

رابعاً: الهمس والجهر:

الهمس يعني الخفاء، وهو جريان النفس عند النطق بالحرف لضعف الاعتماد على المخرج، والجهر يعني الإعلان، وهو انحباس جري النفس عند النطق بالحرف لقوة الاعتماد على مخرجه، والهمس والجهر مصطلحان قديمان، فقد نقل المؤلِّف عن بعض الكتب عبارة غامضة لا تعرف الأحبالَ الصوتية ولا عملَها، وهو يأخذ قائمة الأصوات المجهورة من الكتب القديمة كاملةً دون أن يدرسها تاريخيًّا، أو يتحقَّق من مطابقتها أو مخالفتها للنطق الحالي للعربية الفصحى، فالقاف والطاء عنده مجهورتان، ولكنَّه لم ينتبه إلى أنهما تُنْطَقَان اليوم في العربية الفصحى بالهمس دون جهر[٣].

ومن الغريب بعد هذا أن يقول المؤلف: "مخارج الحروف وصفاتها تخضع للملاحظة المباشرة"، ثم يصدر الحكم التالي: "ومَن يدرس أصوات هذه اللغة دراسة إحصائية دقيقة يؤخذ بظاهرة مدهشة حقًّا حين يرى رأي العين ثبات هذه الأصوات، فمن خصائص لغتنا احتفاظها بأنسابها اللغوية، فلم يَعْتَرِهَا من التغيُّر في النطق بحروفها ما اعترى سائر اللهجات في العالم...، وإذا كان اللغويون المحدَثون يلاحظون بوجه عام "أن النظام الصوتي بعيد كل البعد من أن يكون

(١) الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص٧٨.

(٢) حجازي: محمود فهمي، دراسات في فقه اللغة، مجلة الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، مصر، العدد: ١٣٥، مارس ١٩٦٨م، ص٨٠.

(٣) حجازي، دراسات في فقه اللغة، المرجع السابق، ص٨١.

ثابتًا طوال تطوُّر لغة من اللغات، فإن معجزة الكلمة العربية تتجلَّى في ثبات أصواتها التي تومئ إلى مدلولاتها، حتى لو أن عربيًّا جاهليًّا بُعِثَ الآن وسَمِعَنَا ننطق بلفظ فصيح لَفَهِمَهُ؛ لأن أصوات لغتنا الفصحى لم يطرأ عليها تغيير، فطريقة النطق بها اليوم لا تختلف في شيء عن طريقة النطق بها بالأمس البعيد"[١].

وبهذا يستثني المؤلِّفُ العربيةَ ليجعلها دون دليل علمي شذوذًا بين اللغات الإنسانية، والعربية بعيدة عن هذا الشذوذ، وقد صرح المؤلف بهذا في قوله: "نميل إلى الاعتقاد بأن اللغات تتفاوَت في أنماط نشأتها وتطوُّرها، وأن ما يصدق على اللغات الإنسانية المختلفة ربما لا يصدق تمامًا على لغتنا"[٢].

وأما الناحية التجديدية في منهجه هذا فتكمُن في تأكيد الصالح بأن المنهج الصالح هو هذا المنهج الاستقرائي، أي الوصفي، الذي يعترف بأن اللغة ظاهرة إنسانية اجتماعية كالعادات والتقاليد والأزياء ومرافق العيش[٣].

(١) الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص٢٨٥.

(٢) الصالح، دراسات في فقه اللغة، المرجع السابق، ص١٦٧.

(٣) الصالح، دراسات في فقه اللغة، المرجع السابق، ص٣٢.

الخاتمة

أحمد الله أولًا وآخرًا بعد هذه الرحلة الطويلة التي سعى فيها البحث إلى رصد مساحة النشاط اللغوي وتتبعه لرجل يعد من خيرة رجال اللغة: الشيخ الدكتور صبحي الصالح، هذا الرجل الذي نذر عمره لخدمة اللغة، إذ كان لإنتاجه أثر متميز في الدرس اللغوي العربي الحديث.

وفي خاتمة هذه الدراسة أذكر أهم ما توصلتُ إليه من نتائج:

أولًا: كان للبيئة أثر واضح في حياة الشيخ ونشأته، والتي جعلت منه رجلًا يتمتع بشخصية قوية وسرعة البديهة.

ثانيًا: لم يفرّق (د. الصالح) بين فقه اللغة وعلم اللغة في كتابه (دراسات في فقه اللغة)، إذ يرى أنهما شيء واحد؛ لأنه ليس من السهولة تحديد ما بينهما من فروق دقيقة.

ثالثًا: سعى البحث إلى إظهار المساهمات والمشاركات التي قدمها الدكتور صبحي الصالح في قرارات مجمع اللغة العربية في القاهرة.

رابعًا: أظهر البحث انتصار الدكتور لكثير من العلماء الأقدمين، لكنه لم يفترض العصمة لهم حتى يبرئ ساحتهم العلمية من الهفوات والزلات التي وقعوا فيها، إنما ناقشهم علميًّا ووضعهم على منصة الاحتكام المنهجي، وهذه جراءة تسجل له.

خامسًا: رصد البحث بعض المصطلحات التي تفرد بها الصالح؛ كاستخدام الدكتور مصطلح النبر في غير المعنى المتفق عليه بين اللغويين المعاصرين العرب، وهو ما سماه القدماء والمحدثون تحقيق الهمز.

سادسًا: أوضح البحث مواقف الصالح في رفضه تداخل اللغة العامية مع الفصحى ومزاحمتها له، ورفض الدعوات التي تنادي بها، وسعى إلى وحدة اللغة العربية الفصحى.

الفهارس العلمية

- الآيات القرآنية.
- الأشعار.
- المصادر والمراجع.
- الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية

طرف الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة النساء		
﴿يَأۡكُلُونَ أَمۡوَٰلَ ٱلۡيَتَٰمَىٰ﴾	١٠	٤٠
سورة التوبة		
﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥٓ﴾	٣	٦٧
سورة يوسف		
﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ٢﴾	٢	١٢١
سورة الحجر		
﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ٩﴾	٩	٧٠
سورة الإسراء		
﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفّٖ﴾	٢٣	٤٠
سورة فاطر		
﴿إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْ﴾	٢٨	٦٧

فهرس الأشعار

الشطر الأول	الشطر الثاني	الصفحة
أثافِيَ سفعًا في معرَّس مِرْجَلٍ	ونُؤْيًا كَجِذْمِ الحَوْضِ لَمْ يتثلَّمِ	٧٣

قائمة المصادر والمراجع

١. آدم، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع، ترجمة: أبو ريدة، الطبعة الثانية، ١٩٤٧م.
٢. إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط ٤، ١٩٨٠ م.
٣. ابن الأثير: ضياء الدين، المثل السائر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، د.ط، ١٩٣٩م.
٤. ابن جنى، أبو الفتح عثمان الخصائص، تحقيق: هنداوى، د. عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠١.
٥. ابن دريد: أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي (ت:٣٢١هـ)، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١، ١٩٨٧م.
٦. ابن سلام: أبو عبيد القاسم، الغريب المصنف، تحقيق، محمد المختار العبيدي، بيت الحكمة، قرطاج، تونس.
٧. ابن سِيدَه: أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي (ت ٤٥٨هـ)، المخصص، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
٨. ابن فارس: أبو الحسن أحمد بن زكريا، متخير الألفاظ، حَقَّقَهُ وقدَّم له: هلال ناجي، المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي، الرباط، المغرب، بدون طبعة، بدون تاريخ، مادة (ضد).
٩. ابن فارس: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، الصاحبي في فقه اللغة العربية: مسائل وسنن العرب في كلامها، تحقيق: أحمد حسن: بسبع منشورات، محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٨م.
١٠. ابن فارس: أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، لبنان، ب.ط، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
١١. ابن قتيبة: أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (ت ٢٧٦)، تأويل مشكل القرآن، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، الطبعة الثانية، ١٩٧٣م.

١٢. ابن مالك، شرح التسهيل، تحقيق: محمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، ٢٠٠١م.
١٣. ابن منظور: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت: ٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.
١٤. ابن هشام، الألغاز النحوية، تحقيق: موفق فوزي الجبر، الكتاب العربي، ١٩٩٧م.
١٥. أبو مغلي: سميح، تعريب الألفاظ والمصطلحات وأثره في اللغة والأدب، دار البداية للنشر والتوزيع، عمَّان، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠١١م.
١٦. الأزهري (أبو منصور محمد بن أحمد)، تهذيب اللغة، تحقيق: رياض زكي قاسم، دار المعرفة، بيروت، الطبعة العاشرة، ١٤٢٢ هـ، ٢٠٠١ م.
١٧. إسماعيل: د. نائل محمد، حركات الإعراب بين الوظيفة والجمال.. دراسة وصفية تحليلية، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، المجلد (٢٠)، العدد (١)، يناير ٢٠١٢م.
١٨. إسماعيل: عز الدين، جماليات اللغة، من كتاب (قراءة جديدة لتراثنا النقدي)، النادي الأدبي الثقافي، جدة، أبوللو للنشر، القاهرة، د.ط، د.ت.
١٩. الأصفهاني: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب (ت: ٥٠٢هـ)، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
٢٠. الأنباري: أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن محمد، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ١٤١٨هـ.
٢١. الأنباري: أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر القاهرة، مصر، (المسألة التاسعة والخمسون).
٢٢. الأنطاكي: محمد، الوجيز في فقه اللغة، مكتبة الشهباء، حلب، سوريا، ١٩٦٩م.
٢٣. أنيس: إبراهيم، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، الطبعة السادسة، ١٩٧٨م.
٢٤. أولمان: استيفن، دور الكلمة في اللغة، ترجمة: كمال بشر، القاهرة، مكتبة الشباب،

١٩٩٠م.
٢٥. بدرون: شمس الدين الهادي، المعرب والدخيل.. دراسة صوتية وصرفية، مجلة الشرق الأوسط، مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس، مصر، العدد (٣٠)، ٢٠١٢م.
٢٦. بسندي: د. خالد، تعدد المصطلح وتداخله.. قراءة في التراث اللغوي، جامعة الملك سعود، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م. بحث منشور في مجلة التراث العربي، اتحاد دمشق.
٢٧. البعلبكي، منير، معجم أعلام المورد، ط ١، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٩٢.
٢٨. بلعيد، صالح، مقالات لغوية، الجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤.
٢٩. بوبوم: مسعود، أثر الدخيل على اللغة العربية في عصر الاحتجاج، وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، ١٩٨٢م.
٣٠. بوجمالة: مصطفى، مفهوم السليقة اللغوية في التراث النحوي عند العرب: دراسة لسانية (مذكرة معدة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية وآدابها، ٢٠٠٣.
٣١. التونجي: د. محمد؛ والأسمر: راجي، المعجم المفصل في علوم اللغة اللسانيات، تحقيق: د. إميل يعقوب، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر، محمد علي بيضون، ب.ط، بيروت، ٢٠٠١م.
٣٢. الثعالبي: الإمام اللغوي أبو منصور عبد الملك بن محمد، فقه اللغة وسر العربية، تحقيق: مصطفى محمد، د.ط، ١٩٣٦م.
٣٣. الجبوري: ابتهاج سمّاع علي حسين، أثر المفسرين في توجيه دلالة الاستعمال القرآني في المعجمات اللغوية العربية من القرن الخامس إلى القرن التاسع الهجريين، جامعة القادسية، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، جزء من متطلبات أطروحة الدكتوراه، فلسفة في اللغة العربية وآدابها، إشراف الأستاذ المساعد الدكتور: محمد جعفر محيسن العارضي، شعبان/ ١٤٣٦هـ حزيران/ ٢٠١٥م.
٣٤. الجرجاني: السيد الشريف أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحسيني الحنفي (ت ٨١٦هـ)، التعريفات، تحقيق: محمد باسل عيون السود، منشورات علي بيضون لنشر الكتب، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

٣٥. الجواليقي: أبو منصور، المعرَّب من كلام الأعجمي على حروف المعجم، تحقيق: أحمد شاكر، دار الكتب ب.ت.
٣٦. حازي، محمد، في رحاب المصطلح العربي، أهمية الترجمة وشروط إحيائها، الجزائر، دار الهدى، ٢٠٠٧.
٣٧. الحباشة: صابر، مجلة حوليات التراث، العدد السابع، ٢٠٠٧.
٣٨. حجازي: محمود فهمي، دراسات في فقه اللغة، تأليف صبحي الصالح، مجلة الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، مصر، العدد: ١٣٥، مارس ١٩٦٨م.
٣٩. حجازي: محمود فهمي، دراسات في فقه اللغة، مجلة الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، مصر، العدد: ١٣٥، مارس ١٩٦٨م.
٤٠. حجازي، محمود فهمي، مدخل إلى علم اللغة، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط ٤، ١٩٧٨.
٤١. حسان، د.تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
٤٢. حشاني: سليمان، مظاهر الدخيل في اللغة العربية: دراسة في الأساليب المعاصرة (مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الآداب واللغات، إشراف: أ.د. عمار شلواي، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م.
٤٣. الحكيم: محمد تقي، الاشتراك والترادف، المجلات العلمية المحكمة، مجلة المجمع العلمي العراقي، ١٣٨٤هـ.
٤٤. حلمي خليل، مقدمة لدراسة اللغة، ط ١، ١٩٨٩م، دبي.
٤٥. حمروش: إبراهيم، في الاشتقاق الكبير، المجلات العلمية المحكمة، مجلة مجمع اللغة العربية، مصر، العدد: (٢)، القاهرة، ١٣٥٤هـ/ ١٩٣٥م.
٤٦. الخوري، شحادة، دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب، ط ١، دار طلاس، دمشق، ١٩٨٩.
٤٧. الراجحي: د. عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ب.ط، ب.ت.
٤٨. رفيدة، د. إبراهيم، أصالة اللغة العربية وعلومها، مجلة الفكر العربي، العدد (٢٦).

٤٩. الزجاجي، عبدالرحمن بن أسحاق (ت:١٩٧٩)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: المبارك: د. مازن، ط٣، دار النفائس، بيروت.
٥٠. زكي: م.م. محمد أحمد، الاشتقاق في العربية بين القدامى والمحدَثين.. دراسة موجزة، جامعة بابل/ كلية التربية الأساسية، مجلة كلية التربية الأساسية/ جامعة بابل العدد (١٠)، كانون ثاني/٢٠١٣م.
٥١. زيدان: جرجي، الفلسفة اللغوية، تعليق: مراد كامل، دار الحداثة، بيروت، ط ٢، ١٩٨٢م.
٥٢. زيدان: جرجي، اللغة والفلسفة اللغوية العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، ط ١، ٢٠١٧م.
٥٣. الزيدي: كاصد ياسر، فقه اللغة العربية، دار الفرقان، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠٤م.
٥٤. سباط، حسام، معالم التجديد في فكر الشهيد صبحي الصالح، جامعة الجنان، ٢٠٠٦.
٥٥. السجستاني: أبو حاتم بن سهل، الأضداد، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، دار المعارف، القاهرة، بدون طبعة، بدون تاريخ.
٥٦. سيبويه: عمرو بن عثمان بن قَنْبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
٥٧. السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.
٥٨. السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي، بيروت، ط ١، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.
٥٩. السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت: ٩١١هـ)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
٦٠. السيوطي: عبد الرحمن جلال الدين، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: محمد الشافعي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٦١. السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، تاريخ الخلفاء، تحقيق: إبراهيم صالح، دار صادر، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
٦٢. شاهين: د. توفيق محمد، عوامل تنمية اللغة العربية، مكتبة وهبة، مصر، ب.ت.
٦٣. الشدياق: أحمد فارس، سر الليال في القلب والابدال في علم معاني شمواه، تحقيق: محمد الهادي بن الطاهر المطوي دار الغرب الاسلامي – بيروت – لبنان، ط ١، ٢٠٠٦.
٦٤. الشهابي: مصطفى، المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الثانية، ١٩٨٨م.
٦٥. الصالح: د. صبحي، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين- بيروت لبنان، ط ١٠، ١٩٨٣.
٦٦. الصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة، ط ٣، بيروت، دار العلم للملايين، ٢٠٠٩.
٦٧. الصالح، صبحي، مباحث في علوم القرآن، ط ١٠، دار العلم للملايين، بيروت.
٦٨. الصالح، صبحي، معالم الشريعة الإسلامية، ط ١، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٧٥.
٦٩. الصالح، صبحي، نهج البلاغة، ط ٤، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني، القاهرة، بيروت، ٢٠٠٤.
٧٠. صبيح: د. إبراهيم؛ وآخرون، في رحاب اللغة العربية، دار الحامد، الطبعة الثانية، عمَّان، الأردن، ٢٠٠٠م.
٧١. الضامن: د. حاتم، فقه اللغة، مطبعة التعليم العالي، الموصل، العراق، د.ط، ١٩٨٩م.
٧٢. الضاوي، أحمد، أثر الدكتور صبحي الصالح في الدرس الجامعي في المغرب الأقصى، جامعة شعيب، المغرب.
٧٣. عبد التواب: د. رمضان، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة السادسة، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
٧٤. عبد التواب: د. رمضان، فصول في فقه اللغة العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٧م.
٧٥. عبد التواب: رمضان (ت: ١٤٢٢هـ)، بحوث ومقالات في اللغة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
٧٦. عبد التواب، رمضان، فصول في فقه اللغة، ط ٦، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٩٩م.

٧٧. عبد التواب، رمضان، مناهج تحقيق التراث بين القدماء والمحدثين، ط ١، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٨٥.
٧٨. عبد السلام: محمد إسماعيل، دور الاشتقاق في تنمية الألفاظ، محاضر بقسم اللغة العربية، الجامعة الوطنية للغات الحديثة إسلام آباد.
٧٩. عبد العزيز: محمد حسن، التعريب في القديم والحديث، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ١٩٩٠م.
٨٠. عبدالتواب: د. رمضان، العربية الفصحى وتحديات العصر، مجلة اللغة العربية، جامعة محمد بن سعود، العددان (١٣-١٤)، ١٤٠٣/ ١٤٠٤هـ.
٨١. عبدالتواب: د. رمضان، مجلة كلية اللغة العربية، جامعة محمد بن سعود، العددان (١٣-١٤)، ١٤٠٣هـ-١٤٠٤هـ.
٨٢. العجيلي: سعدون طه سرحان، ظاهرة الإعراب في اللغة العربية، أطروحة دكتوراه، إشراف: د. رشيد العبيدي، الجامعة الإسلامية، بغداد، العراق، ١٤٢٧هـ.
٨٣. عريشي: يحيى بن أحمد، أثر التوجيه الشرعي في الدلالة اللغوية لبعض المناهي اللفظية، بحث منشور، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة (٣٧)، العدد (١٢٨)، ١٤٢٥هـ.
٨٤. العقاد، عباس محمود، أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، القاهرة: دار المعارف، ط ٤، ١٩٦٣.
٨٥. العلاونة، أحمد، ذيل الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)، ط ١، جدة، دار المنارة للنشر والتوزيع، ١٩٩٨.
٨٦. العلاونة، أحمد، ذيل الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)، ط ١، جدة، دار المنارة للنشر والتوزيع، ١٩٩٨م.
٨٧. العلايلي: عبد الله، مقدمة لدراسة لغة العرب، المطبعة العصرية، بيروت، لبنان، ١٩٧٧م.
٨٨. عمر: أحمد مختار، علم الدلالة، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
٨٩. عمر، أحمد مختار، صناعة المعجم الحديث، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٩٦.
٩٠. عوض: د. سامي، ظاهرة الإعراب وموقف علماء العربية قدامى ومحدَثين، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سوريا، المجلد ٣٢، العدد٢، ٢٠١٠م.
٩١. عيد: د. إبراهيم أحمد سالم الشيخ، آراء العلماء قدماء ومحدَثين في عملية التعريب، مجلة

كلية التربية العلمية، مجلة تربوية محكَّمة نصف سنوية، تصدر عن كلية التربية، جامعة بنغازي، العدد الثالث نوفمبر ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٦م.

٩٢. الفراهيدي: الخليل بن أحمد، العين، تحقيق: مهدي المخزومي وآخرين، دار مكتبة الهلال، د.ط، د.ت.

٩٣. الفراهيدي: الخليل بن أحمد، كتاب العين، تحقيق: د. مهدي المخزومي؛ د. إبراهيم السامرائي، المكتبة الوطنية، بغداد، العراق، ١٩٨٩م.

٩٤. الفيزوزآبادي، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، دار سعد الدين للطباعة والنشر، ط ١، ٢٠٠٠م.

٩٥. الفيومي: أحمد بن محمد بن علي، المصباح المنير، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ، ٢٠٠٠م.

٩٦. قدّور: د. أحمد محمد، مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري، وزارة إحياء التراث العربي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، ب ط، ١٩٩٦م.

٩٧. القرطبي، تفسير الجامع لأحكام القرآن، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ب.ط، ١٩٦٧م.

٩٨. الكرملي: أنستاس، نشوء اللغة العربية ونموها واكتمالها، المطبعة العصرية، القاهرة، مصر، ب.ط، ١٩٤٨م.

٩٩. الكلبي: د. بدر بن عائد، محاولات بناء المعيار الدلالي في الدلالة المعجمية دراسة وصفية تحليلية، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمَّان، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠١٧م.

١٠٠. المبارك: محمد، فقه اللغة وخصائص العربية، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة السادسة، ب.ت.

١٠١. المبارك، محمد، فقه اللغة وخصائص العربية، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر، ط ٣، ١٩٦٨.

١٠٢. المبارك، محمد، فقه اللغة، مطبعة جامعة دمشق، ١٩٥٨- ١٩٦٠.

١٠٣. مجلة جامعة الأزهر، غزة: العدد (١)، ديسمبر، ٢٠٠١م.

١٠٤. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، دار الدعوة، إسطنبول، تركيا، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.

١٠٥. مصطفى: إبراهيم؛ وآخرون، المعجم الوسيط، مطبعة الشروق الدولية، القاهرة، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
١٠٦. مطلوب: أحمد، بحوث لغوية، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمَّان، الأردن، ١٩٨٧م.
١٠٧. مطهري، د. صفية، أهمية النظرية الخليلية في الدرس اللساني العربي الحديث، التراث العربي، مجلة فصلية محكمة، تصدر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق، ٢٠١٠م. العدد (١١٦)، ذو الحجة، ١٤٣٠هـ، كانون الأول ٢٠٠٩م، السنة التاسعة والعشرون.
١٠٨. مكرم: د. عبدالعال سالم مكرم، دفاع عن كتاب الله تعالى: قضية الكلمات الأعجمية في القرآن الكريم، مجلة الوعي الإسلامي، العدد (٨٢)، ١٣٩١هـ.
١٠٩. ميبه، منهج البحث في الأدب واللغة (القسم المتعلق باللغة)، ترجمة: د. محمد مندور، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٤٦م.
١١٠. النادري: د.محمد أسعد، فقه اللغة: مناهل ومسائل، المكتبة العصرية، شركة أبناء شريف الأنصاري للطباعة والنشر والتوزيع، صيدا، بيروت، لبنان، ب.ط، ٢٠٠٨م.
١١١. ناصف: علي النجدي، سيبويه إمام النحاة، عالم الكتب، القاهرة، مصر.
١١٢. النهار، جريدة، مقالة بعنوان "صبحي الصالح الشيخ العلامة والمتقدم في الحوار"، ٢٠٠٩.
١١٣. النور علي: د. فضل الله، الإعراب وأثره في المعنى، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية، العدد (١)، يوليو ٢٠١٢م.
١١٤. وافي: د. علي عبد الواحد، فقه اللغة، نهضة مصر للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٤م.
١١٥. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، علماء وأعلام كتبوا في مجلة الوعي الإسلامي الكويتية، ط ١، مجلة الوعي الإسلامي، الإصدار الرابع عشر، الكويت، ٢٠١١.
١١٦. ياقوت، محمود سليمان، المجامع اللغوية ودورها في حماية العربية وتيسيرها، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، بحث غير منشور.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٣
الفصل الأول: صبحي الصالح حياته وآثاره العلمية	١٥
المبحث الأول: **حياة صبحي الصالح ونشأته**	١٦
المطلب الأول: حياته ونشأته.	١٦
المطلب الثاني: مؤهلاته وآثاره العلمية.	١٩
المبحث الثاني: **كتابه (دراسات في فقه اللغة)**	٢٠
المطلب الأول: موضوعه وقيمته العلمية	٢٠
المطلب الثاني: منهجه وخصائصه	٣٠
الفصل الثاني: جهود صبحي الصالح اللغوية	٣٤
المبحث الأول: **نشاطه الأكاديمي والمجتمعي**	٣٥
المبحث الثاني: **أثره في المجامع اللغوية**	٤٢
المبحث الثالث: **جهوده في التحقيق والتعريب والمعاجم**	٤٦
المبحث الرابع: **موقفه من الدراسات اللغوية المعاصرة وأثره فيها**	٥٥
الفصل الثالث: تقويم آراء صبحي الصالح اللغوية	٦٠
المبحث الأول: **ظاهرة الإعراب**	٦٢
المبحث الثاني: **القول بثنائية اللغة**	٧١
المبحث الثالث: **الاشتقاق والنحت**	٧٨
المبحث الرابع: **الأصوات العربية**	٨٩
المبحث الخامس: **الترادف والأضداد والمشترك اللفظي**	٩٧
المبحث السادس: **تعريب الدخيل وصيغ العربية وأوزانها**	١١٤
المبحث السابع: **المصطلحات اللغوية التي تفرد بها**	١٢٤

الموضوع	الصفحة
الخاتمة	١٢٩
الفهارس العلمية	١٣٠
فهرس الآيات القرآنية	١٣١
فهرس الأشعار	١٣٢
فهرس المصادر والمراجع	١٣٣
فهرس الموضوعات	١٤٢

Abstract

- **The title of the study**: Subhi Al Saleh and his linguistic efforts – analytical and critical study.

  A study presented to supplement the requirements for obtaining the Master Degree in Linguistic Literature

- **Prepared by**: **Huda Mohammad Abdul-Rahman Al Audah**.

- **Aims of the study**: To have knowledge with respect of the efforts of a figure of one of the Arab figures in the modern time, study such efforts, show the related value in lied in the linguistic search and to know the importance of his book (studies in the jurisprudence of the Arabic language) between the book of Arabic language jurisprudence in modern time, define the efforts and point of views of the lingual of Subhi Al Saleh.

- **Methodology of the study**: Descriptive and critical analytic, which is based on collecting the scientific materials from the compilations and the studies of Al Saleh, then describe and analyze.

- **The contents of the study**: Introduction, preamble, three chapters, conclusion and indexes (references).

Introduction: therein, I stated the study problem; importance; reasons of selection; previous studies; questions related; methodology of the study and its plan.

Preamble: I have addressed rapidly the importance of the modern linguistic studies, the attention given by the researchers, emergence of variant opinions relevant to the lingual studies.

First chapter: This chapter includes two themes; where I addressed the life of Subhi Al Saleh, his upbringing, scientific life and qualifications, while in the second theme; I have showed the scientific value of the book "Studies in Philology" since this book is a comprehensive book for the Arabic language jurisprudence.

Second chapter: This chapter includes four themes; where I addressed the author academic, social activities, and the role in Arabic Institutes.

Third chapter: This chapter includes seven themes; all of them are addressing the lingual point of views of Subhi Al-Saleh through his book "Studies in Philology".

Conclusion: Where I included the most important findings and the recommendations, **including**:

1- The research identifies and the scopes that Saleh participates herein.
2- Sheds light on his life, upbringing and the environment where he grew and the impact on refining and develop his talent.
3- Saleh is characterized by an intensive cleverness in terms of the efforts and opinions that has been put forth.

Kingdom of Saudi Arabia
Ministry of Higher Education
Al Qassim University
College of Arabic Language and Social Studies
Arabic Language & Literature Department

Subhi Al-Saleh and his Linguistic Efforts An Analytical and Critical Study

Thesis to Complete The Requirements of Master Degree In Arabic Language (Linguistic Studies)

Study by:
Huda M. Abdurahman Al-Oda
(331200004)

Supervised by:
Dr. Suliman Youssef Khater
Associate Professor in Department of Arabic Language In Al Qasim University

1439-1440H